الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

التكتلات الاقتصادية الاقليمية

دراسة إستشرافية لإنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارية دولية

إعداد الطالب:

– حسام بلهادف.

الأستاذ المشرف:

– وليد صيفي.

لجنة المناقشة

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– فريد بن عبيد	– أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
– وليد صيفي	– أستاذ محاضر –أ–	مقررا	بسكرة
– عبد الحق جنان	– أستاذ محاضر– ب –	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم التجارية

الموضوع

التكتلات الاقتصادية الاقليمية

دراسة إستشرافية لإنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارية دولية

إعداد الطالب:

– حسام بلهادف.

الأستاذ المشرف:

– وليد صيفي.

لجنة المناقشة

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
– فريد بن عبيد	– أستاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
– وليد صيفي	– أستاذ محاضر –أ–	مقررا	بسكرة
– عبد الحق جنان	– أستاذ محاضر– ب–	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عز وجل : "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول الرسول ﷺ:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي نعمنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه، وإعانته لنا ومنحنا الرشد والثبات، آمنين أن يتقبله منا خالصا لوجه الكريم.

يسعدني في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور" صيفي وليد"، المشرف على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا، حيث كان لخبرته وإرشاداته ولطفه أكبر الأثر في إتمام هذه المذكرة بحمد الله، فله مني كل الاحترام والوفاء والتقدير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، التي من شأنها أن توجه هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه إلى أساتذتي بأسمى عبارات الود والعرفان على كل ما قدموه لنا خلال مسارنا الدراسي، وإلى كل أعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير.

ونتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساهم معنا لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب رادين من المولى عزّ وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

وشكرا

الإهداء

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة، وسعت صابرة للوصول إلى

أعلى درجات النجاح، وكلها أمل للوصول، إلى من غمرتني بحبها ودعائها الدائم لي

إلى ملاكي في الحياة إلى أمي الحبيبة

إلى من كد وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير

إلى من صنع العزة فوق الجبين، ووجدت بجانبه الأمان، إلى من أكن له الهيبة والوقار

إلى والدي العزيز

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى سندي

ومصدر قوتي إخوتي

وكل من أرى التفاؤل بأعينهم وجميع اصدقائي

إلى زملائي الذين كانوا عونا لي في مشواري الدراسي وكل من علمني حرفا وكل أساتذتي الكرام ومن وقف إلى جانبي وساعدني وشجعني

حسام

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية التكتلات الاقتصادية الاقليمية و ماهية تكتل البريكس و إبراز أثر انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس و أي التحولات الاقتصادية التي ستطرأ على اقتصادها .

ومن أجل تحقيق أهداف البحث قمنا بدراسة استشرافية لمعرفة اثر انضمام الجزائر لمجموعة البريكس عن طريق توقع الفوائد التي ستعود على الجزائر في حالة قبولها للانضمام لمجموعة البريكس وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: ان الجزائر ستحظى بقوة اقتصادية وسياسية والانضمام إليها سيبعد الجزائر التي تعتبر "رائدة في عدم الانحياز" عن "تجاذب القطبين"

كما قدمت الدراسة أيضا مجموعة من الاقتراحات نذكر منها ضرورة التوجه إلى عدة إصلاحات عميقة تمس مختلف القطاعات، في مقدمتها المنظومة المالية والبنكية، حتى تكون أكثر انفتاحا على الاقتصاد الخارجي، مع رفع التعاملات التجارية مع الخارج، وتنويعها لتشمل مجالات أخرى، بدلا من الاعتماد حصرا على المحروقات ومشتقاتها.

الكلمات المفتاحية : التكتلات الاقتصادية ,التكامل الاقتصادي, مجموعة البريكس ,فوائد انضمام الجزائر الى تجمع البريكس.

Summary

This study aimed to know what the regional economic blocs are and what the BRICS bloc is, and to highlight the impact of Algeria's accession to the BRICS group and any economic transformations that will occur in its economy.

In order to achieve the objectives of the research, we carried out a forward-looking study to find out the impact of Algeria's accession to the BRICS group by anticipating the benefits that will accrue to Algeria in the event of its acceptance to join the BRICS group. The study reached a number of results, the most important of which are: in non-alignment" than "attraction of the two poles".

The study also presented a set of suggestions, among which we mention the need to go to several deep reforms affecting various sectors, foremost of which is the financial and banking system, in order to be more open to the foreign economy, while raising commercial dealings with abroad, and diversifying them to include other areas, instead of relying exclusively on fuels and their derivatives.

Keywords: economic blocs, economic integration, BRICS group, benefits of Algeria joining the BRICS grouping.

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(**01**)	نموذج يمثل متغيرات الدراسة	خ
(**02**)	خريطة تمثل اهم التكتلات العالمية	10

مقدمة

يشهد العالم في الوقت الحاضر العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية و كلها ترجع إلى سرعة العولمة، وقد استقطبت هذه الظاهرة الكثير من العلماء والاقتصاديين والكتاب والمفكرين، حيث شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم العديد من الدراسات لمختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية ولقد طغى المفهوم الاقتصادي فيها أصبح الحديث عن العلاقات الاقتصادية الشغل الشاغل لأغلب المفكرين حيث مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكلت ملامح حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تم الانتقال من مرحلة النظام الاقتصادي الدولي التقليدي الذي فقد كثيرا من مقوماته و ثوابته، إلى نظام اقتصادي دولي آخر جديد، أنتج مبادئه الفكر الغربي الرأسمالي حيث أنشأت العولمة مناخا اقتصاديا جديدا تمثلت سمته الأساسية في اشتداد حدة التنافسية، خاصة مع الأوضاع والظروف الاقتصادية والتجارية التي أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية، اذ لم تعد الاقتصاديات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات والتحديات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، وهو ما أدى إلى الاتجاه نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية او قارية ، لأنها تعد الحلقة الوسيطة بين الدولة و النظام الاقتصادي العالمي، و كونها قوى فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ان ما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية في الفترة الأخيرة هو تنامي ظواهر عديدة مست كل المجالات الاقتصادية ولعل من أهمها ظاهرة ا التكتل الاقتصادي.

حيث تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الآليات الهامة التي تسهم في دفع حلقات النمو والتنمية في الدول، سواء كانت المداخل التكاملية المرتكز عليها إنتاجية أو تجارية أو تنموية، إضافة إلى أن تنسيق الجهود والتعاون في نطاق الإقليم المتكامل يكون له الدور الهام في منع وقوع الأزمات، والتقليص من آثارها عند حدوثها، على اعتبار أن الدول المنتمية لنفس الإقليم تمتلك من التصور المتكامل لخصائص الإقليم ما يمكنها من الاستفادة من نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمنحها سرعة التنسيق في وضع خطط تصحيح الأوضاع قبل تفاقمها، وهو الأمر الذي يدعوا الى التوجه الدولي المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية.

و من أبرز هذه التكتلات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا تكتل البريكس، الذي يعتبر تجمع يضم دول من مختلف القارات، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى الى الانضمام الى تكتل اقتصادي قوي و ارتأت ان الانضمام لمجموعة بريكس BRICS التي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا، طموحا لها.

I. إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية :

و من خلال ما تم طرحه سابقا يمكننا صياغة إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هي المكاسب الاقتصادية التي تسعى اليها الجزائر من الانضمام الى لمجموعة البريكس ؟**

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي التكتلات الاقتصادية ؟ و ماهي دوافع قيامها؟
2. ماهية تجمع البريكس؟

3. ما هي أسباب انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس ؟

II. الدراسات السابقة :

اتضح من خلال عملية البحث التي قمنا بها أن الموضوع يحتوي على مجموعة معتبرة جدا من الدراسات السابقة تناولت موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية،، من بين هذه الدراسات ما تعلق بالتكتلات الاقتصادية و التي ساعدتنا في توجيه الجانب النظري للتكتلات الاقتصادية، ومنها ما تعلق مجموعة البريكس و الذي ساعدنا في توجيه الدراسة الاستشرافية حول انضمام الجزائر لهذه المجموعة، و سنتطرق لهذه دراسات في ما يلي:

أولا: **الدراسات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية :**

- **الدراسة الاولى:** سكينة حملاوي، (2017/2016) : حول " انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية" اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم الاقتصادية ، جامعة مُحَمَّد خيضر ، بسكرة (الجزائر) ، 322 صفحة.

- تهدف هذه الدراسة إلى :
  - محاولة تسليط الضوء على التكتلات الإقليمية ومسيرتها الجديدة ، والتسلسل الزمني للأزمات الاقتصادية والكشف على مدى تقارب أعضاء التكتل الاقتصادي الواحد في ظل هاته الأزمات، بالتركيز على تكتل الاتحاد الأوروبي .
  - تحليل وتقييم علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانتقال الأزمات الاقتصادية إلى دول الأعضاء .
  - تجسيد أزمة منطقة الأورو 2013 وفق تسلسل زمني أزمة الديون السيادية 2011 في اليونان وأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ، وأزمة الرهن العقاري 2007 .
  - تركيز على نقاط ضعف الوحدة الأوروبية والعوامل المساعدة على تفاقم أزمة منطقة اليورو.
- تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة و المتمثلة في:المنهج التاريخي لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي و منهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية و منهج التحليلي لتحليل البيانات و المعلومات لاستخلاص النتائج.
- و قد اسفرت الدراسة الى نتائج عديدة اهمها:
  - التكتلات الاقتصادية الإقليمية وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة و متعددة، ولكن ترتكز جميها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لكن هذا مرتبط بمدى قدرتها على تصدي للازمات الاقتصادية و التنسيق السياسات الاقتصادية مع دول الأعضاء.

- تشكيل فضاءات إقتصادية قارية عملاقة وفضاءات إقتصادية تابعة ، متعددة الأقطاب في إطار نظام عالمي تهيمن عليه ثلاث كتل إقتصادية كبرى مع حلفائها وإتباعها الإقليميين المتمثلة في الإتحاد الأوروبي والنافتا وجنوب شرق آسيا بقيادة اليابان ، ويرتبط الفضاء الإقتصادي بثلاثة عناصر هي: التجانس بين الأجزاء المكونة للفضاء الاقتصادي معايير القوة الشرائية ودرجة التقدم الاقتصادي وجود خطة تشكل برنامجاً يتمتع بصفة الالزام، الإستقطاب الذي يؤمن التكامل بين أجزاء القضاء بشكل يعكس تزايد حجم تبادلاتها مع بعضها ؛ البعض ومع الأقطاب المهيمنة ،
- أن الإتحاد الأوروبي يشكل أنجح أنموذج للتكتلات حيث أصبح يشكل وحدة سياسية من خلال مختلف المؤسسات المنبثقة عنه إضافة إلى إستقلالية هذه المؤسسات والتي تعمل بشكل مستقل عن هذه الدول.

- **الدراسة الثانية:** (2015/2014)، "اثر اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة على التجارة العربية البينية، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 333 صفحة.

- هدف البحث في محمله لتبيان الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا في التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عرض مختلف جوانب التي تحيط بهذه الاتفاقيات والظروف الاقتصادية للدول العربية وجهودها المبذولة في سبيل الاستفادة من انفتاح اقتصاد الها على العالم ومحاولة حلم الوحدة العربية المنشود.
- بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، و التطرق لمختلف أبعادها وتحليلها والوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، تم الاستعانة في هذه الدراسة على ثلاث مناهج وهي :
  - المنهج التاريخي: حيث تم الاستعانة به في سرد الأحداث والتطورات التاريخية في بعض أجزاء البحث كنشأة الاتحاد الأوربي ، وعرض مختلف مراحل التكامل الاقتصادي العربي وأهم المحطات التي مرت بها اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.
  - المنهج الوصفي: وتم الاستعانة به من أجل توضيح المفاهيم الاقتصادية المختلفة مثل مفهوم التكامل الاقتصادي، مفهوم الشراكة ، التجارة الخارجية، منطقة التجارة الحرة...إلخ.
  - المنهج التحليلي: وذلك من أجل دراسة آثار الشراكة الأورو متوسطية ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية وكذا المبادلات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوربي من جهة وبين الدول العربية فيما بينها من جهة أخرى.
- و من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نجد:
  - من شأن إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الدول المتوسطية بما فيها العربية والاتحاد الأوربي ان تؤدي للعرقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي القضاء على الحلم العربي في التكامل الاقتصادي نتيجة توجيه الجهود العربية

خارج دائرة التكامل الشامل العربي، كون مدخل تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ذو اهمية عظمى في سبيل الوصول للدرجات العليا من التكامل، لكنها يمكن ان تساهم بفعالية في زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية المنضمة تحتها وهذا ما أثبت من خلال زيادة المبادلات البينية بين الدول العربية في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) وكذا بروز فرص تكاملية في قطاعات تصديرية مهمة في هذه الدول.

- تتضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية أبعاد مختلفة : سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية وتهدف هذه الاتفاقية في الاساس إلى توسيع نفوذ الاتحاد الأوربي عالميا وخصوصا جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وهذا يشمل الدول العربية المتوسطية رغبة منه في السيطرة على أهم المناطق الاستراتيجية و الحد من الانتشار الأمريكي وبلدان الشرق آسيا في العالم.

ثانيا: **الدراسات المتعلقة بتجمع البريكس.**

- **الدراسة الاولى:** ام البنين معلم ، (2022/2021) : حول " دور تكتل البريكس في النظام الدولي" اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة (الجزائر) ، 319 صفحة.

- تتوخى هذه الدراسة استهداف مجموعة من الأهداف الآتية :

  - فهم بوادر التحول الهيكلي في النظام الدولي الراهن، والتحولات التي طرأت في نمط و اعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة.

  - تقديم لمحة عامة عن مسار تطور مجموعة البريكس على مدى العقد الماضي، من خلال إبراز اهم الخصائص المشتركة بين دول البريكس، وكيفية ظهورهم كدول مانحة للمساعدة الإنمائية وكيف يؤثر التمويل من دول البريكس على التعاون الائتمانية .

  - إطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية، في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، باعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، والتعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة سياسيا على الساحة العالمية..

  - محاولة استشراف دور دول البريكس في النظام الدولي في المستقبل.

- تم الاعتماد على استخدام المنهج التاريخي لدراسة الموضوع، لمقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، محاولا أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، فهو ال يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد تكتل البريكس ومتابعة تطور النظام الدولي، كما حاولت إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد حقيقة تكتل دول البريكس، من خلال تقييم مدى فعاليته واستمراريته وأهم التحديات التي تعترض سبيله للمضي قدما، نحو اكتساب قوة أكبر للتأثير على الصعيد العالمي، كما سيتم تشخيص واقع النظام الدولي الراهن، وفي الأخير حاولت إتباع أيضا المنهج الاستشرافي الذي يعتمد على أدوات ومناهج وأساليب علمية

لتكوين رؤى مستقبلية ثاقبة، مما سوف يمكننا هذا المنهج بدراسة دور تكتل البريكس في النظام الدولي، باستخدام دراسة استشرافية لسيناريوهات مستقبلية.

- و قد تم توصل الدراسة الى نتائج عديدة اهمها:

  - يعتبر تكتل البريكس المنتدى الاستراتيجي التي تسعى من خلاله الدول الأعضاء لتحقيق مصالحها العليا، لذلك فأولى استراتيجيات هذه الدول ترتكز على تعزيز نفوذ الكتلة .
  - تعتبر البرازيل دول البريكس هو المنتدى الذي يمكنها أن تكتسب فيه بشكل قاطع صوتا ثابتا في النظام الدولي، كذلك، روسيا تحاول من خلال دول البريكس إعادة وضعها كقوة عظمى وتشكيل النظام العالمي المستقبلي، كما تمنحها مكانة إضافية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى شرعية أكبر لأنشطتها الدولية .
  - استخدمت الهند مجموعة البريكس كمنتدى لحل انعدام الثقة القديمة والعلاقة المعقدة مع الصين، ركزت سياسة الخارجية الهندية تجاه مجموعة البريكس من حيث معالجة قضايا الأمن الغذائي و أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب، كما سعت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا للانضمام إلى المجموعة من أجل تعزيز العلاقات بين الجنوب والجنوب، بالإضافة إلى ضمان إبراز القضايا والمصالح الأفريقية بشكل بارز على جدول أعمال البريكس
  - ينبع اهتمام الصين من مجموعة البريكس كمنصة ستمكنها من تسوية خلافاتها بطريقة سلمية، وتعتبر دول البريكس كممثل للأسواق الناشئة للحفاظ على نمو مستقر ومستدام.

- **الدراسة الثانية: لزهر وناسي ، ام البنين معلم،** (2021)، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي" ، مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، العدد 04، جامعة سطيف-02-، سطيف (الجزائر)، 23 صفحة

- تهدف هذه الدراسة إلى تبيين تأثير ظهور مجموعة بريكس الاقتصادية كتكتل اقتصادي عالمي ناشئ وصاعد على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتفاعلاتها، وعلى اتجاهات التنافس الاقتصادي العالمي بين الكتلة الرأسمالية العولمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الصناعية الغربية الرأسمالية ومجموعة الدول الصاعدة اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تروم احداث تعديلات ومراجعات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي المأزوم والتي تأتي دول تكتل البريكس في مقدمتها خاصة بعد سلسلة الازمات المالية والنقدية والهيكلية التي بانت تعصف بمجمل الاقتصاد العالمي.

- و من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نجد: ان في ظل موجة التحولات شديدة التغير التي كان النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية عرضة لها في العقد الأخير من القرن الجديد وفي ظل انتشار النيولبرالية و تصاعد الهيمنة الأمريكية على العالم بعد نهاية الحرب الباردة. ويتجلى مسعى دول البريكس في ذلك من خلال حزمة من الإجراءات التعديلية كإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي

والبنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية وإعادة التوازن في التمثيل الدولي في الاقتصاد العالمي من خلال منح تمثيل عادل للدول النامية، فعلىهذه الإجراءات التعديلية بهدف تكتل دول البريكس التغيير الوضع القائم.

ثالثا: **دراسات سابقة للمتغيرين معا :**

- **الدراسة الاولى:** مسيود عبد الله، (2018-2019)، " المستقبل التكامل الاقتصادي الأوربي في ظل ازمة الديون السيادية و البريكسيت –دراسة قياسية–" اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم تجارية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة (الجزائر) ، 362 صفحة.

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تذكر منها :
  - معرفة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والجوانب المحيطة به.
  - تحليل آثار أزمة الديون السيادية، وتبيان أهم آثارها على الساحة الدولية عموما، وعلى منطقة اليورو وأوربا خاصة استعراض قنوات انتقال الأزمة بين دول منطقة اليورو المتعثرة أو ما يسمى بدولPIGS .
  - معرفة أبرز آثار الأزمة، والوقوف على أهم الخطط الموجهة لعلاجها.
  - دراسة أول حالة خروج طوعي (إرادي) من الاتحاد الأوروبي طيلة مسيرته التكاملية
- بالنظر لطبيعة الدراسة وللإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الإطار النظري لكل من التكامل الإقتصادي والأزمات الاقتصادية، والتعرض لأول عملية خروج من تكتل سياسي إقتصادي، أمني، والتطرق لأهم ايجابيات وسلبيات عملية الخروج، فضلا عن دراسة أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو التي هي قيد المواجهة من طرف القادة الأوربيين، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض أهم المحطات التاريخية لأبرز التكتلات القائمة في العالم، وأهم المحطات التاريخية للأزمات العالمية، وقد تم انجاز هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمراجع والكتب، والتقارير المنجزة من طرف هيئات دولية عمومية وخاصة كالبنك المركزي الأوروبي، والديوان الوطني للإحصائيات البريطاني، بالإضافة إلى تقارير صادرة عن البنوك المركزية لدول في الاتحاد الأوروبي، كما تعليمات الأطروحة على دراسة قياسية باستعمال بريجية Eviwes 10 لعرض بناء نموذج رياضي يقيس الأثر الاقتصادي لمعاملات المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.
- من اهم نتائج التي تم التوصل لها نذكر: إن التغيرات التي أفرزتها البيئة السياسية والاقتصادية، وبروز ظاهرة العولمة، كانت سببا في زيادة التوجه نحو التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي من خلال إزالة الحدود الجغرافية، والاجتماعية وجعل الكل واحدا لا يتجزأ، وتحسين كفاءة استغلال العوامل الاقتصادية مما يحقق الهدف الرئيس من وراء التكامل الاقتصادي ألا وهو المكانة الدولية. منذ حوالي عقدين من الزمان أثرت التكتلات الإقتصادية بشكل كبير على البلدان الناشئة التي تبدو حتى اليوم مقاومة الجميع الأزمات، أما البلدان المتقدمة من ناحية أخرى خرجت نسبيا من هذه الأزمات، وقد أظهرت الدول المتكاملة اقتصاديا قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية التي تكر بها نسبيا حاليا، وتأثر بشدة مستقبلا كما هو الحال بالنسبة للديون السيادية الأوروبية، التي نشأت نتيجة

الرهون العقارية، ومن جهة أخرى استطاعت دول منطقة اليورو تجاوز الأزمة من خلال التعاون فيما بينها بمعية المؤسسات الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

III. نموذج و فرضيات الدراسة .

1. نموذج الدراسة:

تم وضع نموذج دراسة في ضوء الدراسات السابقة و البحوث ذات صلة بالموضوع الخاص ببحثنا و يتألف النموذج من متغيرين:

- **المتغير الاول**: و هو التكتلات الاقتصادية الاقليمية
- **المتغير الثاني**: وهو مجموعة البريكس و انضمام الجزائر لها و يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل الموالي.

الشكل(01): نموذج يمثل متغيرات الدراسة.

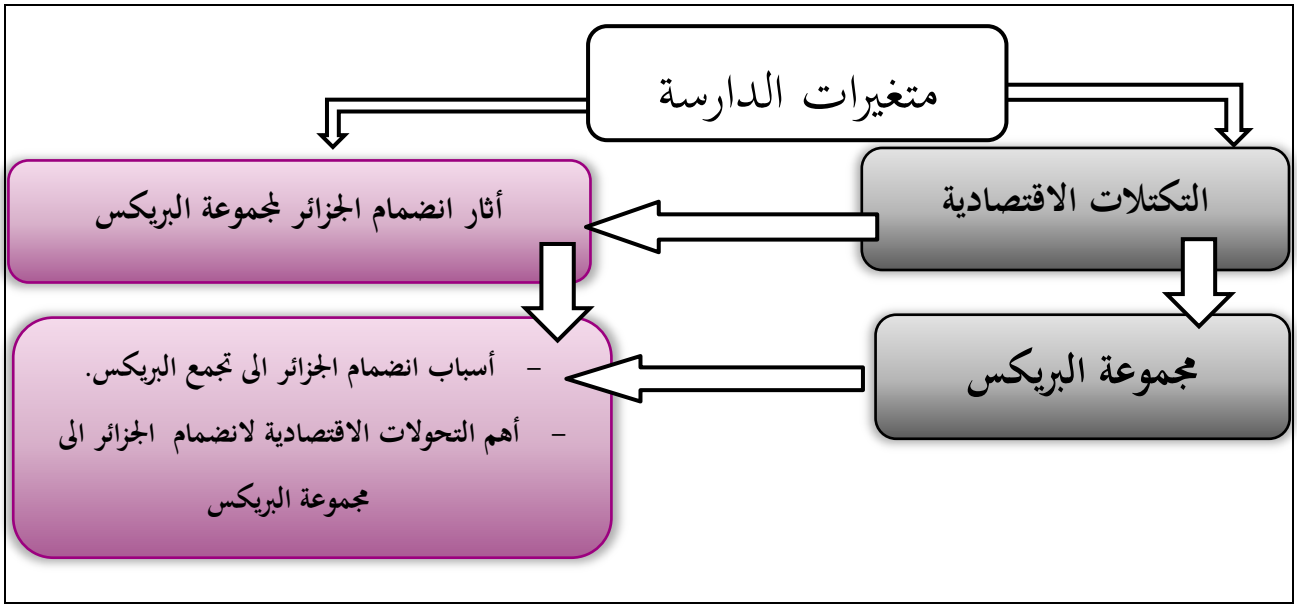

المصدر: من إعداد الطالب .

2. فرضيات الدراسة:

وحتى نتمكن من الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي سيتم إما تدعيمها أو نفيها:

1. **الفرضية الأولى**: التكتل الاقتصادي هو عبارة عن تحالف تشكله دول معينة لتصبح بذلك قوة اقتصادية .
2. **الفرضية الثانية**: تجمع البريكس هو تحالف مشكل من مجموعة دول الناشئة تسعى لتحسين نموها الاقتصادي.
3. **الفرضية الثالثة**: ان اسباب الجزائر في انضمام الى تجمع البريكس هو الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن ان تساهم في استفادتها من استراتيجيات التجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية.

IV. التموضع الأيستمولوجي و منهجية الدراسة:

1. التموضع الأيستمولوجي:

جاء هذا البحث ضمن النموذج الوضعي (الواقعي أو الوصفي) أو ما يطلق عليه إبستومولوجيا الملاحظة وذلك من خلال محاولة فهم و دراسة اثر انضمام الجزائر لاهم التكتلات الاقتصادية المعروفة في هذا القرن الا و هو تجمع البريكس، حيث حاولنا بكل موضوعية وبعيدا عن التحيز أن نقوم بدراسة حيادية التحليل باستخدام مجموعة من المعطيات و المعلومات التي تم جمعها من خلال البحث في مختلف المراجع وذلك من أجل اختبار الفرضيات الموضوعة والقابلة للتأكيد أو الرفض، كما لا يخلو البحث من بعض توقع للنتائج التي ستحظى بها الجزائر عند الانضمام للتجمع.

2. منهجية الدراسة:

من اجل دراسة الإشكالية الإجابة على الأسئلة المطرحة والوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي و المنهج الاستشرافي حيث أنه تم اعتماد على المنهج الوصفي في جانب النظري قمنا بالتطرق فيه إلى تعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية الاقليمية، و المنهج التحليلي و الاستشرافي اعتمدنا عليه في الجانب الخاص بدراسة الاستشرافية من خلال تحليل البيانات المعطيات المتحصل عليها لتكوين رؤية مستقبلية توقعية لأثر انضمام الجزائر لتجمع البريكس .

V. تصميم البحث:

يختص هذا العنصر المتعلق بتصميم البحث بتحديد مختلف أبعاد البحث وعناصره و التي تتمثل في:

- **هدف الدراسة:** يعتبر الهدف الأساسي للبحث هو التعرف على اهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية اضافة الى معرفة التحولات التي ستطرأ على الجزائر في حالة قبولها لانضمام الى مجموعة البريكس.
- **نوع الدراسة:** معرفة أثر انضمام الجزائر الى تجمع البريكس .
- **مدى تدخل الباحث:** تم وصف و دراسة الأحداث كما هي بشكل دقيق و صادق و حيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي أي كان التدخل طفيف بالحد الأدنى.
- **التخطيط للدراسة:** الدراسة معلمية استشرافية .
- **وحدة التحليل:** تتمثل في دولة الجزائر و مجموعة البريكس.
- **المدى الزمني:** لقد كانت دراسة مقطعية تمت على مرة واحدة حيث تم انجازها و إعادة صياغتها و تعديلها خلال شهر افريل 2023.

VI. خطة البحث:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم تطرق في هذا الفصل الى **الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية** حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول **ماهية التكتلات الاقتصادية** و المبحث الثاني تطرقنا فيه الى **اساسيات في التكتلات الاقتصادية** و المبحث الثالث بعنوان **نماذج التكتلات الاقتصادية و معيقتها**.
- **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل **الدراسة الاستشرافية لانضمام الجزائر لمجموعة البريكس** حيث تقسمه الى مبحثين تم التطرق في المبحث الاول الى **ماهية مجموعة البريكس** و المبحث الثاني كان **حول اثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس**.

الفصل الأول

الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية

تمهيد

يتصف الاقتصاد العالمي اليوم بالترابط و الاندماج و الاعتماد المتبادل بين أطرافه أكثر من أي وقت مضى، و ذلك نتيجة للتطورات والتغيرات التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال الدخول في عصر المعلومات وتطبيق التكنولوجيا في مختلف النواحي، لتشمل التحولات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و بهذا شهدت الفترة من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم، اذ أصبح التكتل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى والدول المتقدمة والدول النامية ، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات و المخاطر التي هي اكبر بكثير من إن تتحملها دولة واحدة بمفردها و هذا ما استدعى دخول هاته الدول في تكتلات اقتصادية إقليمية لحماية نفسها وكذا ضمان بقائها في الساحة الدولية.

أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن ان يتيحها التكتل الاقتصادي، كل هذا جعل الفكر الاقتصادي يوليه اهتمام كبير و بهذا تعدد الباحثين الاقتصاديين المهتمين بشؤون هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية.

و عليه من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل " **الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية**" الى ثلاث مباحث كمايلي:

- **المبحث الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني: اساسيات في التكتلات الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية و معوقاتها.**

المبحث الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية.

تعتبر التكتلات الاقتصادية بأشكالها المختلفة والأطر الجغرافية التي تتنامي فيها أحدى سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكذلك واحدة من تحديات القرن الواحد والعشرين في ضوء سلسلة من المتغيرات التي تشهدها البيئة الدولية الاقتصادية والتي من المحتمل أن تؤدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في منهجية التبادل التجاري الدولي.

المطلب الاول: نشأة التكتلات الاقتصادية.

قد شهد العالم موجتين من الإتفاقيات الاقتصادية الإقليمية كانت أولهما خلال عقدي الخمسينات والستينات، أما الموجة الثانية فقد شهدها عقد التسعينات، و قد إعتمدت الإقليمية الإقتصادية توسعاتها على العناصر التالية : (حملاوي، 2017/2016، صفحة 69)

1. **التجانس:** تكون دول الإقليم متجانسة عندما يمتلك كل جزء من أجزائه المكونة من خصائص مشتركة وإمكانيات متشابهة الأمر الذي يثير نقطتين جديدتين الاهتمام هما:
   أ. صفة الإتصال: تربطه صفة الجوار، وهذا يعني أن يمتد على أساس ضم أو إبعاد بلدان المناطق المجاورة عن بعضها البعض، مثل اورو متوسطي، عربي أفريقي ... الخ .
   ب. صفة التماثل: بحيث يكون تماثل على حساب معايير أو معالم معينة مثل الوطن العربي تجانس لغويا وثقافيا وحضاريا، وهذا التجانس يربط بصفة الاتصال وهو ارتباط على أساس العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ بصفة عامة.
2. **الخطة:** قد يكون الغرض من ضم الدول المتجاورة، هو أن تخضع هذه الدول لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيسي، ويعتبر من الضروريات التوسعية، وهو جوهر الفكرة الاستعمارية، بحجة ضمان احتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات، وكما أنه من أمثلة الواقعية في تنفيذ برنامج أو خطة، بوجود سلطة تحققت على أساس التنازل عن جزئي من السلطات على المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، الإتحاد الأوروبي الذي نجح في هذه التجربة.
3. **الإستقطاب:** ويشير إلى التباين والتكامل بين أعضاء التكتل الواحد، ووجود قطب أو أقطاب ج مهيمنة فيه، وتتوقف حيوية هذا العنصر على مستوى التبادلات التجارية بين دول الأعضاء أن النظريات الحديثة أعطت الأولوية لهذا العنصر، واستخدامه كتبرير للهيمنة الأوروبية وإعطائها مبررات اقتصادية، إذا كانت النظرية التقليدية قد بررت الاستعمار الاستيطاني سابقا، فان النظرية التقليدية الحديثة قد بررت الإستعمار الإقتصادي والهيمنة التي تستند إليه بإعتبار العالم الثالث فضاء مكمل ومدى ضروريا للنشاط الاقتصادي لأوروبا والعالم الصناعي.

إن النظام الإقتصادي العالمي المعاصر تميز في سعي الدول المتقدمة والنامية على إختلاف مذاهبها الإقتصادية و درجات نموها لإقامة تجمعات إقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة ليحل محلها الإقليم الإقتصادي في مجموعه بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج

وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في متغيرات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر و اصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة بإستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية، وتعزز التوجه نحو التكتلات الإقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي ، ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الإقتصادية بهذا الزخم يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهوره، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الإقتصاد الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه، والتي شملت المشاركين الفاعلين في الإقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها، فضلا عن كونها ظاهرة إقتصادية في منطقها السياسي و ظاهرة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها، وفي ظل التكتلات الإقتصادية أصبح الإقتصاد العالمي أكثر ديناميكية، بعد أن ضم أنماطاً ودرجات مختلفة من التكتلات ، على رأسها الإتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الإقتصادي يليه التكتل الإقتصادي الأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مرورا بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الإقتصادي ان هذا التطورات حملت الكثير من المخاطر و المخاوف للدول التي ما زالت تعمل بشكل منفرد بعد ان اصبح من شبه المستحيل على اية دولة تحقق متطلباتها التنموية بجهد منفرد و مع وجود عدة إقتصاديات وطنية متجاورة أو متباعدة ترى أن مصلحتها توحيد الأسواق الذاتية في سوق مشتركة أو إقليمية موحدة موسعة تلغي كافة الحواجز فيما بينها الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية، و تزال كافة القيود التي تمنع تحركات رأس المال أو العمالة، وتنسق السياسات فيما بينهم، بينما تفرض حواجز مشتركة وقيود مماثلة تجاه الأطراف التي ليست أعضاء في الاتحاد الإقليمي اندفعت الدول نحو تشكيل تكتلات إقليمية وعقد اتفاقيات بينية لتركيز المبادلات التجارية وتعقبها في داخل هذه التكتلات وتعزيز التعاون الإقليمي بما يؤدي إلى إنجاز ضرب من التكامل الاقتصادي على المدى البعيد بتوسيع قاعدة المشاريع المشتركة وإقامة المناطق الحرة على الحدود بين الدول ومنح تسهيلات لعبور منتوجات أطراف التكتل وتبادل الإعفاءات الجمركية وعبر ذلك من الإجراءات الهادفة للحد من المعوقات. التي ظلت تعترض التبادل البيني لهذه الدول، أن الإرادة السياسية وقبول الأطراف المتعاقدة التخلي من جزء من السيادة الوطنية من أهم العناصر الفاعلة لتحقيق التكامل الاقتصادي وهو الأمر الذي يتفق عليه أنصار وخصوم التكامل الإقتصادي بصفة عامة، حيث أن جميع التجارب المعاصرة لمحاولات التكامل الإقتصادي تدل على أن ضعف أو تردد الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف، في كثير من الحالات، تمثل أهم العقبات التي تقف دون تحقيق أو نجاح التكامل الإقتصادي. (حملاوي، 2017/2016، الصفحات 69-71)

و بهذا فانه عند رجوع الى فكرة التكتلات الاقتصادية فانا نجدها موجودة منذ أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم

التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة ، كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم. (حمزة، 2015/2014، الصفحات 9-10)

لهذا فإن التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كان بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها هذه الفترة، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا لأوروبا من خلال مشروع "**مارشال**" في 1947 الذي شكل النواة الأولى للوحدة الأوروبية فيما بعد عام 1957. ان بقاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ونجاحه أدى إلى الاندفاع إلى الإقليمية بين الدول النامية في **الستينات**، وانتشرت تجارب مشابهة من التكامل الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم، هذا الاندفاع كان مدعوما بالاعتقاد بوجوب حماية الصناعة من أجل الرفاهية وهذه السياسة تكون أقل تكلفة عند تطبيقها على منطقة اقتصادية كبيرة، حيث كان لاتفاقيات التكامل الإقليمي أثر في تحديد أي الصناعات يمكن أن تقوم وأين يكون موقعها، لذلك تضمنت تلك الاتفاقيات ضوابط وقيود عديدة على النشاط الاقتصادي، وبالتالي حصلت على نتائج اقتصادية متواضعة، إضافة إلى أن درجة الاستفادة كانت منخفضة عادة بسبب الخلاف على مواقع قيام الصناعات وغير ذلك، لذلك لم يكتب النجاح لأغلب هذه الاتفاقيات، وفي نهاية **السبعينيات** كان الجمود مصير الكثير من اتفاقيات التكامل الإقليمي واختفى البعض الآخر منها، و في **الثمانينيات** حدث تطور كبير في الاتجاه نحو المنافسة في التجارة العالمية، وكانت الصدارة للبرنامج الموحد للاتحاد الأوروبي، فظهرت موجة جديدة من اتفاقيات التكامل الإقليمي، هي الموجة الحديثة الراهنة، التي أخذت تجذب الانتباه المتزايد لما تمثله من أهمية مركزية في أنماط العلاقات الدولية المعاصرة اذ ان ازدياد وتيرة العولمة خلال **ثمانينات وتسعينات** القرن الماضي والذي عززه اختتام جولة لأورغواي لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، سمح إذن بظهور منهج ثان حديث أطلق عليه المنهج البديل للتكامل الإقليمي وهو ما يجمع ما بين الإقليمية و التحرك صوب الاندماج في الاقتصاد العالمي وأصبح يعرف بالإقليمية الجديدة أو المنفتحة على خلاف المنهج التقليدي في التكامل الإقليمي الذي تعارفت عليه نظرية التكامل منذ أعمال "فينر" 1950 و "بلاسا" 1962. و تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن عدد هذه الترتيبات قد ارتفع من 50 عام 1990إلى 312 في بداية العام 2005 ،مما يعني تزايد وتيرة الاتفاقيات الإقليمية بشكل متسارع. (شحاب، 2010/2009، الصفحات 22-23)

أصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي: (حمزة، 2015/2014، الصفحات 11-15)

أولا: **في نصف الكرة الغربي:** تعتبر اتفاقية التجارة الحرة للأمريكا الشمالية (ALENA) أهم تجمع إقليمي، حيث أبرمت كل من المكسيك و كندا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994، وكانت تهدف هذه الاتفاقية إلى تنشيط التجارة الإقليمية، وقد سبقت هذه الاتفاقية اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث انضمت المكسيك فيما بعد إلى اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989 بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من الولايات المتحدة وكندا .وأما بخصوص التكتل في أمريكا اللاتينية، فقد قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة (1945) بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل الشيلي، لبيرو، أورغواي باراغواي، كولومبيا الإكوادور، فنزويلا، بوليفيا والمكسيك)، بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل، كما أنشأت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بموجب معاهدة مونتفيديو (أورغواي) عام 1960 ، ووصل عدد أعضائها إلى 11 عضوا سنة 1967، وقد اتفق أعضاء هذه الرابطة في 1980 على إنشاء منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية .

ثانيا: **في أوربا:** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدد التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، حيث تم التوقيع على معاهدة باريس في 1951 بين سنة دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية إيطاليا، هولندا، بلجيكا (ولكسمبورج) والتي سميت بالجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية و التوقيع على معاهدة المنشأة للسوق عام 1957 في روما التي تنقسم إلى ستة أقسام، وبعدها مر التكتل الأوروبي بمراحل حتى وصل إلى بناء منظومة التحرير المالي وهي المنظومة التي تم إقرارها في قمة برشلونة سنة 2002، وقد تزايد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث انضمت بريطانيا، الدنمرك وإيرلندا للأعضاء الست الأولى عام 1973، ثم اليونان عام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال عام 1986 ووصل عدد الدول الأعضاء 15 بانضمام كلا من السويد، فلندا والنمسا، ثم جاء التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي عام 2004 ليصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى 25 دولة بانضمام كلا من قرص، التشيك، المجر، لاتفيا، لتوانيا مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا و إستونيا.

ثالثا: **في اسيا:** و في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا، نجد رابطة جنوب شرق آسيا المتكون من خمسة دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، وقد أنشئ في العام 1967 وكان هدفه في البدء سياسيا يتلخص في مواجهة الخطر الشيوعي على المنطقة أثناء الحرب الفيتنامية وتحقيق الاستقرار و الأمن، وتطوير اقتصادها بين الدول الأعضاء، ويضم حاليا 10 دول من جنوب شرق آسيا بعد انضمام كل من برناوي و الفيتنام عام 1984 ، وبرمانيا و لاوس و كمبوديا عام 1997، وفي بداية الثمانينات، اتفق أعضاء التكتل على إلغاء الحواجز الجمركية وتحقيق التبادل التجاري الحر، وهذا بالانفتاح الاقتصادي فيما بينها، وشهدت سنة 1992 خلق منطقة التبادل الحر الذي حقق انخفاض سعر المواد الأولية، وبالتالي انخفاض سعر المنتجات مما أدي إلى إسراع دول الآسيان في تحقيق التبادل التجاري الحر في مدة لا تتعدي 10 سنوات بعد أن حددت 15 سنة سابقا، أما في وسط آسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية إيران، باكستان و تركيا في العام 1964 بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز دول هذا الإقليم بأنها

متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والاتفاقيات بين الدول وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب العراقية الإيرانية قد حمد أعمال المنظمة حتى العام 1985 الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى اتفاقية تقضي بإعادة هيكلة المنظمة وإحيائها تحت اسم (منظمة التعاون الاقتصادي)، وشكلت معاهدة أزمير الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام 1990، كما أضيفت لها بروتوكولات في 1991، وفي سنة 1993 سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول، وهذه الدول هي: ،افغانستان وست من دول اسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وهي أذربيجان اوزبكستان ، تركستان ،طاجاكستان، و كازاخستان و فيرفيزيا.

رابعا : **في المنطقة العربية** : بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964 بالقاهرة، وقد انضم إليها منذ إنشائها أربعة دول وهي الأردن، العراق، سوريا ومصر، ثم انضمت ثلاث دول أخري في الثمانينات وهي ليبيا، موريتانيا واليمن، وكان الهدف الأساسي هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق الإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية، من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة في انتظار الاتفاق على إنشاء السوق العربية المشتركة. أما اتحاد المغرب العربي فقد تم إبرام معاهدة بمدينة مراكش المغربية عام 1989 من طرف كل من ليبيا تونس الجزائر المغرب وموريتانيا، وفي عام 1990 بزرالدة الجزائرية النقي قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل :

أ. المرحلة الأولى (1992-1995): إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية .

ب. المرحلة الثانية (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة .

ج. المرحلة الثالثة ابتداء من (2000) تأسيس اتحاد اقتصادي.

أما فيما يخص مجلس التعاون الخليجي فقد تم الاتفاق على إنشائه في فيفري 1981 في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس، وفي ماي 1981 وقع قادة ست دول خليجية وهي الإمارات البحرين السعودية سلطنة عمان، قطر و الكويت على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج، ولقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس فيما يلي :

- أن تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين .
- تعميق و توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.
- وضع الظلمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية و الجمارك والمواصلات الشؤون التعليمية و الثقافية الشؤون الاجتماعية و الصحة الشؤون الإعلامية و السياحة الشؤون التشريعية و الإدارية.

ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي و التعاون الفني و التنسيق البترولي و الصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل و المواصلات و غيرها من المجالات، وقد بدأ تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من مارس ،1983، كما كانت هناك جهودا لتحقيق وتعميق المواطنة و تحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء لتطوير البني الأساسية و تحقيق تشابكها.

خامسا : **في إفريقيا:** المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، أسست بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في وسط إفريقيا لإنشاء هياكل إقليمية قد تؤدي تدريجيا إلى سوق مشتركة في أكتوبر 1983، دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1984، تضم كلا من أنغولا، بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية الغابون غينيا الاستوائية، تشاد و ساو تومي وبرينسيب، الهدف الأساسي للمجموعة هو تعزيز وتقوية التعاون والتنمية الديناميكية المتوازنة و الذاتية في كل المجالات الاقتصادية و الثقافية خاصة في مجالات الصناعة و النقل والاتصالات و الطاقة والفلاحة والموارد الطبيعية و التجارة و الجمارك والمشاكل الاقتصادية والمالية و التمويلية و الموارد الطبيعية والسياحة و التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا وحركة الناس لتحقيق الحكم الذاتي الجماعي و رفع مستوى المعيشة. جماعة تنمية الجنوب الإفريقي نشأت هذه الجماعة عام 1980 تحت اسم مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي وكان عدد الدول المنضمة إليها حوالي 9 دول وأصبح عدد هذه الدول التسعينات 11 دولة بعد انضمام ناميبيا ومدغشقر إلى تنزانيا زامبيا زيمبابوي، أنجولا، موزمبيق، بتسوانا، ليستو سوازيلاند و ملاوي، وكلها أعضاء في اسوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا فيما عدا تنزانيا وموزمبيق، و تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي عام 1992 وكان الهدف منه حينها هو تقليل الاعتماد على جنوب إفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل القطاعات حيث يعد سادك نموذجاً للتعاون القطاعي بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسئولية محددة عن قطاع معين فقد كانت زيمبابوي مسئولة عن الأمن الغذائي في المنطقة، أما أنجولا فكانت مسئولة عن مشروعات الطاقة، في حين كانت مهمة سوازيلاند تتركز في تدريب القوى العاملة، بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان، أما ليست فكانت تهتم بأبحاث التربة وأخذت تنزانيا على عاتقها على التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام ملاوي بمجال تنمية الثروة السمكية و الغابات و حيوانات الرعي، واقتصر دور ناميبيا على مجال التعدين وموزمبيق على مجال النقل و المواصلات وذلك لما لها من موقع استراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانيها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا أما مجموعة شرق أفريقي فقد كان أول تأسيس لها في 1967 ثم حل سنة 1977، و بعد ذلك أسس ثانية في 7 يوليو 2000 من قبل كينيا وتنزانيا وأوغندا الذين انضموا رسميا سنة 2001، و بمناسبة القمة الثامنة للاتحاد في 30 نوفمبر 2006 ، قبلت المجموعة انضمام بلدين أثنين لهما و هما بوروندي و رواندا و كانا قد انضما رسميا في 18 يونيو 2007 و في سنة 2010، قامت السلطات التنزانية بالإعراب عن رغبتها في استدعاء كل من مالاوي و جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا للدخول في المجموعة، لكن وزير الخارجية المالاوي قال أنه لا يوجد مفاوضات رسمية بشأن اقتراح انضمام مالاوي إلى المجموعة و من جهة أخرى قام رؤساء كينيا و رواندا باستدعاء حكومة جنوب السودان للتقدم بطلب العضوية في المجموعة بعد استقلال البلاد في

يوليو 2011 و أقترح محللون و مختصون بأن تقوم الدول بمجهودات إضافية قبل توحيد البلدان في قطاعات النقل الحديدي و النقل بخطوط أنابيب البترول في كينيا و أوغندا، و بهذا لن يكون هناك حاجة لانضمام السودان خاصة بعد التوسع جنوبا، في حين قالت رويترز أن جنوب السودان هي المرشح المقبل الأوفر حظا بأن يكون عضوا مستقبليا في المجموعة.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية وفيما يلي أهم التكتلات العالمية:

الشكل (02): خريطة تمثل اهم التكتلات العالمية.

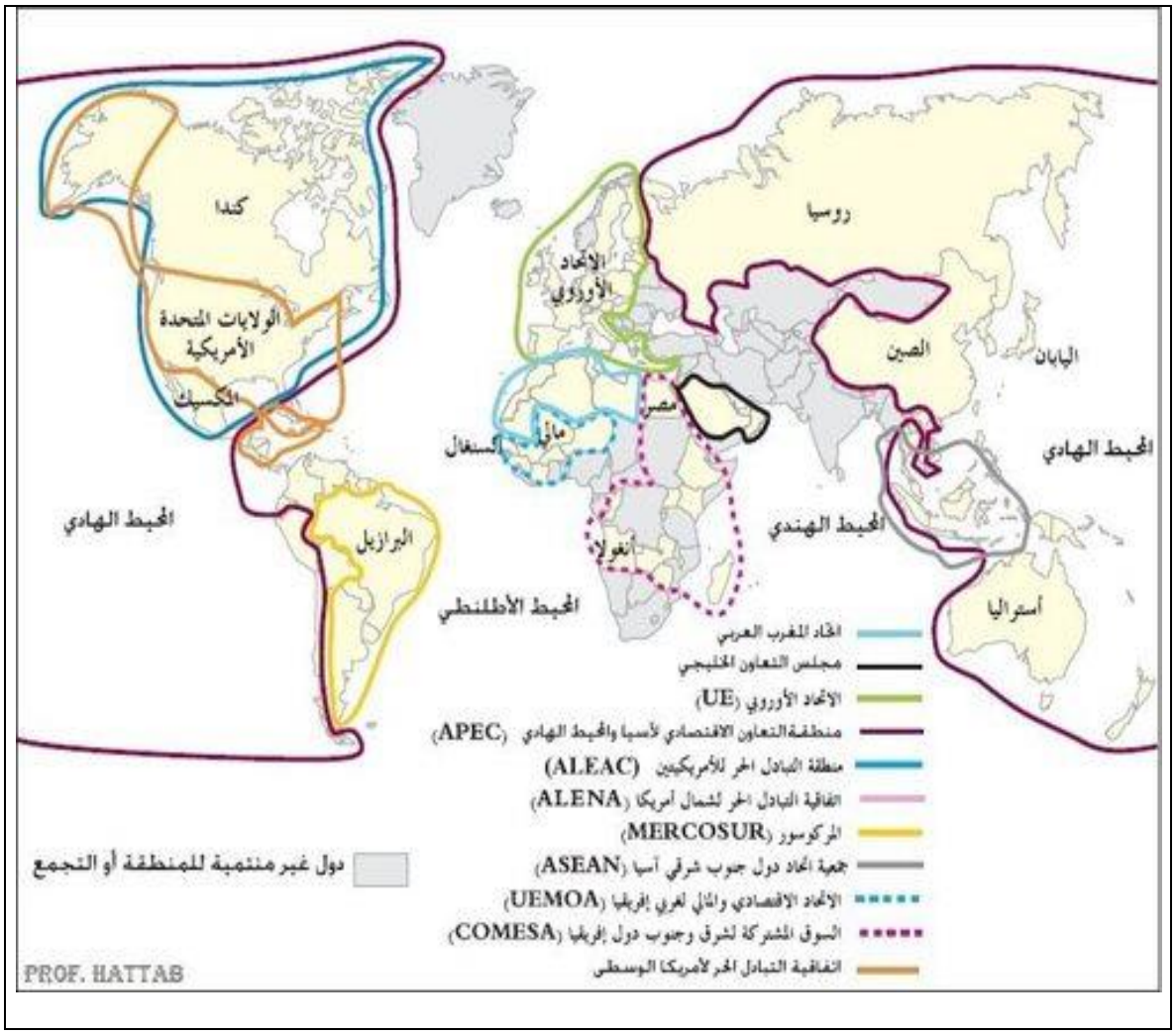

المصدر: (تجمع اساتذة الاجتماعيات).

المطلب الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

تعد المجتمعات اليوم مختلف كل الاختلاف عن المجتمعات القديمة التي كانت تعتمد في حياتها على ذاتها، بل إن المجتمعات اليوم تعتبر مجتمعات تخصص تكمل بعضها البعض و من هنا بدأت فكرة التكتلات تأخذ أهميتها ويعتبر التكتل الاقتصادي نوع من أنواع التعاون الاقتصادي لكنه يختلف عنه في كونه أعمق في أساليبه ودرجاته.

الفرع الاول: تعريف التكامل الاقتصادي.

تعددت تعارف التكامل الاقتصادي بتعدد وجهات النظر التي أبداها مختلف الاقتصاديين حول نوع ودرجة التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول ولذلك ارتأينا أن نورد مجموعة من التعاريف الموضوعة من طرف مختلف الاقتصاديين كما يلي:

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد التعابير الغامضة في علم الاقتصاد الحديث على الرغم من كثرة استعماله، إن كلمة "تكامل" في المعنى الدارج، ذات دلالة واضحة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض التشكل كل واحدا، وقد استعمل الاقتصاديون هذا التعبير لوصف التطورات التي حدثت في الاقتصاد الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية. أما بخصوص الأدبيات الاقتصادية فإن اصطلاح التكامل الاقتصادي موضوع اختلاف بين الفقهاء في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أن وجود قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي، في واقع الأمر، على "تكامل اقتصادي" يربط هذه الاقتصاديات في حين أن التكامل الاقتصادي أشمل وأوسع من ذلك، وحتى على هذا المستوى من الشمولية يختلف الفقهاء في تحديد مضمونه، فإذا كان البعض يدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي"، فإن هناك من يضيق في مفهومه بقوله أن التكامل الاقتصادي يقصد به إزالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لدول مختلفة " . فالتكامل الاقتصادي يعني تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كل العراقيل التي تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من دول الجوار بالإضافة على إزالة كل العقبات التي تعرقل حركة المواد والأشخاص ورؤوس الأموال وكذلك خلق تطابق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان. (بوبوش، 2017، الصفحات 26-27)

اعتمد المفكر الاقتصادي "بيلا بالاسا" Balassa.B "في وضعه لتعريف التكامل الاقتصادي قضية التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، فهو يرى أن عدم التدخل الحكومي شرطا أساسيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، وبالتالي فحسب "بيلا" فإن التكامل الاقتصادي هو" عملية وحالة تجارية تشتمل على إجراءات تؤدي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز " فبوصفه عملية معناه أن يشتمل على الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة، وبوصفه حالة تجارية فتعني انعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية. (منصوري، 2015/2014، صفحة 62)

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه إجراء يستهدف إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول مختلفة و يعرف أيضاً أنه تطبيق لسياسة الحرية والحماية ليمثل الإتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة على المستوى العالمي في نفس الوقت تطبق الدول الأعضاء في التكامل بعض من سياسات الحماية تجاه الدول غير الأعضاء. (عشري، 2020، الصفحات 11-12)

ويوضح المفكر" فان سرجيه" أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصاداتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أذني من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة في هذا الإطار أيضا يراه البعض انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع. (دودين و كافي، 2019، الصفحات 36-37)

اما المفكر "جان تنبرجن " عرف التكامل الاقتصادي عن طريق التمييز بين نوعين من التكامل وفق نوع الإجراءات المستخدمة الأول هو التكامل السلبي، ويقصد به ذلك الذي يكتفي فيه بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق العلاقات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها، وترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية لتعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة دون أن يجري تدخل يحد من هذه الحركة أو يعمل على توجيهها بما يخالف ما تفرضه حركتها التلقائية وفقا لما ينادي به الفكر الليبرالي، اما النوع الثاني هو التكامل الإيجابي ويقصد بها الاتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم وعما تفرضه الحركة التلقائية. (الامام، 2000، صفحة 39)

وعرفه البعض الآخر من المفكرين على أنه " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث أن التكامل الإقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة إقتصادية جديدة متميزة كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الإقتصادية. (بوبوش، 2017، صفحة 28)

التكامل الاقتصادي عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين دول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو (كاست، 2009/2008، صفحة 04)

يعتبر التكامل الاقتصادي هو جمع ما ليس موحداً في إطار علاقات تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري، بهدف توحيد أنماط معنية من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفاضلية (بوكار، 2013/2012، صفحة 18).

من خلال كل هذه التعاريف يمكن القول أن علاقات التكامل تتميز بأنها تتم بين وحدات اقتصادية تسودها أنظمة اقتصادية متماثلة، أو ذات انتماء قومي واحد، كما أنها تشمل كافة المجالات الاقتصادية ما اعتبارها تهدف إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية، وأن منافعها تتميز بالشمول والاتساع لأنها أكثر قدرة على تعجيل التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء، إضافة إلى أن الفترة الزمنية لهذه العلاقة التكاملية تعتبر لا نهائية. (كاست، 2009/2008، صفحة 04)

و بهذا يهدف التكامل الاقتصادي إلى إزالة العقبات أو القيود التي تعوق حركة التجارة وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل كما يتطلب التكامل أيضاً إقامة مؤسسات وانتهاج سياسات مشتركة لتطوير وتعظيم اقتصاداتها لتصبح في نفس عظم حجمها ،المشهود كما يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف، وذلك عن طريق إزالة صور التمييز بين الاقتصاديات الوطنية، ويعمل أيضاً على تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاداتها بدرجات، بدأ من التعاون الاقتصادي البسيط، إلى أقصى درجاتها في الاندماج الاقتصادي الكامل، والذي يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط الاقتصادي بين هذه الاقتصاديات على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية بينهما مماثلة للعلاقات الاقتصادية داخل الوطن الواحد. (عشري، 2020، صفحة 12)

الفرع الثاني: تعريف التكتل الاقتصادي.

وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية و يمكن التطرق لبعض تعاريف التكتل الاقتصاد فيمايلي:

تشير كلمة التكتل إلى دمج أجزاء في هيكل واحد، ورغم حداثة عهد كلمة تكتل فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر. (عوض، 2000، صفحة 42)

و يعرف التكتل في مفهومه الحديث انه "عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل والترابط بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق التنمية، وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية وواقعية تخدم أهداف العملية التكاملية." (دودين و كافي، 2019، صفحة 39)

و يعتبر المفكر فريتز ماكلوب أن جوهر التكتل الاقتصادي هو ازالة جميع العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع و أنماط العمالة و رؤوس الأموال و المنتجات بوصفها شروط ضرورية لإحراز التكتل الذي يتطلب كذلك إقامة مؤسسات و إتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز بين الدول المشاركة في هذا التكتل. (عوض، 2000، صفحة 44)

يعرف الاقتصادي ميردال التكتل الاقتصادي على أنه: " العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سيادتهم" (حماشي، 2012/2011، صفحة 04)

و بهذا فإن التكتل الاقتصادي هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر، تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، لا أصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي، إذ يعني التكامل الشيء المترابط عضويا في كل لا يتجزأ لذا فإن البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح الاندماج بدلا من التكامل، غير أن هذا الأخير هو الشائع في أغلب الدراسات. (بلحوسين و ربعي، 2014، صفحة 30)

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية للعرب تلك الدول . (عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، 2006، صفحة 21)

أما جان تنبرغن فيعتبر أن التكتل الاقتصادي هو عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات و المعوقات أمام هذا التعاون المقصود من هذا التعريف للتكتل الاقتصادي أنه وسيلة تجعل من العلاقات الدولية تتميز بالنمط التعاوني أكثر من النمط التنافسي الصراعي الذي ميز العلاقات الدولية في فترات الحربين العالميتين، كما أنه لم يتطرق إلى الحيز الجغرافي الذي يمكن أن يكون فيه هذا التعاون، فمن خلاله يمكن أن يكون إقليمي كما يمكن أن يكون عابر للقارات ويمكن أن يكون ذا طابع عالمي. (عمارة، 2015/2014، صفحة 11)

و من خلال التعاريف نستنتج ان للتكتل الاقتصادي اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما في: (مخلوفي و بن عبد العزيز، 2013، صفحة 30)

- **الاتجاه الأول الاتجاه العام**: يعرف التكتل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني

بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكتل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكتل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

- **الاتجاه الثاني**: هو اتجاه اكثر تحديدا يعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى اشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، إذن، فتعدد التعريفات لاصطلاح التكتل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي .

وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكتل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية: (مخلوفي و بن عبد العزيز، 2013، صفحة 30)

- ينظر إلى التكتل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة المتكتلة إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة " التكامل الاقتصادي التام" كهدف نهائي تنتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

الفرع الثالث: العلاقة بين التكتل الاقتصادي و التكامل الاقتصادي.

يقصد بالتكتل الاقتصادي أنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ويعرف التكامل بأنه عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة . (هويدي، 2022/2021، الصفحات 33-34)

أي ان التكتل الإقتصادي يشير إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الإتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الإستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالإستثمار، تنسيق السياسات الإقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الإقتصادية، هناك درجات التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة، ثم الانتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة موحدة على إستيراداتها من الدول خارج التكتل ، والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء ، تليها الوحدة الإقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية ، أخيراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل ، وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها. (حملاوي، 2017/2016، الصفحات 75-76)

و يمكن القول على أن التكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و تاريخيا و جغرافيا و ثقافيا و اجتماعيا وحضاريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. (هويدي، 2022/2021، الصفحات 33-34)

و التكتل الإقتصادي فيأخذ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي التي ذكرت في التعريف إلى أن يبلغ مراحل الإندماج التام المرتبطة بمراحل التكامل الاقتصادي، في وجود علاقات متبادلة فيما بينها، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر كثافة وتشابكا كان التكامل أعلى درجة والنظام المتكامل أكثر تماسكا وتوحدا، نقول أن تكتل وصل إلى مرحلة التكامل التام. (حملاوي، 2017/2016، الصفحات 76-77)

كما قلنا ان التكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، اذا تعتبر التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة. (حمزة، 2015/2014، صفحة 08)

وعموما يعد التكتل الاقتصادي هدفه الوصول إلى التكامل الاقتصادي عن طريق دمج الإمكانيات الموزعة ما بين مختلف الدول التي أرادت التكتل، لتكون نطاقا مشتركا تتضاءل فيه القيود والحواجز الجمركية، وغيرها من العوائق التي تقف في وجه التبادل التجاري، لتحصل من خلاله دول التكتل على مكاسب متنوعة من التجارة الخارجية. (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 05)

المطلب الثالث: اهمية التكتلات الاقتصادية و اهدافها.

إن التكتل الإقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الإقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه و ذلك لما تكتسيه التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، عن طريق تحقيقها لأهدافها متعددة.

الفرع الاول: اهمية التكتلات الاقتصادية.

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في محاولات الاستثمار والتجارة وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت هي جدار المواجهة نمط العولمة السائد، أو هي فصل من نضال المقاومة ضد العولمة. أو وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الملاءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة و تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشكل بكل صورها وأشكالها حوالي

75%من دول العالم و 80% من سكانه وتسيطر على أكثر من 85 % من تجارته وبالتالي تعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي. (مُحَّد، اساسيات علم الاقتصاد، 2019، صفحة 180)

و بهذا فان لتكتل الاقتصادي أهمية بالغة للدول الأعضاء فيه حيث يعمل على تحقيق منافع كثيرة ومزايا بالاقتصادي نذكرها في النقاط التالية: (منصوري، 2015/2014، الصفحات 64-65)

1. زيادة حجم السوق: إن توسيع نطاق السوق يفضي إلى نتائج اقتصادية هامة للدول المتكاملة، حيث أن هذه الدول يمكنها توسيع الدائرة التي تستطيع فيها الدولة تصريف منتجاتها من خلال إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، إضافة إلى إعطاء الدول المتكاملة القدرة في التحكم بأسعار شراء المواد التي تحتاجها لأن تنوع مصادر المواد يعزز قوة الدولة التفاوضية.
2. زيادة التوظيف: انتقال اليد العاملة من منطقة تعرف فائضا في اليد العاملة إلى منطقة تعرف عجزا نتيجة إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بفعل التكتل الاقتصادي بين الدول يؤدي حتما إلى تخفيض نسبة البطالة وبالتالي زيادة اليد العاملة في الاقتصاديات المتكاملة ككل مع توفير الكفاءات وتنويع المهارات.
3. الأثر الاستهلاكي للتكتل الاقتصادي: إن إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها بفعل المنافسة التي يفرضها التكامل الاقتصادي على الدول المتكاملة من شانه زيادة رفاهية المستهلكين في كل الدول المتكاملة .
4. التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تأثير التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج التكتل على الدول المتكاملة، خصوصا إذا كان التكامل قد وصل إلى مرحلة متقدمة .
5. زيادة معدل النمو: يعمل التكتل الاقتصادي على تشجيع الاستثمار، حيث أن المستثمر عادة ما يبحث عن السوق الاستهلاكية والتي يقوم التكتل الاقتصادي بتوسيعها، وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وهذا ما يزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية في مختلف الدول المتكاملة فيما بينها، ومع حرية التنقل للأشخاص وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال، سيؤدي هذا بلا شك إلى انتقال رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى تلك المتخلفة داخل المنطقة المتكاملة، وهذا ما يؤدي إلى استغلال موارد جديدة في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية والخدمية مما يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات النمو للدول المتكاملة.
6. زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي يسهم التكتل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء في هذا التكامل ذلك أن كلما كان عدد أعضاء التكامل كبير كلما زادت القوى التفاوضية للتكامل مع الدول الأخرى ومنه فإن حجم تجارة الدول المتكاملة مع العالم الخارجي سيكون في وضع جيد.
7. تجنب وقوع الحروب وتدعيم الاستقرار السياسي حيث أن التكامل الاقتصادي بين الدول يعمل على منع وقوع الحروب بين الدول المتكاملة على سبيل المثال فكرة إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والحديد 1951 كان من

طرف أكثر دولتين أوربيتين عداوة وهما فرنسا وألمانيا، وبالتالي كانت هذه المجموعة بمثابة حدث بالغ الأهمية جنب أوربا حروب عنيفة.

8. تقسم العمل بين الدول المتكاملة: ينتج عن قيام التكتل الاقتصادي الإقليمي تقسيم العمل بين الدول الأعضاء وذلك على أساس من التخصص حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وبالتالي ينحصر إنتاج هذه السلعة على المنتجين ذوي الكفاءة العالية، مما يزيد من أرباحهم وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى إلى تحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها بأقل تكلفة مع اتساع السوق واقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة الذي ينتج عن قيام التكتل الاقتصادي (طالم، 2016، صفحة 315)

الفرع الثاني: اهداف التكتلات الاقتصادية.

تنحصر أهداف التكتلات الاقتصادية إما في أهداف اقتصادية او سياسية أو عسكرية أو البعض من هذه الأهداف بصورة مجتمعة وتختلف أهداف التكتلات في الماضي عن أهدافها في الوقت الحالي نظراً لتغير توجهات الدول وزيادة درجة ارتباطها بالمصالح الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الجغرافية وهو ما يسمى بالتكتلات عبر الإقليمية . وفيما يلي يمكن ذكر لأهم هذه الأهداف:

اولا: **الأهداف الاقتصادية** : وتشمل : (قناوي و نيرة، 2005، الصفحات 05-06)

1. حل مشكلة ضيق الأسواق ، حيث أن المنتجات المختلفة سوف تجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر ، ويساعد التكتل على إقامة صناعات جديدة ينشأ الطلب عليها من هذا التكتل ، كما يمكن للتكتل الاقتصادي ان يستفيد من مبدأ التخصص والميزة النسبية الذي يؤدى إلى كبر حجم الصناعات وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير الذي يسمح بانخفاض التكاليف والذي يؤدي بدوره إلى أتساع نطاق السوق .
2. تنويع فرص استغلال الموارد المتاحة وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة وذلك لاعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على احتياجاتها من السلع وعوامل الإنتاج.
3. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق اوسع وذلك لأن التكتل الاقتصادي يؤدى إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي ، والذي يؤدى إلى إطلاق طاقات المهارة والأبداع .
4. الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك للاستفادة من أتباع السوق ووفرة عنصر العمل والنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل وكل ذلك يحقق زيادة الدخل القومي وذلك بدعم مكانه في المجال الاقتصادي .

5. يؤدى التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا يخلق مناخ إنتاجي يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات المختلفة الناتجة من تكتلات اقتصادية أخرى

ثانيا: **الاهداف السياسية:** احيانا يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها، ولكن قد ينشأ من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الإتحاد السياسي منذ البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل إتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا، على أمل أن يمهد ذلك للإتحاد السياسي، وبأن تشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل في النهاية التوحيد السياسي وقد لا تكون الرغبة من التكتل الاقتصادي تكوين إتحاد سياسي، بل هي مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول، وتتحقق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة. (شحاب، 2010/2009، الصفحات 20-21)

ثالثا: **أهداف عسكرية:** قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الإقليمي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن ثم أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تسعى الدول الكبيرة والصغيرة إلى اللحاق بركب التكتلات الاقتصادية التي تمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية. كما تمكنها أيضا من إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي دول التكتل. (طالم، 2016، صفحة 316)

رابعا: **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الإجتماعية للتكتل الاقتصادي في رفع المستوى العلمي والثقافي لموطني دولة معينة نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما منها، كما يؤدي التكتل إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية، وتستخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدولة المعنية بالتكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظاً إلى المناطق الأقل سكاناً، ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بالدولة بمفردها بل هي مشكلات مطروحة على المستوى العالمي، مثل المشكلات البيئية، وهذا ما حدث على مستوى الإتحاد الأوروبي من خلال الدول ذات المستويات العليا مثل الدانمارك وألمانيا وهولندا، التي تصدر قواعد لكم على الأعضاء في الإتحاد، خاصة بحماية البيئة وتلزمها بتنفيذه. (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 13)

و هناك من يصنف اهداف التكتل الاقتصادي من جهة اخرى بناءا على قوى الدول المتكاملة اذ تختلف أهداف التكتل الاقتصادي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، نظرا لاختلاف الظروف و المستويات في كل منهما حيث: (حمزة، 2015/2014، الصفحات 17-18)

اولا: **الأهداف بالنسبة للدول الصناعية:** الواقع إن اتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء المزيد من التكتلات الاقتصادية لا يرجع إلى مجرد قناعة نظرية بأن تحرير التجارة داخل الإطار الإقليمي يفيد جميع الاطراف، و انما يرجع إلى اسباب موضوعية تتعلق بأوضاعها الاقتصادية الذاتية داخلية وخارجية، ومن أهم هذه الأهداف:

1. السعي في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، لذا فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل و برامج التكتل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام.
2. إن التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الاقتصادية السلبية لا سيما فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: **الاهداف بالنسبة للدول النامية:** إن التكتل الاقتصادي بين الدول النامية له فائدته، سواء كان الاقتصادي متنافسا أو متكاملا، فالدول النامية تجد فائدة محققة من الاتفاقات الإقليمية، سواء لإمكان التخصيص في المستقبل، أم لزيادة قوتها في المفاوضات الدولية، وأهم أهدافها تتمثل في:

1. أهداف التكتل ليست هدف ديناميكي بقدر ما هو هيكلي، حيث يشمل على تنمية صناعات جديدة، و الحجم الأمثل للإنتاج لا يمثل هدفها نظرا لصغر هياكلها الصناعية و صغر حجم تدفق التجارة بينها.
2. أن التكتلات الاقتصادية أصبحت احدي سيمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وانه نظاما تجاريا عالميا جديدا يهيمن على قرابة 90 %من حجم التجارة العالمية فيه، وفي عالم كهذا لا تستطيع الدول النامية أن تعيش فرادى لأن الدفاع عن مصالحها يفرض عليها التكتل الاقتصادي.
3. إن كل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي باتجاه تحرير المبادلات التجارية تشكل عامل ضغط على الدول النامية للتكتل الاقتصادي حفاظا على مصالحها وتقليلا للآثار السلبية للعولمة.

ثالث: **الأهداف العامة:** يمكن إيجاز أهم الأهداف التي يسعي إليها أي تكتل اقتصادي مهما كانت طبيعته أي سواء كان بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية في ما يلي :

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبير و توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما.
2. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل.
3. تسهيل و دفع التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات و خلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج و الاستثمار و التشغيل.
4. الوصول إلى الاتحاد السياسي، حيث يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي ممهدا لاتحاد سياسي يوجه كأداة مشتركة للتفاوض و التشاور.

الفرع الثالث: وسائل تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي.

لقد أدى الإهتمام الحديث بالتكتل الإقتصادي إلى مقترحات بشأن ماهية وسائل تحقيق هذا التكتل، وهنا تصير الموازنة بين رأيين متطرفين : (بن ناصر، 2008/2007، الصفحات 13-14)

اولا: أحدهما يتمثل في الحل القائم على الحرية الكاملة والآخر يتمثل في الحل القائم على التوجيه الكامل فدعاة الحرية الكاملة البعيدة عن التدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إنما ينظرون للتكامل الإقليمي على أنّه عودة إلى الأوضاع التي اتسمت هبا التّجارة الحرّة خلال الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى، أي قبل عام 1914م، ويتوقعون أن تعود السياسة الاقتصادية القومية إلى ما كانت عليه قبل ذلك العام وهنا يجدر التنبيه إلى أن الأخذ بهذا الأسلوب في التفكير يعني أنّ التكامل هو إلغاء كافة العوائق التي تحول دون انسياب السلع فيما بين الدول المنظمة وثمة فريق من المفكرين يبدون مناصرهتم للحل الليبرالي ويعتبرون أنّ التكامل الإقتصادي يتناغم مع تحرير التجارة تحرير كاملا ومن أبرزهم نجد:

- موريس أليه الذي يؤكد من جانبه أنّه من النّاحية العلمية يبدو جلياً أنّ قاعدة السوق الحرة هي القاعدة الوحيدة التي تلقى القبول المتبادل من أجل تحقيق التّعاون الإقتصادي الوثيق بين المجتمعات الديمقراطية.
- روبك ويلهام الذي يرى أن التكامل الإقتصادي الأوروبي هو في واقع الأمر محاولة لمعالجة التفكك الذي طرأ على اجملتمعات الأوروبية في الفترتين التي تلت 1914م وحطّم بذلك التّكامل الذي كان سائداً قبل ذلك العام بين الإقتصادبات الأوروبية .
- في حين أن هيلبرين يبدو أقل تطرفاً من سابقيه، بحيث يرفض تقديم الإعانات لدعم بعض الصناعات، لكنّه بالمقابل يتقبل مسؤولية الدّولة عن وضع القرارات الخاصة بالإستثمار في مجالات معينة .
- ولم يسلم مناصرو هذا الرأي من النقد حيث يقرر جان ويلر weiller Jean أنّ تطبيق هذا الحلّ الليبرالي على الحياة الإقتصادية اليوم يبدو منافياً لروح العصر، بل يؤكد " أنه لمن الخطأ الجسيم الإعتقاد بأنّ القرار بإنشاء إتحاد إقليمي يعيد من جديد ظروف الحياة الإقتصادية التي كانت سائدة قبل 1914م وبذلك يقضي بضربة واحدة على جميع ما قيل عن السياسات الموجهة.

ثانيا: أما دعاة التوجيه الكامل فيرون أن تحقيق التكامل الإقتصادي ينبغي أن يكون عن طريق قيام الدولة بالمتاجرة وتنسيق الخطط الإقتصادية القومية دون رفع الحواجز التجارية، فهذا الأسلوب البديل يستبعد أساليب السوق ولا يعتمد إلا على الوسائل الإدارية، أو بعبارة أخرى : إنّ التوجيه الكامل يعتمد على غير جهاز السوق .

ومن أبرز المفكرين في تبني الحل التوجيهي للتكامل الاقتصادي نجد المفكر " أندريه فيليب " الذي يرى أنّ الحاجة ماسّة إلى التخطيط الإقتصادي في أي إتحاد إقليمي، بل ويؤكد أنّه "ليس ثمّة بديل عن الإقتصاد الموجه مادام الأمر الواقع أنّه ليس في الإمكان توسيع حجم السوق إلا بتنظيمها وليس بتحررها.

كما نجد المفكر موريس بابيه الذّي يجعل نظريته عن التكامل في نطاق الحل التوجيهي أقل تطرفاً، فبالرغم من أنه ليس من دعاة التخطيط المركزي للإقتصاديات القومية إلاّ أنّه يوصي بالمزيد من تّدخل الدّولة في شؤون الإقتصاد القومي في مختلف المجالات.

ولقد تصدى بعض المفكرين لهذا الرأي ومنهم نجد بالاسا وهنري جيلون ومن الأفكار التي لقيت رواجاً كبيراً وقبولا واسعاً نجد البحث الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص السوق المشتركة، حيث ينّص على أنّ المزيد من التّدخل الحكومي قد يكون ضرورياً في مشروعات التكامل، ويثير مضمون البحث الإنطباع بأنّ الدول النامية في العالم الثالث في حاجة إلى تّدخل في الشؤون الإقتصادية على نطاقٍ واسع مما تتطلبه الإقتصاديات المتقدمة مادامت دوافع السوق لا تقتضي في الدول النامية على تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة . ومع تقدم الحركة الإنمائية في الدول النامية يتضاءل حجم نشاط الحكومة في اتخاذ القرارات الإقتصادية.

المبحث الثاني: اساسيات في التكتلات الاقتصادية.

نظرا لأهمية التكتل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري من خلال تحديد خصائصه و شروطه و اسباب اللجوء اليه و هذا ما ادى الى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

المطلب الاول: خصائص و شروط التكتلات الاقتصادية.

تتميز التكتلات الاقتصادية بخصائص مختلفة تساهم في تمكين الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها حيث لابد أن تتوافر بعض المقومات و الشروط الأساسية، عن طريق توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة.

الفرع الاول: خصائص التكتلات الاقتصادية.

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي: (الامين، 2009، الصفحات 05-06)

1. الحجم الضخم من حيث مواردها وانتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية و الإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها .
2. حرية تنقل السلع والخدمات و الاشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة .
3. المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
4. ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاداتها وأسواقها .
5. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله .
6. توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

7. الاستفادة من رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية .
8. تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار و زيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

الفرع الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية.

بعد الحرب العالمية الثانية كان التكتل الاقتصادي يتم وفق شروط تقليدية كالتقارب الجغرافي و تقارب مستوي النمو الاقتصادي...وغيرها، غير انه ظهرت صيغة حديثة للتكتل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي و لهذه الشروط في:

أولا: **الشروط التقليدية للتكتلات الاقتصادية.**

اكدت الدراسات لمختلف تجارب التكتلات الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

1. **الشروط السياسية** :تمثل الظروف السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكاملية، وأهم هذه الشروط، الإرادة السياسية للاتحاد ، ذلك أن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكتل يعتبر من أهم أسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للتكامل الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أدرك أهمية التكتل الإقليمي من خلال التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة و تركز هذه الظروف السياسية على ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة و أوامرها اللائحية كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي أحد أهم الحجج المعززة للتكامل على المستوى الإقليمي، كما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولا على المستوى الإقليمي وهو ما قد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة و تظهر أهمية العامل السياسي كذلك في مدى إدراك وإيمان المقررين السياسيين بأهمية اللجوء إلى التكامل الإقليمي كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل التي تطرح على الساحة السياسية والاقتصادية، فالعامل السياسي لعب دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بدءا بتشكيل الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أكد عليه" MITRANY" حين اعتبر أن "الإرادة السياسية للاتحاد" هي الأكثر أهمية في أي عملية تكتلية حيث وجودها يؤدي إلى تحقيق التكتل على أساس واع ومدبر وليس نجاح عملية ميكانيكية، يتمثل في تزايد الوظائف والمشكلات. (شحاب، 2010/2009، الصفحات 34-35)

2. **التقارب الجغرافي وتوفر وسائل النقل والاتصال:** يعتبر هذان العاملان من أهم شروط نجاح المشاريع التكاملية الإقليمية، حيث أن عنصر التقارب الجغرافي له دور كبير ومهم في تسهيل انتقال السلع والخدمات واليد العاملة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، لأنه في حالة وجود تباعد جغرافي بين هذه الدول ستكون تكاليف النقل للسلع والخدمات وكذلك تنقل الأشخاص مرتفعة مما يحد من مد جسور التواصل بين الدول المتكتلة، أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتمثل في وسائل النقل والاتصال فإن عدم توفره بشكل كافي بين الدول الأعضاء في التكامل، يصعب الحركة الاقتصادية بين هذه الدول لأنه يشكل عقبة في وجه التوسع التجاري كما يعرقل قيام التخصص التجاري بين هذه الدول كذلك، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الصعوبات التسويقية للمنتجات بسبب ارتفاع تكاليف النقل بين الدول المتكاملة وكذلك يعرقل بشكل مباشر في قيام الصناعات الكبرى داخل منطقة التكامل الاقتصادي. (منصوري، 2015/2014، صفحة 67)
3. **تناسب القيم الاجتماعية والثقافية:** تمثل القيم الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما جوهر حضارته وتطوره، لما تتضمنه من أسس ومبادئ عامة وخاصة تساهم بشكل مباشر وأساسي في بناء مجتمع حضاري ومتطور في شتى المجالات، ولهذا فإن الاقتصاديات المتماثلة في المجالات الاجتماعية والثقافية هي الاقتصاديات الأكثر قدرة على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها بسهولة كبيرة، أما في الحالة العكسية والتي تكون فيها القيم الاجتماعية والثقافية بين الدول متعارضة، فقلما تنجح هذه الدول في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، وهذا للاختلافات والتعارض في التفكير العام لشعوب هذه الدول والتي من شأنه أن يقوض جهود التوصل إلى مفاهيم موحدة تتناسب مع ثقافات شعوب الدول المختلفة. (منصوري، 2015/2014، صفحة 68)
4. **تجانس الاقتصاديات وتنسيق السياسات الاقتصادية:** إن وجود هياكل اقتصادية متماثلة داخل الدول المختلفة من شأنه خلق مناخ اقتصادي متماثل يحد من الاختلافات الاقتصادية بين الدول التي تبحث عن إنشاء تكامل اقتصادي، وبالتالي يتم تسهيل قيام مشروعات اقتصادية كبرى داخل المنطقة التكاملية كما لو أنها داخل دولة واحدة وهذا نتيجة لقلة أو عدم وجود فروقات كبيرة داخل الاقتصاديات المختلفة لهذه الدول .أما بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية في الدول التي ترغب في التكتل الاقتصادي تعد من أهم شروط زيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة التكاملية، حيث أنها تضمن توفير جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف ملائمة و هذا التنسيق ينبغي أن يمس على وجه الخصوص السياسات الجمركية المتبعة في هذه الدول وذلك بتنظيم شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية التي تنتجها هذه الدول مع باقي الدول خارج المنطقة التكاملية بما يضمن الحفاظ على مصالح الدول المتكاملة فيما بينها وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي نفس التنسيق يجب أن يمس السياسات النقدية والضريبية والاستثمارية في هذه الدول، وهذا التنسيق في مختلف السياسات الاقتصادية يتطلب وضع مؤسسات متخصصة لمتابعة إجراء التنسيقات اللازمة تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والتي هي في تغير وتطور مستمر وسريع، و بالتالي فإنه من اللازم أن تتمتع المؤسسات المتخصصة في تنسيق السياسات بالصلاحيات اللازمة لأداء عملها على أكمل وجه، كما يجب توفر تشريعات مناسبة وملائمة لدفع العملية

الاقتصادية التكاملية داخل الدول المنظمة للتكامل الاقتصادي، وهذا ما يضمن في نهاية الأمر تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة وتوزيع عادل للمكاسب المحققة .(منصوري، 2015/2014، صفحة 68)

ثانيا: **الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي**.

إن التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية....الخ، جعل من التكتل الاقتصادي يأخذ بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي، بعدما كانت الصيغة التقليدية تتخذ بعدا إقليميا واضحا، وهذا ما أدى إلى ازدياد وتيرة تكوين التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية الاقتصادية، و يمكن ادراج اهم الشروط الحديثة للتكتلات الاقتصادية في: (حمزة، 2015/2014، الصفحات 25-26)

1. **النطاق الجغرافي**: حسب الصيغة التقليدية للتكتل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكتل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين
2. **الخصائص الإقليمية و الاجتماعية**: ترى الصيغة التقليدية للتكتل أن هناك ثقال للعوامل الاجتماعية و الإقليمية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكتل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتباين في مستوياتهم الاقتصادية وتسمح بالخصوصيات و تعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائه .
3. **تحرير التجارة ونطاقها**: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وتركز على المنتجات الصناعية من أجل إحلالها محل الواردات، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها، وتم توسيع نطاق التجارة إلى الخدمات وتركز على التصدير .
4. **عدم اشتراط المعاملة بالمثل**: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الحديثة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها و أستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما .
5. **تحرير عناصر الإنتاج**: في الصيغة التقليدية إن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع تو فير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحر ير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية السوق المشتركة ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكتل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

6. **الدوافع السياسية:** إن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام و ايقاف الحروب ، لان هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكتل نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.
7. **تنسيق السياسات:** حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء الأكثر تقدما.

و باختصار لكي تتمكن التكتلات الاقتصادية من النجاح في تحقيق أهدافها يجب توفر شروط التالية: (بلوافي، 2007/2006، الصفحات 37-39)

1. **توفر البنية الأساسية الملائمة:** يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم و الوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك. لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة .
2. **توفر الأيدي العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة و حرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.
3. **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.
4. **انسجام السياسات التجارية:** إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء ،وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تهدف

السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة. وبالتالي فإن التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل.

5. **توزيع مكاسب التكتل**: إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج، كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة ،فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولابد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف.

المطلب الثاني: دوافع قيام تكتلات الاقتصادية.

تتعدد الدوافع التي تجعل مجموعة من الدول تلجأ للتكتل فيما بينها وأهم تلك الدوافع نجد الدوافع السياسية والاقتصادية والتي تتعاظم في حالة وجود عدو مشترك لتلك الدول ، حيث تُستغل المقومات التي تجمع بينها لتشكيل تكتل مشترك على أساس اقتصادي أو سياسي أو كليهما و يمكن ذكر هذه الدوافع في:

اولا: **الدوافع الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية.**

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي: (هويدي، 2022/2021، الصفحات 35-37)

1. **اتساع حجم السوق** : حيث يؤدي إزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء ما يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا اقتصادية تتمثل في نمو الطلب على منتجاتها والذي يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة و زيادة التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول ما يقود إلى الكفاءة الإنتاجية، وكذلك فإن السوق الواسع يتيح للوحدات الإنتاجية العاملة الإفادة من وفرات الحجم الكبير الناجمة عن اتساع نطاق الانتاج في هذه الوحدات،

ولطالما شكلت السوق الضيقة عاملا رئيسي في ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج في الكثير من الدول النامية ، وتبرز أهمية السوق الواسعة على وجه الخصوص في الدول المتقدمة التي تصطدم بعقبة انخفاض الطلب الفعال.

2. **تقسيم العمل** : من أهم ما ينتج عن قيام التكتل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكتلة وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهو ما يؤدي إلى قصر الانتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء نظر لإلغاء الحواجز الجمركية، وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك حيث يحصل على السلع الاستهلاكية بأقل الأثمان وذلك لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية ، ومن ناحية أخرى انخفاض تكاليف الانتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق وميل حجم المشروعات الداخلة إلى الكبر، وبالتالي الوصول بحجم النتاج للمستوى الذي يضمن النتاج بأقل تكلفة ممكنة.

3. **حرية انتقال عناصر الإنتاج** :عند قيام تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الانتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الانتاج و العوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى الاشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم، فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديموغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية، وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد، مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

4. **زيادة معدل النمو الاقتصادي** :حيث يعمل التكتل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الانتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

5. **تحسين معدل التبادل التجاري** : من مزايا التكتل الاقتصادي ان يمنح الدول المتكتلة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكتل الاقتصادي يؤدي حتما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدا، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجاري الدولي للدول الأعضاء ككتلة واحدة في مواجهة السوق العالمية ويضمن لهذه الدول قدرا أعلى من المساومة في هذه السوق.

6. **زيادة التوظيف** : يعد التكتل الاقتصادي كآلية لمعالجة مشكلة البطالة بانتقال اليد العاملة من منطقة تعرف فائضا في اليد العاملة إلى منطقة تعرف عجزا نتيجة إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بفعل التكتل الاقتصادي وبالتالي زيادة اليد العاملة في الاقتصاديات المتكاملة بشكل عام، مع توفير الكفاءات وتنويع المهارات.

7. .**توفير المناخ الملائم لعملية التنمية الاقتصادية** : يضمن التكتل الاقتصادي قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء كما أنه يقلل من حالات عدم التأكد و يبعث على تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية كما انه يتضمن قيام نوع من التنسيق في برامج التنمية الإقليمية ويؤدي كل ذلك إلى تهيئة المناخ الملائم للتنمية و لا شك أن توفير هذا المناخ الملائم يحتاج إلى عدة شروط منها :
   - الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق و اتصالات وغيرها.
   - التكامل الصناعي للاستفادة من وفرات الحجم.
   - تنسيق السياسات الصناعية وفقا للميزة النسبية التنافسية.
   - إعادة ترتيب نظم المدفوعات النقدية بين الدول الأعضاء.
   - إجراء إصلاحات مؤسسية.
8. **تحقيق المزيد من الحماية والتحرير**: يجمع التكامل الاقتصادي الإقليمي في خصائصه بين تحقيق تحرير أكبر للتجارة بين أطراف الإقليم, وتحقيق حماية اكبر في مواجهة العالم الخارجي, وقد يكون هذا الدافع بارزا في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة, حيث يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة للتخفيف من وطأة المنافسة والآثار السلبية لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وتشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية و المزيد من الاستثناءات. (بلعور، 2009/2008، صفحة 18)
9. **زيادة الكفاءة الاقتصادية** : خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم ، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي ، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي. (حنيش، 2009/2008، صفحة 28)

ثانيا: **الدوافع الامنية و السياسية للتكتلات الاقتصادية**.

من الواضح أن أي تكتل اقتصادي مهما كان بسيطا في شكله أو محدودا في نطاقه، لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو اقتصادية فقط، وإنما لابد أن يشتمل على أهداف أمنية وسياسية يمكن إيجازها فيما يلي: (روابح، 2013/2012، صفحة 21)

1. تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية واقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا وكلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد كلما أصبح انتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة خاصة إذا ما اكتسب التكامل الاقتصادي مضمونا إنمائيا وإنتاجيا وماديا وتقنيا متزايدا في صورة مشاريع اقتصادية مشتركة ، و هكذا يسير التكامل الاقتصادي جنبا إلى جنب مع التكامل السياسي وصولا إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء.

2. يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية
3. الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا.
4. من خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951.

وعليه فإن لجوء الدول إلى تشكيل تكتلات ليس فقط لأهداف اقتصادية بل لتعزيز الأمن الوطني و المساعدة على تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية و الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع عدد من الدول الى عقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون دافع انضمام الدول للتكتل دافعا أمنيا، و ذلك اتباعا لرغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها ن طريق التعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق الغير مباشر لتقوية الأمن من خلال تكتل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له. (مسعداوي، 2010، صفحة 114)

ثالثا: **الدوافع التاريخية و الاجتماعية للتكتلات الاقتصادية.**

يعد التكامل الاقتصادي أساسا للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضا، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، بل إن هذه المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لأمة واحدة ، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القربى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة. (روابح، 2013/2012، الصفحات 21-22)

و يمكن حصر اهم الاسباب التي دفعت الدول الى التوجه الى التكتلات الاقتصادية في نقاط الاتية : (حمزة، 2015/2014، الصفحات 20-21)

- زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها و مواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية.

- تخفيض العبء في مي ازن المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل .
- توسيع نطاق السوق كنتيجة لإزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق و ما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج.
- يساعد التكتل على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الأسواق الضيقة ما يؤدي إلى الارتفاع بمستوي الكفاءة الإنتاجية.
- يضمن التكتل قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية حيث تلجا الدول للانضمام إلى تكتل اقتصادي وذلك من اجل درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر فيها، لذلك أقدمت كندا على إبرام الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الامريكية.

المطلب الثالث: اشكال و مراحل التكتلات الاقتصادية.

تتبع الدول عند إقامة تكتل اقتصادي فيما بينها شكلا معينا من اشكال التكتلات المختلفة تبعا للأهداف المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها من وراء تكتلها، كما يمكن أن تتدرج العملية وفق درجات أو مراحل متتابعة يمكن للتكتل الاقتصادي أن يتدرج عبرها، حيث يتم تصنيف هذه المراحل تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية.

الفرع الاول: اشكال التكتلات الاقتصادية.

تختلف أشكال التكتل الاقتصادي حسب درجة اندماج اقتصاديات هذه الدول، تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، فقد يكون التكامل كليا أو جزئيا، و يمكن إيضاحها فيما يلي: (الحمزة، 2012/2011، الصفحات 16-17)

1. **التكتل الاقتصادي الأفقي:** ظهر هذا الشكل من التكتل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ينشأ هذا التكامل بناءا على الإرادة الحرة للدول الأطراف ورغبتها في تعزيز روابط التعاون بينها وتكون عادة هذه الدول متقاربة من حيث مستويات النمو والتقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها السياسية والاجتماعية وذات انتماءات قومية مشتركة وينصب هذا النوع من التكامل أساسا على التوسع الأفقي أو الجغرافي بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بإنتاج سلع وخدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحدا ، وهذا

قصد رفع كفاءة وأداء المشروعات أو الوحدات الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الخارجية التي تتوفر للوحدات المتكاملة، وبالتالي يؤدي هذا الشكل من التكتل إلى الحد من الآثار السلبية للمنافس، غير أنه في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى بروز نزعات احتكارية إذا ما أدت عملية الاندماج التكاملي إلى الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق ، بحيث لا يستفيد المستهلكون أبدا من الانخفاض الحاصل في التكاليف.

2. **التكتل الاقتصادي العمودي أو الرأسي:** لقد انتشر هذا الشكل من التكتل في فترة الحملات الاستعمارية الحديثة، حيث تلجأ الدول المستعمرة عادة إلى ضم وحدات أو قطاعات إنتاجية من الدول التي تم استعمارها إلى قطاعاتها الأصلية و لذلك فقد اقترنت علاقات التكتل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت مظهرا من مظاهر تخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية، وعموما يقوم هذا الشكل من التكتل بين بلدين أحدهما متقدم والآخر نامي ، يقع هذا الأخير تحت سيطرة الأول بشكل مباشر وكامل، فيتخصص البلد المتقدم في تصدير المنتوجات المصنعة بينما يتخصص البلد النامي في تصدير المواد الأولية بشكلها الخام و ، قد استمر هذا الشكل من التكامل إلى الفترة التي شهدت نيل أغلب الدول النامية لاستقلالها السياسي، ولكنها بقيت في أغلب الأحيان تابعة للدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية.

3. **التكتل الاقتصادي الإقليمي** يقصد بهذا الشكل من التكتل قيام جملة من التفاعلات الاقتصادية التعاونية و التكاملية بين مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد ، أو بعبارة أخرى هو دخول مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمتقاربة اقتصاديا والمتجانسة ثقافيا واجتماعيا في علاقات اقتصادية خاصة بينها، ف قد ينشأ نوع من التشابك أو الترابط بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة لظروف تاريخية سابقة مرت بها وما تجدر ملاحظته في الوقت الراهن هو تلك الزيادة الكبيرة في عدد اتفاقيات التكتل الاقتصادي الإقليمي، وهذا ما أحيا المجادلات الدائرة منذ زمن طويل بين المتخصصين في الاقتصاد الدولي ، بين من يفضلون اتفاقيات التكامل الاقتصادي الدولي ومن يفضلون الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يساعد البلدان النامية على زيادة قدرة العرض في شبكات الإنتاج الإقليمي خاصة الصغيرة والنائية منها بسبب وضعها الجغرافي مثل تلك الموجودة في وسط إفريقيا وآسيا الوسطى، كما يمثل التكامل الاقتصادي الإقليمي خطوة لابد منها لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق العالمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي يتجاوز كثيرا مجرد توفير فرص التجارة التفضيلية بين الدول المتجاورة ذلك أنه يشمل عددا من الخطوات التي يمكن اتخاذها في الطريق نحو تكامل اقتصادي شامل ، انطلاقا من الاستثمار في البنى الأساسية الإقليمية ووصولا إلى تحرير حركة المنتجات، رؤوس الأموال، التكنولوجيا واليد العاملة، ومن ناحية أخرى فقد تكون الدول الأكبر قادرة على الاختيار بين التكامل العالمي او التكامل الإقليمي، ولكن البلدان الصغيرة والفقيرة وغير الساحلية تكون أحوج إلى التكامل الإقليمي من غيره، فعلى سبيل المثال يمنح توفر محاور البنى الأساسية الإقليمية المشتركة . (ممرات النقل مثلا) فرصة للبلدان

من أجل الوصول إلى أسواق عالمية لم تكن تستطيع الوصول إليها بمفردها، وعلى هذا إذا يتم استخدام بلدان الجوار الجغرافي كممرات للوصول إلى الأسواق العالمية .

الفرع الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية.

للتكتل الاقتصادي عددا من المراحل التي تختلف حسب قيام الدول الأعضاء بتحقيق العناصر التي يقوم عليها التكامل، وأهم ما يميز بين صور التكتلات الاقتصادية هو الدرجة التي تحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الانتاج بين البلدان الأعضاء، و الدرجة التي تحققها كل منها من تحقيق التمييز أو القضاء عليه فيما بين البلدان الأعضاء، وأيضا فيما بينها وبين البلدان الأخرى غير الأعضاء و انطلاقا من التحليل الاقتصادي للعمليات التكتلية يفرق المحلل الاقتصادي بين سبع مراحل يمكن التمييز بينها على النحو التالي:

اولا: **اتفاقية التجارة التفضيلية** : تعتبر اول مرحلة من مراحل التكتلات الاقتصادية و هو اتفاق بين دولتين أو أكثر تتعهد بموجبه كل دولة على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة تشمل إزالة بعض العوائق الكمية والغير الكمية في مجال التجارة الخارجية دون إلغاءها مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية ما عرف بمنطقة الكومنولث. (شحاب، 2010/2009، صفحة 36)

وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكتل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية احد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. (حملاوي، 2017/2016، صفحة 90)

حيث يتميز هذا النظام بالالتزام بما يلي : (مسعداوي، 2010، صفحة 145)

- تخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية.
- المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط و لا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء الحق في صياغة و رسم سياستها الجمركية و غير جمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ثانيا: **منطقة التجارة الحرة**: وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية والغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل، على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل. (عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، 2006، الصفحات 17-18)

و تتميز مناطق التجارة الحرة بأنها الأكثر انتشارا وشيوعا على المستوى الدولي، ويتم في هذه المناطق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي أن كل دولة مشتركة في هذا التكامل لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية و بالإضافة إلى ذلك تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها، وتعتبر منا طق التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، حيث أنه عادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA) التي قامت سنة 1960 ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)سنة 1994. (الحمزة، 2012/2011، صفحة 21)

و من أهم مشاكل منطقة التجارة الحرة، هي مشكلة إعادة التصدير لأن الرسوم الجمركية في هذا النوع غير موحدة مع العالم الخارجي، ومن أهم أضرار مشكلة إعادة التصدير بين دولة التكامل هي: انحراف التجارة من مسارها الطبيعي لأن مجموعة دول التكتل تسعي إلى تدعيم وزيادة عمليات التبادل التجاري بينها ، إلا أن عملية إعادة التصدير تساهم في جعل منطقة التجارة الحرة سوق جيد لمنتجات العالم الخارجي على حساب عمليات التبادل التجاري بين دولة منطقة التجارة الحرة . (سرداخ، 2012، صفحة 143)

و تتحقق منطقة التجارة الحرة طبقا لخطة عمل وجدول زمني و يمكن الإشارة إلى أبرز الجوانب و الإجراءات التنفيذية فيما يلي : (القزويني، 2004، الصفحات 249-250)

1. الجدول الزمني لتحرير التجارة.
2. شرائح التحرير من الرسوم الجمركية.
3. أسلوب الحصر و التحرير للقيود غير الجمركية.
4. قواعد منح استثناء محدود ومؤقت من تحرير التجارة.
5. قواعد شهادة المنشأة لكل من السلع الزراعية و الصناعية.
6. قوائم السلع المحظور تحريرها ألسباب أمنية أو صحية و بيئية أو دينية.
7. إيداع هياكل التعريفة الجمركية للدول الأطراف.
8. حصر و إيداع القوانين والقرارات الصادرة برسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية.
9. قواعد المنافسة، إجراءات الوقاية و قواعد مكافحة الانحراف و الدعم.
10. أسس تطبيق المعاملة الوطنية و قواعد المعاملة الخاصة للدول الأطراف الأقل نموا.
11. القواعد و الإجراءات الفنية للمواصفات و المقاييس.
12. تنسيق و توحيد السياسات الجمركية و توحيد النماذج و المصطلحات و الإجراءات الجمركية.

13. الاستثناء الدوري المؤقت من تحرير كل أو بعض الرسوم المفروضة على سلع زراعية معينة في مواسم إنتاجها أو تحديد حصص للواردات أثناء تلك المواسم.
14. التعاون الجمركي في تبادل البيانات بما في ذلك التبادل الإلكتروني.
15. وضع نظام للتجارة العابرة (الترانزيت).

ثالثا: **الاتحاد الجمركي**: هو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية .وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلكس" Benelux" المكون سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ. (بلوافي، 2007/2006، صفحة 27)

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية هي :(الجزار، 2006، صفحة 19)

- توحيد القانون الجمركي والتعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء في الاتحاد .
- ازالة القيود الجمركية فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الجمركي .
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الاعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

رابعا: **السوق المشتركة** تعتبر السوق المشتركة مرحلة اكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل والتكتل الاقتصادي و يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق العمل ورأس المال فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء. (عيسى، 2010/2009، صفحة 33)

إذا فالسوق المشتركة تشتمل على شقين :(هويدي، 2022/2021، الصفحات 50-51)

- الشق الأول: أن الاتفاقية تشتمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويغطي ذلك حركة التبادل السلعي ويتكفل الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلبات الشق الأول من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية.
- الشق الثاني: يختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر + الإنتاج (العمل = رأس المال المادي – رأس المال الإنساني +التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء بمثابة سوق واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود كما يسمح بإمكان انتقال رؤوس الأموال للعمل في نطاق واسع.

ولقد اختارت الاتفاقية عددا من الوسائل لتحقيق مرحلة السوق المشتركة في مقدمتها ما يلي :(الجزار، 2006، صفحة 20)

- الغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات وتمثل هذه النقطة ما يناظر اقامة منطقة التجارة الحرة .
- وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية قبل الدول غير الاعضاء وبإضافة هذه النقطة الى النقطة السابقة نصل الى مرحلة الاتحاد الجمركية.
- الغاء جميع القيود على حرية انتقال العمل ورأس المال .
- تكوين سياسة مشتركة في محيط الزراعة وأخرى للنقل.
- انشاء نظام يكفل سريان المنافسة الكاملة .
- انشاء كل من بنك الاستثمار الأوروبي لتوفير رأس المال اللازم لدفع عجلات النشاط الاقتصادي من ناحية والصندوق الأوروبي للمعونات الاجتماعية بغرض زيادة فرص العمالة مع المساهمة في رفع مستوى معيشة العمال من ناحية أخرى .

وعلى غرار ما قدمنا في صور التكامل الاقتصادي الاقليمي الأخرى، فإنه يمكن القول أن حركة اقامة الاسواق المشتركة امتدت الى خارج نطاق القارة الأوروبية للحد منها بعض الامثلة في افريقيا و امريكا اللاتينية و المنطقة العربية، في القارة الافريقية كان ظهور السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني على مراحل منذ عام 1920 فعقد أولا اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا، وانضمت اليه تانجانيفا في عام 1937 ، ثم عدلت بعض أحكامها لتضم هذه السوق المشتركة كلا من كينيا وأوغندا وتنزانيا، ويطلق على هذه الصورة التكاملية الأخيرة الآن المجتمع الاقتصادي لشرق افريقيا، أو منظمة الكوميسا وبلغ عدد أعضائها 21 دولة. (الجزار، 2006، صفحة 20)

ومن المشاكل المترتبة عن قيام السوق المشتركة نجد: (حنيش، 2009/2008، صفحة 26)

- تسوية أسعار عناصر الإنتاج : ليس هناك تحليلا حاسما ، يحدد كيفيات أو شروط التسوية بين عناصر الإنتاج التي تسببها حركة السلع والخدمات داخل السوق ، وبالتالي فمن الناحية النظرية يصعب الجزم بالأثر الذي تولده حركة السلع والخدمات في تسوية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها.

- آثار حرية انتقال عناصر الإنتاج : تتيح السوق المشتركة الحرية الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج داخل نطاق السوق و بالتالي يترتب عن ذلك عدة آثار أهمها الاختلاف في سياسات الأجور لمواجهة الوضع الجديد.

خامسا: **الاتحاد النقدي**: هذه المرحلة من أهم المراحل في سلم التكتل الاقتصادي، وتركز بشكل أساسي على توحيد السياسة النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، من أجل الوصول إلى خلق عملة موحدة و إنشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء في الاتحاد عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وكذا أسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي ويجب على الدول الأعضاء السير حسب خطوات وآليات ومعايير محددة ينبغي تطبيقها والالتزام بها من أجل الوصول إلى إنشاء العملة الموحدة لهذه الدول في الواقع و بالتالي فإنه يمكن إجمال هذه المرحلة في ثلاث نقاط أساسية : (منصوري، 2015/2014، صفحة 73)

- تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
- تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

سادسا: **الاتحاد الاقتصادي**: وهي مرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج والتعريفة الجمركية الموحدة، فإن هذه المرحلة تشمل جميع الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والاجتماعية والضريبية التي تتحد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها. (منشى، 2019، صفحة 45)

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية و إنشاء سلطة عليا فوق القومية، يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء، مع المضي قدما نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي، و تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، و يلاحظ أنه يصبح من الضروري في هذه المرحلة طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية أو الاتحاد النقدي، وبالتالي الوصول إلى التعامل بعملة موحدة كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بداية 2002 ، حيث ترتبط فيها أسعار الصرف ببعضها البعض، وينتهي الأمر بوجود عملة موحدة والتي يشرف عليها بنك مركزي فيما يطلق عليه التكامل النقدي. (كاست، 2009/2008، صفحة 16)

سابعا: **الاتحاد الاقتصادي التام**: يمثل الاتحاد الاقتصادي التام أقوى صور التكتل على الإطلاق، ويطلق على هذه المرحلة عدة اصطلاحات كالوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادي الكامل، وفيه لا يكتفى بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف والعمل على تنسيق السياسات (خلوفي، 2017، صفحة 169)

و يعتبر التكتل الاقتصادي التام آخر درجات التكتل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل

الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات. (خاطر، 2013/2012، صفحة 10)

و يمكن النظر أن مراحل التكتل الاقتصادي على أنها الأنواع السبع من أشكال التكتلات الاقتصادية تطبق بشكل تدريجي إلى أن تصل إلى أعلى مراحله، إذن التكامل الاقتصادي صيغة للعلاقات الاقتصادية التي تنشأ تعاقديا بين إقليمين أو أكثر بدوافع سياسية في الأساس، وهو بذلك يهدف إلى إدماج اقتصاديات الدول الأطراف لتكوين جماعة اقتصادية واحدة عن طريق تجميع وتعبئة الموارد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة في هذه الدول، ويحقق حرية تبادل السلع والخدمات دون أية قيود مالية أو جمركية، وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال وإلغاء كافة أنواع التمييز بين اقتصاديات دول الجماعة تحقيقا لهدف تجمع أجزاء متعددة، في كيان اقتصادي جديد أو كبير الحجم بهدف زيادة الرفاهية الاقتصادية. (حملاوي، 2017/2016، الصفحات 100-101)

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية و معوقاتها.

شهد العالم خلال الفترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ساهمت بشكل كبير في التفاعلات الاقتصادية الدولية واحتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها الملاذ الأخير للعديد من الدول لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، و ذلك بسبب الاثار و المزايا التي منحها هذه التكتلات لتلك الدول.

المطلب الاول: اهم نماذج التكتلات الاقتصادية.

تعتبر أكثر من ثلث التجارة العالمية الآن تتم من خلال التكتلات الاقتصادية التي انتشرت في كامل أرجاء العالم ، اذ تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.

الفرع الاول: نماذج التكتلات الاقتصادية الخاصة بالدول المتقدمة.

ان أهم تجارب التكتل الفاعلة بين الدول المتقدمة نجد نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يعرف بالنجاح الساحق و وصوله إلى الوحدة الكاملة ، وكذا تكتل النافتا الذي لا يقل أهمية عن سابقه لما له من وزن على الصعيد الاقتصادي الدولي.

اولا: **نموذج الاتحاد الأوربية.**

تعتبر التجربة الأوربية النموذج الأمثل امام كل التجمعات الاقليمية والعالمية ومن أهم والقوى التكتلات الاقليمية في هذا القرن لأنها شقت طريقها بخطى ثابتة ونجاحها في تحقيق وحدة اوربا سياسياً واقتصادياً ونقدية في اطار الاتحاد الاوربي" وقد اعطى هذا النجاح التجربة الأوربية ثقلاً سياسياً متزايداً باعتبار ان التحقيق يشكل حجر الزاوية في تحقيق مكاسب استراتيجية في المسار المستقبلي للاقتصاد العالمي واهميته البالغة وتأثيره الكبير على النظام العالمي من حيث امكانية ظهور قطب جديد في العلاقات الدولية بعد الهيمنة والتفرد الأمريكي وتقدياً نجاحه في تطبيق عملة أوربية موحدة هو (اليورو) وستكتسب المرحلة القادمة اهمية استثنائية كونها المؤشر الذي يمكن بواسطته قياس درجة نجاح القافية الوحدة النقدية الأوربية وسيعتمد هذا النجاح على قدرة ونجاح البنك المركزي الأوربي في تصميم سياسة نقدية اوربية تضمن تحقيق اهداف اتفاقية الوحدة النقدية الأوربية وضمان استقرار الاسعار في أوربا بشكل دائم ان قيام الاتحاد الأوربي من قبل المجموعة الأوربية جاء تتويجاً لجهود مستمرة ومكثفة وملامة بين الدول الأعضاء والقارة طويلة من الزمن تصل إلى (42) عاماً من توقيع الدول المؤسسة المسوق الأوربية المشتركة في اتفاقية روما 1997 على القامة المجموعة الاقتصادية. (التكريتي، 2010، صفحة 474)

و يمكن إرجاع نشأة الاتحاد الأوروبي إلى ما أسفرت عليه الحرب العالمية الثانية ، فقد كان لهذه الحرب وما صاحبها من انهيار ودمار الفضل في إعطاء دفعة قوية لفكرة الوحدة الأوروبية ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية إستيقن معظم قادة أوروبا أن أفضل طريقة لاجتناب النزاعات الحديثة تقوم على تقوية التعاون والتكامل الدولي وتقوية دور أوروبا ضمن بحبوحة النظام الاقتصادي العالمي وقد تحقق هذا الحلم بعد جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية ، فتم تأسيس الإتحاد الجمركي لدول البنيلوكس ، ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي والتي أنشأت عام 1948 م على إثر مشروع مارشال وكانت أول خطوة نحو التكامل هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أفريل 1951 م والتي تضم كل من " بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا " ، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة بين هاتين السلعتين ، و إقترب الحلم الأوروبي في التكامل من الحقيقة في 1957 باتفاقية روما أسفرت إتفاقية روما عن إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الإقتصادية الأوروبية حيث دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958 ، وبهذا شكلت الجماعات الثلاث، الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ ، وجماعة الطاقة الذرية ، والجماعة الإقتصادية ، ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية .وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الإتفاقية على ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة تنتهي في آخر 1970 ويمكن أن تمتد إلى 1973 ، وقد حددت لكل مرحلة أغراض محددة بحيث لا يتم إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذه. (خاطر، 2013/2012، الصفحات 23-24)

ويمكن تلخيص عوامل قيام الاتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

1. ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا كقوتان اقتصاديتان عالميتان، جعل اقتصاد أي بلد أوروبي صغيرا نسبيا بالمقارنة مع هاتان القوتان .

2. خروج أغلب الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهكة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث دمرت مرافقها تدميرا شاملا وأصيبت باختلال شديد في اقتصادياتها، وقد تميز اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية بما يلي : (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 40)
   - الكثير من الدول الأوروبية فقدت الفوائد التي كانت تجنيها من استثماراتها في الخارج، بل وتراكمت عليها الديون
   - أصبحت تبذل جهود خاصة للاستثمار في مستعمراتها، ولكن تلك الاستثمارات كان ناتجها بطيء .
   - كانت تعاني عجز في ميزان مدفعاتها مركز مع أمريكا، وكان يغطي قبل الحرب بامتيازات خارجية.
   - ارتبطت اقتصاديات الدول الأوروبية ارتباطا وثيقا باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية .
   - انخفاض الأرصدة الذهبية لدول أوروبا بعد الحرب انخفاضا كبيرا، نتيجة لتركيز الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية
3. وعي الدول الأوربية بأهمية تكاملها، لإعادة لمّ شملها والنهوض ثانية باقتصادها المنهار من جراء الحرب ورفع مستوى معيشة أفرادها.
4. الدافع السياسي كان له دور في قيام الاتحاد الأوروبي، فقد كانت ترمي الدول الأوروبية من خلال تكاملها الاقتصادي إلى إحلال السلام بينها، وإيقاف الحرب والنزاعات التي كانت تنشب بينها، كما كانت تطمح إلى الوصول إلى وحدتها السياسية.

وأخيرا ومن خلال هذا العرض القصير لمسار الاتحاد الأوروبي، يمكننا القول بأنه حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر، بحيث وصل للوحدة النقدية، ويعمل على تحقيق الوحدة السياسية، وبهذا استحق أن ينال مكانة النموذج الرائد للتكاملات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: **منطقة التجارة الحرة لدول لأمريكا الشمالية.**

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي، ولا تقتصر على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا ونجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير فقد تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول من بينها اتفاقية النافتا. (روابح، 2013/2012، صفحة 52)

1. **نشأة التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية:** بدأ التفاوض حول النافتا في بداية 1991 لمدة 14 شهرا بين ثلاث دول وهي أمريكا و كندا و المكسيك في ستة مجالات وهي: (كاست، 2009/2008، صفحة 30)

- النفاذ إلى الأسواق.
- قواعد التجارة، الخدمات .
- الاستثمار.
- حقوق الملكية الفكرية .
- فض المنازعات.

وفي عام 1992 تم إبرام اتفاقية تقضي بإقامة و انشاء منطقة تجارة حرة لكن لم يتم التوقيع عليها إلا في 17 ديسمبر 1993 ،وضمت كما قلنا سابقا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف سكان قدره 378 مليون نسمة برلمانات تلك الدول .ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة ويظهر ذلك جليا من خلال الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين الذي صدر عام 1994متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في "نيسان" 2001 وقد دعا بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية : (كاست، 2009/2008، صفحة 30)

- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة .
- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
- القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

2. **أهداف قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(نافتا):** إذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرا عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي يعد تحقيق لاقتصاد قوى للدول الأعضاء تغطي كل أولوياتها القدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي بالخصوص الاتحاد الأوروبي، مع محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية و إنه بمقتضي هذه الاتفاقية بين الدول الأعضاء على ما يلي: (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 42)

- إزالة الحواجز الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات.
- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء .
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف، وذلك بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة بغية تعظيم فرص العمل أمام الراغبين .
- تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات على حد سواء .

- محاولة تعزيز مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد العالمي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان .
- العمل على وجوب احترام اتفاقية الملكية .
- تحديد إجراءات تسوية النزاعات.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

3. **مزايا التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(نافتا)**: اما المزايا التي يوفرها هذا التكتل على مستوى كل دولة فيمكن توضيحها في ما يلي:

أ. المكسيك: تشير كثير من الدراسات أن المكسيك هي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية :(بلوافي، 2007/2006، صفحة 66)

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجية التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.
- إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية .
- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.
- زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب. الولايات المتحدة الأمريكية: تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية :(بلوافي، 2007/2006، صفحة 66)

- فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.
- تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات حوالي 5,2 مليار دولار سنويا.
- زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية.
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6 % سنويا

إلى حوالي ضعف معدل نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوية.

ج. كندا : في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن هناك فرصا ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب وكذا تستفيد كندا من تراجع اعتمادها على واردات البترول من دول الشرق الأوسط .حيث تتمتع المكسيك باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عام و احتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72عام. (خاطر، 2013/2012، صفحة 36)

الفرع الثاني: نماذج تكتلات الاقتصادية لبعض تجارب الدول النامية.

ان نجاح التكتلات الاقتصادية الأوروبية شجع العديد من الدول لمحاولات تشكيل التكتلات الاقتصادية منها الدول النامية و ذلك كوسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية فيها ولكن معظم هذه المحاولات صادفت نجاحا محدودا.

اولا: **تكتل دول جنوب شرق اسيا**.

يعتبر التكتل الاقتصادي الآسيوي في طور التكوين، أي أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الاتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية، ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية الصاعدة والناهضة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة(NICS) ، أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية وفقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى العملاق النائم وهو الصين، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10 % سنويا، نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العكسية، والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها، فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالمي. (بلوافي، 2007/2006، صفحة 68)

1. نشأة تكتل جنوب شرق اسيا: إن الشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا أو ما يعرف اختصار ASEAN تأسست في 1967 في بانكوك انطلاقا من المصالح المشاركة لخمس دول هي: اندونيسيا ماليزيا فيليبين سنغافورة وتايلاند انضمت إليها بروناي في1984 و فيتنام في 1995 و لاوس وميانمار فيلا 1997 وأخيراً انضمت كمبوديا إلى هذه الشراكة في 1999 ليبلغ عدد سكان الدول المنتمية إلى الآسيان حوالي 500 مليون نسمة. (مُحَمَّد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، 2017، صفحة 233)

تكونت رابطة الآسيان كنوع من الحلف السياسي، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأ التركيز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، وخاصة بسبب القلق المشترك الذي

استشعرته دول المجموعة من الأضرار الشديدة الحمائية المتبعة من الولايات المتحدة و أوربا تجاه صادرات تلك الدول ، وبالتالي أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسات التجارية الغير منصفة التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، و إيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير مباشرة المفروضة على صادراتها وتتجه دول الرابطة إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها، وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع البلدان التي تختلف معها أيديولوجيا في المنطقة، وذلك بدليل قبول انضمام فيتنام إلى الرابطة جوب شرق في 28/07/1995لتصبح العضو السابع، وتقدمت الدول الثلاثة الباقية في المنطقة ،كمبوديا ولاوس وميانمار بطلبات عضوية في 1996، فقبلت عضوية لاوس وميانمار في 1997، وتأجلت عضوية كمبوديا الكاملة بسبب الاضطرابات التي تعرضت لها، ولحين استيفائها إصلاحات تؤدي إلى فتح سوقها، وبانضمامها في 1999/04/30 اكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشر بالإقليم وهي بروناي، اندونيسيا، لاوس، ميانمار، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، و كمبوديا ولم تلجأ الدول الخمس المؤسسة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخيا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي و خصصت لها لجانا قطاعية. (عيسى، 2010/2009، الصفحات 36-37)

2. اهداف تكتل جنوب شرق آسيا: تهدف هذه الرابطة حسب إعلان بانكوك عام 1976م إلى ما يلي: (خاطر، 2013/2012، صفحة 38)

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام .
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية و الاجتماعية .
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا .
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة .
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

3. التحديات التي تواجه رابطة آسيان: يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (حملاوي، 2017/2016، صفحة 127)

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتساوية في كل دول الرابطة .
- تجاوز أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية كأزمة 1997/1998 و 1998-2000.
- القدرة على التكيف الاجتماعي مع الأزمات الدورية بالحفاظ على الشغل والقدرة الشرائية للمواطنين.
- تنقل السلع والأشخاص بكامل الحرية داخل فضاء الرابطة.

- تكوين تكتل حقيقي يستلهم مبادئ وأهداف وإنجازات تكتل الاتحاد الأوروبي.
- تحويل إعلان التأسيس إلى معاهدة ملزمة لدول الرابطة كما هو الشأن بالنسبة لتجربة الاتحاد الأوروبي ومجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر.

ثانيا: **سوق المشتركة لشرق جنوب افريقيا (COMSSA)**.

تعتبر هذه السوق من التجارب التكاملية التي ظهرت في الدول النامية بهدف تحقيق التكتل الاقتصادي بين الدول المنضمة إليها، اذ انه تم انشاء هذه السوق عام 1967 بين كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا. ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الأول 1967 وقد أوكلت للسوق مهمة الخدمات المشتركة القائمة ولقد اهتمت معاهدة السوق بالتصدي للمشاكل والمنازعات حول المنافع المتبادلة وتوزيع التنمية بشكل عادل داخل المجتمع، وقررت فرض تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الأطراف الأخرى وقامت بإلغاء الرسوم الجمركية الداخلية ونتيجة للخلافات السياسية تم تجميد هذه السوق في منتصف السبعينات تقريباً. (عبابنه، 1992، صفحة 45)

1. نشاة سوق المشتركة لشرق جنوب افريقيا (COMSSA): ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 م إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981م ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر1982م ، وكانت هذه المعاهدة تتضمن 14 بروتوكولا تتضمن كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة بالتعاون مع اللجنة الأوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي ، وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994 ويضم هذا التجمع كل من الدول التالية (أنغولا ، بورندي ، جزر القمر ، الكونغو ، إريتيريا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، زامبيا ، رواندا ، سيشل ، زيمبابوي ، أوغندا ، تنزانيا ، سوازيلاند ، أثيوبيا ، جيبوتي ، السودان ، مصر)، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب. (خاطر، 2013/2012، صفحة 44)
2. اهداف الكوميسا: حدد ميثاق منظمة الكوميسا أهداف كميلي: (حملاوي، 2017/2016، صفحة 132)
   - تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تطوير التجارة وتكامل أسواق الدول الأعضاء وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية التخطيط المرحلي لتطور المنظمة حيث حدد أن هدفها النهائي هو إقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة الإفريقية.

- تعتبر الكوميسا أكبر سوق مشتركة في أفريقيا وهذا يعطي لها أهمية قد تكون هذه المنظمة أكثر المنظمات التكاملية في أفريقيا التي حددت مجالات معينة يتم من خلالها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ومنها المشروعات المشتركة وخاصة في مجال الموارد الطبيعية مثل مشروعات تنمية موارد للدول المجموعة.
- ويهدف التكتل إلى الوصول إلى سوق مشتركة في النهاية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج يبدأ بمنطقة تجارة حرة والوصول إلى تكامل اقتصادي ذو توجه خارجي ، مع التخطيط لإنشاء اتحاد نقدي مشترك وعملة واحدة عام 2025.

3. العقبات التي تواجه دول الكوميسا: يمكن أن تلعب الكوميسا دورًا هامًّا على المستويين الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم العمل الإفريقي المشترك في ظل عصر العولمة، والتحديات الهائلة التي تشكّلها اتفاقية الجات خاصة على الدول الإفريقية الأقل نموًّا، لكن هناك مجموعة من العقبات لا تزال تعترض طريق تحقيق هذا الهدف المنشود بعضها سياسي والآخر اقتصادي، ومن أهم هذه العقبات ما يلي: (عيسى، 2010/2009، الصفحات 48-49)

- يرتبط نجاح تكتل الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي للدول الأعضاء وبمدى التزامها بالتوجه نحو التنمية و إزالة معوقات الاستثمار، وهنا توجد احد المعوقات الهامة أمام الكوميسا إذ تبرز مشكلة المنازعات الحدودية بين أعضاء التجمع، حيث أن ميراث العداء التاريخي بين بعض الدول قد يعوق مسيرة التعاون فيما بينها، فالإقليم يموج بالصراعات السياسية، سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية اكثر من عشر دول تشهد حروبًا أهلية داخلية، مثل: الكونجو الديمقراطية –رواندا – بوروندي، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الإثيوبي – الإريتري، ومطالب أوغندا ببعض أراضي كينيا – النزاع بين مالاوي وتنزانيا، وبين مالاوي وزامبيا ولا شك أن هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك.
- تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية فيما قد يؤدي إلى مزيد من الخلافات والانقسامات بين الدول الأعضاء .
- ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من اجل مصالحها الخاصة.
- سوء توزيع مكاسب التكتل الاقتصادي، حيث يتطلب نجاح التكتل أن تكون هناك منافع أآبر من تلك التي تحققها آل دولة من دول التكتل اذا بقيت خارج التكتل .
- قصور في تدابير الموارد اللازمة لنجاح التكتل، ويبدأ عادة من تأخر الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائيا .
- تعاني معظم دول تكتل الكوميسا من العديد من المشاكل الاقتصادية التي قد تعيق حركة التبادل التجاري فيما بينها مثل ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات، والأسعار والتفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- مشكلة العملة، حيث تعاني بعض الدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا، فضلا عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات، ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام 1994 بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يعد خطوة هامة في هذا الطريق، لكن المشكلة أن البنك لا يزال في مهده.

ويمكن القول إن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل نواة لتكتل اقتصادي إفريقي في شرق وجنوب القارة، يكون قادرًا على مواجهة التحديات الوافدة من المجتمع الخارجي، لكن ستظل قدرة التجمع على مواجهة هذه التحديات مرهونة بقدرته على التغلب على العقبات التي تواجهه.

الفرع الثالث: تكتلات الاقتصادية في الوطن العربي.

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما يتيحه التكتل من فرص سواءا في مجال التجارة أو الاستثمار إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في العالم العربي وقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى المشكلات التي صادفتها بشقيها المحلي والخارجي ناهيك عن غياب الإرادة السياسية للدول العربية التي حالت دون تحقيق مقومات النجاح، و فيما يلي أهم تجارب التكامل الاقتصادي العرب:

اولا: **مجلس التعاون الخليجي** : بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 ،حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام، وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس .و في القمة الخليجية التي عقدت في الفترة 25 - 26ماي 1981 بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي مجلس التعاون، والذي يحتوي على اثنتين وعشرين مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له، بالإضافة إلى الامتيازات و الحصانات ونظام التصويت وغيرها من الوسائل المتعلقة بالتنسيق والتكامل في جميع الميادين، كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار أول أمين للمجلس والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس، و في نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس 1982 ،و بعد عقدين من العمل الخليجي

المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحد التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 ،و التي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس. (روابح، 2013/2012، الصفحات 57-58)

ثانيا: **اتحاد المغرب العربي**: بعد توتر شديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في التقارب بينهما والذي دُشن بقمة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فبراير 1983 وبعد أقل من شهر من انعقاد هذه القمة و بالتحديد في 19 مارس وقعت الجزائر "معاهدة الإخاء والوفاق" مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر 1983 .ورغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبراها حلفا ضدهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليميا. وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقع الطرفان يوم 13 أغسطس 1984 اتفاقا في وجدة مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر أسستا بموجبه "اتحاد الدول العربي الأفريقي "ثم بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية بحيث كانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في يونيو 1988 رمزا قويا للمصالحة الجزائرية المغربية ، وتطرق قادة الدول المغاربة الخمس في قمة زرالدة في 1988 وهي أول قمة مغاربية في التاريخ بصفة رسمية إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغاربي وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر الأول 1988 تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام و يمكن ان نلاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغاربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغاربية مدة قصيرة جداً، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغاربي فكان أن أفقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية .واجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير 1989 وأعلنوا إنشاء "اتحاد المغرب العربي"، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة .والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ."هذا التواضع في الأهداف الاقتصادية جعل معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي .وتقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة و قد أكدت هذه الدورات كلها على ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع. (كاست، 2009/2008، الصفحات 65-66)

ثالثا: **مجلس التعاون العربي** : بعد إجتماع قادة أربع دول عربية هي : العراق ، مصر ، الأردن ، اليمن الشمالي ، في بغداد في عام 1989 م تم الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي لم يعمر طويلا نتيجة لاحتلال العراق للكويت عام 1989 م و إندلاع حرب الخليج في عام 1991 . (خاطر، 2013/2012، صفحة 52)

إذن ما يمكن قوله عن التكامل الاقتصادي العربي أنه حلم يمكن تحويله إلى حقيقة بالنظر إلى مقومات النجاح المتوفرة لدى الدول العربية سواءا كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية، إلا أن غياب الإرادة السياسية بين الدول العربية تحول دائما دون الوصول إلى إنجاح العمل العربي وهذا خلافا للاتحاد الأوروبي الذي يعتبر تجربة فريدة من نوعها أثبتت وجودها مقارنة بالعديد من المجالات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: اثار التكتلات الاقتصادية.

يترتب عن إنشاء التكتلات الاقتصادية عدة آثار اقتصادية واجتماعية وغيرها ، تتناسب درجة التأثير مع المرحلة التي وصل إليها المشروع التكاملي، حيث كلما تقدمت هذه المرحلة ارتفعت درجة التأثير و يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية: (هويدي، 2022/2021، الصفحات 66-71)

1. **خلق التجارة:** ويقصد بها التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل بين القطاعات ومع الخارج حيث يتم إحلال جزء من الانتاج المحلي للبلد العضو بالتكامل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأعضاء الأخرى في التكامل وبالتالي يكون لخلق التجارة بعدان البعد الأول هو خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص و البعد الثاني: هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكه وبالتالي فإن خلق التجارة يعني أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي استعادتها ميزة نسبية كانت تضيعها العوائق الجمركية السائدة قبل الاتحاد، وأصبحت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى الدول الأعضاء الأخرى، ما يعني أن خلق التجارة مفيد للرفاهية وله أثر إيجابي.
2. **تحويل التجارة:** يعبر تحويل التجارة عن الحالة التي تنتقل خلالها في الحصول على السلعة من مصدر أجنبي عالي الكفاءة قبل إنشاء الاتحاد إلى مصدر محلي إحدى دول التكتل" منخفض الكفاءة نسبيا بعد إنشاء الاتحاد ويمكن تفسير هذا التغيير في اتجاه التجارة بإزالة التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على السلع المستوردة من الدولة العضو وإبقائها على الواردات من الدولة غير العضو وهذا ما يعطي الدولة العضو ميزة تفضيلية إضافية تعادل نسبة التعريفة الجمركية التي كانت مفروضة على صادراتها إلى الدولة المستوردة قبل تطبيق إتفاق التكامل الإقليمي بينهما، ويلحق تغيير اتجاه التجارة بالبلد المستورد خسارة اقتصادية ناتجة من القيمة المالية الإضافية التي تدفعها الدولة المستوردة العضو نتيجة لاستيرادها سلعة معينة من دولة عضو أخرى في التكتل عوض أن تستوردها من دولة خارج منطيقة التكامل تتميز بقدرة تنافسية عالية وبالتالي بمستوى أسعار أهل فتحويل التجارة يعيد توزيع مراكز الإنتاج تخصيص الموارد الصالح المنتجين الأدنى كفاءة

3. **أثر المنافسة:** إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق.
4. **تحقيق وفرات النطاق:** يتيح السوق الواسع الناجم عن التكامل للصناعات القائمة زيادة مستويات إنتاجها والحصول على مزايا الإنتاج الكبير، وتتحقق هذه الوفرات للمنشأة نتيجة لكبر حجمها مما يؤدي إلى ازدياد كفاءتها الإنتاجية بفعل إمكان تخصص العمالة وارتفاع الإنتاجية والاستفادة من التقنية المتطورة وانخفاض تكاليف النقل والشحن.
5. **زيادة الإتفاق الاستثماري:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى انتعاش الإنفاق الاستثماري، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بالزيادة في الأرباح مما يوفر للمنشأة أرصدة أكثر للاستثمار في السلع الرأسمالية، وقد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح في المستقبل مما ينعش الاتفاق الاستثماري وقد تنتعش النفقات الاستثمارية من خارج التكتل أيضا، فقد تلجأ المنشآت في الدول غير الأعضاء إلى إقامة فروع لها داخل التكتل كمحاولة منها لتجنب العوائق المفروضة عليها من أعضاء التكتل وتلافي التمييز في المعاملة الذي تواجهه.
6. **التخصيص:** إن تحرير التجارة البينية داخل التكتل الاقتصادي، يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للتكتل أن يحقق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات.
7. **زيادة التشابك الاقتصادي:** نتيجة تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية التي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى على نطاق التكتل، ويعني هذا أن ترتفع التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة بين المنشآت تحسين معدلات التبادل حيث تستطيع الدول الأعضاء في التكتل كمجموعة أن تحسن من شروط تبادلها مع الدول خارج التكتل، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل وعلى عكس ذلك إذا تعاملت الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق علها مفهوم الدولة الصغيرة في الاقتصاد الدولي.
8. أدت هذه التكتلات الاقتصادية إلى وجود ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية ، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي يسعى إلى عقد اتفاقيات مشاركة أوروبية – عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط. (عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة، 2003، صفحة 212)

المطلب الثالث: معوقات التكتلات الاقتصادية.

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أن مشروع إنجازه لا تخلو من عقبات فتعترضه صعوبات عديدة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام

التكامل، كما ينشا البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل ومن أهم هذه المشكلات نذكر ما يلي: (حماشي، 2012/2011، الصفحات 18-19)

1. **التعريفة الموحدة:** من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية، مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة، تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها ؛ وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي كانت تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية ، والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم السابق؛ نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد اولية في صناعتها المحلية، و من أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا، عند انضمامها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا، تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها و مسؤولياتها.
2. **الحماية الجمركية:** إن اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في الدولة العضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من شركات الدول الأخر ى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية .من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية) إن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948 كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار ، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية و الاستخدام المفرط للموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.
3. **العوامل السياسية الذاتية:** من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها و أنظمتها السياسية الخاصة ، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما ، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التكاملية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك ، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل ، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة ، و قد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل وتزداد هذه الفرضيات في دول العالم الثالث ، حيث غالبا ما يتم احتكار قطاعات التجارة الخارجية و الاستثمار من قبل أطراف نافذة و

مقربة من السلطة قد تكون مدعومة بمجموعات تتغذى على الفساد والضبابية. (حنيش، 2009/2008، صفحة 30)

4. **ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية** : وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة ، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل ، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل و رهنه في يد المستفيدين من تعطيله. (حنيش، 2009/2008، صفحة 31)
5. **ضعف البنية التحتية لبعض الدول** إن توفر البنى التحتية القوية من وسائل نقل ومواصلات وشبكة معلومات قوية، لمحفز أساسي وعامل مهم جدا لقيام التكامل ونجاحه، ولذلك فإنّ ضعف أو انعدام هذه البنى في بعض الدول يقف كحائل أمام إقامتها لتكامل اقتصادي، لأنّ تطور البنية التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير وبأقل التكاليف، بما يحقق هدف من أهداف إقامة التكامل الاقتصادي.
6. **اختلاف درجات النمو الاقتصادي وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة** : يؤدي التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة إلى مواجهة صعوبات كبيرة أثناء قيام التكامل بين هذه الدول، لأنّ الدول المتقدمة سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكامل، كما تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال الهيكلية والاجتماعية وارتفاع الدخول وعوائد عناصر الإنتاج واتساع السوق، إلاّ أنّ هذه العقبة يمكن علاجها من خلال التخطيط الإقليمي وتنسيق السياسات المختلفة المتعلقة بالعمالة وغيرها.
7. **المشاكل القطرية لكل دولة**: وقصور الوعي بالتكامل تواجه بعض الأقطار مشاكل سياسية بعضها داخلي والآخر خارجي، هذه المشاكل تحتل أولوية خاصة لديها دون غيرها من المشاكل، فعلى سبيل المثال تواجه بعض البلدان مشكلة احتلال جزء منها، فتعمل على تحريرها قبل التوجه إلى إقامة تكتلات مع الدول الأخرى، كما تواجه بعض الدول مشاكل طائفية وعنصرية داخلية تحد من إمكانية إقامة تكامل اقتصادي مع دول أخرى خشية حدوث انقسامات داخلية .وقد لا ترغب بعض الدول في إقامة تكامل مع غيرها من الدول بسبب قصور وعي شعوبها أو المسؤولين فيها واهتمامهم بالمسائل القطرية أو الشخصية في المقام الأول.
8. **المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل**: قد تبدأ بعض الدول في بناء تكاملها الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات تدخل في إطار تكاملها، لكن قد تواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء التنفيذ، فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى عدم قبول هذه التعريفة الموحدة لأهنا تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على و ارداتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، خشية منها أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر، وقد ينجم عن الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية واحدة، الانحراف بالنسبة للتجارة، إذ ما حدث تحايل على الحواجز التي تقيمها الدول الأعضاء كأن تقوم إحدى الدول الأعضاء في المنطقة، بتطبيق

أدنى تعريفة جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة، لأهنا تكلفها اقل مما لو تستوردها من دولة عضو، وهذا الأمر يتنافى مع هدف التكامل الاقتصادي المتمثل في توسيع نطاق التجارة ما بين الدول الأعضاء وهذا المشكل قد يحدث في المرحلة الأولى (منظمة التجارة الحرة)، لأنه لا يوجد هناك توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى للتكامل، كما يطرح على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار أيضا.

9. **مشكلة توزيع الإيرادات المحصلة:** من المشاكل الأخرى التي تطرح على مستوى التكامل الاقتصادي، تبرز مشكلة توزيع مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء في التكامل، وكيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، فالإيرادات المحصلة من بعض الدول الأعضاء متباينة، نتيجة اختلاف مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي، وهنا يطرح الإشكال حول الأساس الذي يتم وفقه توزيع هذه الحصص، أما فيما يخص توزيع الضرر، فقد يتخذ التعويض صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى الدول التي حققت مكاسب أقل من الدول التي حققت موارد أكبر. (بن ناصر، 2008/2007، الصفحات 32-34)

وإلى جانب هذه المشاكل هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج وإقامة المشروعات الجديدة، وأيضا مشكل فصل المنازعات بشأن الاتفاقيات المبرمة وتعديلها، وكل هذه المشاكل تحصل في المراحل الأولى من التكامل، وذلك قبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية، وقبل وجود سلطة فوق قومية .ومما سبق يتضح لنا أن إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد يخلف آثارا سلبية تكون في المدى القصير، أما الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطول، كما قد لا يتم التكامل من البداية إذا لم تتوفر الشروط اللازمة لإقامته أو واجهته مشاكل، ويحدث أن تواجهه مشاكل في مرحلة من مراحله، خاصة في المراحل الأولى منه، مما يعرقل استمرارية الوصول إلى بقية مراحله. (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 35)

خلاصة الفصل:

تم التطرق في فصلنا هذا الى مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكتل الاقتصادي والذي يعد عملية معقدة و متعددة الجوانب تضبطها مناهج مختلفة، وعلى الرغم من اختلاف تعاريف التكتل الاقتصادي و دمجها مع تعاريف التكامل الاقتصادي بين الاقتصادين إلا أنهم يشتركون إلى حد كبير في الاتجاه العام للتكامل والمتمثل في كونه يتضمن إزالة جميع الحواجز بين مختلف الأقطار، وتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بغية تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها الرفاهية الاقتصادية اذ كان التكتل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة، وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة إلى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي. واحتل موضوع التكتل الاقتصادي بمختلف صوره مكانة بارزة في الاقتصاد، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، لتضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي .

الفصل الثاني

دراسة استشرافية لانضمام الجزائر الى مجموعة البريكس

تمهيد

تعتبر التكتلات الاقتصادية من بين الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية تكتل البريكس،،"وهي من الاقتصاديات الكبيرة الصاعدة والهدف من هذا التكتل هو إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام برتين وودز وغيرها من القضايا الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلا وانصافا وقد يكون المنافس للقطب الأحادي الأمريكي الغربي، بصرف النظر عن الاختلافات الملموسة، في المستويات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي لدول التجمع، لأن ما يوحدها هو الرغبة في إعادة التوازن في العلاقات الدولية، و احترام القانون الدولي، لاسيما و أن النظام الدولي الراهن، يشهد تحولات وتغيرات في موازين القوى العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية .

و بهذا يعد تجمع دول البريكس ظاهرة القرن الواحد والعشرين، فهو يأتي من مختلف القارات و لذلك تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى الانضمام لمجموعة بريكس BRICS التي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا، طموحا، حيث رحبت به كل من بكين وموسكو.

وللإلمام اكثر بالموضوع تم تطرق في هذا الفصل الى " **دراسة استشرافية لانضمام الجزائر الى مجموعة البريكس**" حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث كمايلي:

- **المبحث الاول: ماهية مجموعة البريكس.**
- **المبحث الثاني: اثر انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس.**

المبحث الاول: ماهية مجموعة بريكس.

المطلب الاول: نشأة و تعريف تجمع بريكس

مع توسع التبادلات التجارية يشهد العالم اليوم بروز قوى اقتصادية جديدة تسمى تجمع البريكس حيث اننا سنتطرق تاليا لتعريف هذا التجمع و تطور نشأته.

الفرع الاول: تعريف مجموعة بريكس.

تتألف كلمة بريكس من الأحرف اللاتينية الأولى لأسماء الدول الخمس التي كانت ها اليد في تأسيسها وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وقد ابتكرها بنك استثمار أميركي لزبائنه، ومن ثم ترسخت الكلمة في الأفكار والتأملات الاقتصادية والدبلوماسية الخاصة بالتحولات التي يشهدها العالم المعاصر والواقع أن دول البريكس ليست مثل غيرها من البلدان الناشئة، بل هي أيضاً قوى ثقافية وعسكرية، وهذه الخصائص تدعو إلى التفكير في عالم جديد متعدد الأقطاب ، فإن بلدان البريكس هي أولا اقتصادات ناشئة أي أنها بلدان تتميز بتحقيق نمو قوي في الإنتاج، و يتوسع أسواقها المالية في أن. و بغض النظر عن الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسية، بين دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فإنها تتقارب في ما بينها من حيث الديناميكية التي يتميز بها أداء اقتصاداتها الكلية في العقود الأخيرة وهي تتشابه أيضاً في التغيرات الهيكلية التي التزمت بها، وبخاصة في ما يتعلق بسياسات تحرير أسواق العمل والأسواق المالية وعلاوة على ذلك، ركزت التنمية الاقتصادية في هذه البلدان الخمسة على الاستراتيجيات الصناعية والتجارية من خلال زيادة حصصها في أسواق التجارة العالمية للسلع والخدمات لكن كانت الأزمة المالية، ثم الاقتصادية، قد أثرت على أداء دول البريكس بقدر ما أثرت على غيرها من البدان فإن ذلك لم يطاول زخم نموها الذي انطلق منذ بداية تسعينيات القرن الفالت. (ريغو، 2014، الصفحات 15-16)

الفرع الثاني: نشأة تجمع بريكس.

لقد مرت مجموعة البريكس بمجموعة من مراحل خلال نشاتها يمكن ذكرها في: (معلم، 2022/2021، الصفحات 92-95)

تتألف البريكس من البرازيل والاتحاد الروسي والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهي عبار ة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، و في عام 2001، سعى جيم أونيل رئيس البحوث الاقتصادية العالمية في غولدمان ساكس، إلى إنشاء فئة للبلدان النامية الكبيرة سريعة النمو، والتي كان يعتقد أنها ستكون مفيدة في التحول الاقتصادي العالمي الحالي، و بصفته خبيرا اقتصاديا، لم يأخذ أونيل العديد من الجوانب السياسية في الاعتبار وابتكر المجموعة بناء على المؤشرات الاقتصادية، مع التركيز على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، و في سعيه لجذب المستثمرين في ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 لعام 2001 الخاصة به بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس "، توقع جيم أونيل أنه على مدى السنوات العشر القادمة، سيزداد وزن دول بريكس وخاصة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يؤدي إلى زيادة قضايا مهمة حول التأثير الاقتصادي العالمي للسياسة المالية والنقدية في دول البريكس، علاوة

على ذلك، لم يتوقع جيم أونيل أن يتطور التجمع سياسيا، فقد ابتكر مصطلح بريك مع وضع التطورات السياسية الهامة في ذهنه في ذلك الوقت.

في البداية، كان تأثير المصطلح مقصورا على العالم المالي، فبدلا من صعود دول البريكس، هيمنت آثار الهجمات الإرهابية والتعبئة العسكرية الأمريكية اللاحقة، وغزو أفغانستان على الجدل الجيوسياسي في السنوات التي أعقبت 11 سبتمبر 2001.

قام غولدمان ساكس بنشر ورقة أخرى في أكتوبر 2003، بعنوان الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى عام 2050 حيث قدمت هذه الورقة تنبؤات أكثر تحديدا وبعيدة المدى، وتوقعت أنه بحلول عام 2050 ، ستكون اقتصادات البريكس أكبر من حيث القيمة بالدولار الأمريكي من مجموعة الدول الست. (G6) – التي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية ألمانيا اليابان المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا– وكان لتأثير هذه الورقة على المستثمرين والمصرفيين أعلى بكثير من التأثير الأول، والأهم من ذلك، فإن تأثير الورقة قد تجاوز حدود العالم المالي، مما ساعد مصطلح بلدان بريكس على التحول في السنوات التالية، وفي عام 2005، جادل غولدمان ساكس بأن دول بريكس سترتفع بشكل أسرع مما كان متوقعا في عام 2003، وفي عام 2010، أطلق غولدمان ساكس على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم "عقد البريكس" .

أول خطوة لجعل المجموعة رسمية كان باجتماع وزراء بريك في سبتمبر 2006، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند والصين، وفي 16 ماي 2008 استضاف ايكاترينبرج اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، حيث صدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك يعكس فيه المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية الموضعية ثم تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى في 9 جويلية 2008، عندما التقى الرئيس الروسي ديمتري ميد فيديف بالرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين ناو على هامش قمة مجموعة الثماني في تويا كوابان بمبادرة روسية، وبناءً على هذه المبادرة في 16 جوان 2009 استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيان مشترك – حدد فيه أهداف تكتل البريك حيث حددت الوثيقة أهداف البريك من بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة. ومن ثم فإن الحوار والتعاون بين بلدان قادة "بريك" لا يفضي فقط إلى خدمة المصالح المشتركة لاقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية و لكن ايضا إلى بناء عالم متناغم ، يسوده السلام الدائم و الازدهار المشترك حيث أوجزت الوثيقة تصورا مشتركا لطرق التعامل مع الازمة المالية الاقتصادية العالمية.

في ذلك الوقت ناقش الوزراء ورؤساء البنوك المركزية لدول مجموعة "بريك عددا من القضايا، بما في ذلك استقرار وتنظيم الأسواق المالية الدولية، التهديد الحمائية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية إعادة توزيع الحصص من قبل صندوق النقد الدولي، والتي كان من المقرر مراجعتها في جانفي 2011، تخصيص حقوق السحب الخاصة، ودور العملات الاحتياطية ووضع نموذج جديد للإيرادات وإدراكا لأهمية ملاحظات المقارنة حول القضايا الاقتصادية والمالية، بدأ وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية التجمع بانتظام وعقد اجتماعاتهم، عادة قبل كل اجتماع وزاري لمجموعة العشرين وكذلك على هامش جلسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

منذ عام 2011، بدأت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كانت نتائج القمة في ديربان في عام 2013 عاملا إضافيا ساهم في تحول دول البريكس إلى مجتمع جيوسياسي وآلية شاملة التفاعل بين خمسة بلدان، وهو ما يتجاوز وظيفة منبر للمشاورات حول قضايا معينة.

أصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام 2014، أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الدول ذات الهوية المشتركة، والمبادئ المشتركة التي تتظاهر دول مجموعة السبع بأنها كذلك، لم تحقق مثل هذه النتائج المهمة في إطلاق هيكل عمل مشترك في وقت قصير، أي أن الأمر استغرق فقط حوالي ثلاث سنوات لفتح بنك مشترك، وهي في الوقت الحاضر مؤسسة كاملة الأهلية وافقت على حوالي 50 مشروعاً تبلغ قيمتها حوالي 15 مليار دولار أمريكي، وقد بدأت مثل هذه القمم بشكل منتظم سواء بشكل مستقل أو على هامش "نادي غير رسمي آخر، ألا وهو مجموعة العشرين خلال الاجتماع في أوساكا في 28 جوان 2019 ،وقد تطرق قادة بريكس إلى قضايا الالتزام بالتجارة الشفافة؛ غير التمييزية ،المفتوحة، الحرة والشاملة، والمزيد من الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية بما يعكس التغييرات الحقيقية، وتغير المناخ والسياسة البيئية والتنمية، كل هذا سمح بتأكيد دور بريكس الذي كان منذ البداية السمة المميزة الرئيسية للمجموعة، وحدد قيمتها الإضافية بين القائمة الحالية والمؤسسات الدولية الناشئة.

تعتبر القمة الحادية عشر للبريكس المنعقدة في برازيليا في الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر 2019، ذات أهمية خاصة لأنها تمثل آلية مهمة للغاية ذات صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة، بالنسبة لكل عضو من البلدان الخمسة، يتم تحديد قيمة الهيكل من خلال مجموعة واسعة من العوامل، مما يسمح لهم ليس فقط بمقاومة أي ضغط خارجي وزيادة نفوذهم السياسي، ولكن أيضا من خلال ثقافة جديدة تحترم الاختلافات والهوية المعقدة من كل مشارك، والاعتراف بالمساواة والحق في أن تكون لهم مصالحهم الخاصة ومواقفهم موجودة ضمنيا في مجموعة البريكس

و في القمة الثانية عشرة في موسكو في 17 نوفمبر ،2020 تطرق قادة دول البريكس إلى القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء والنظر في مستقبل تنمية البريكس والتأكيد على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة، الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي القروض الطوارئ الدول الأعضاء، تسهل هذه الوثيقة الأساسية التعاون التجاري والاقتصادي داخل مجموعة بريكس، حيث تتفوق البريكس بالفعل على دول مجموعة السبعة.

المطلب الثاني: اهداف مجموعة البريكس.

بعد تجمع "بريكس" الذي تشكل في أعقاب الأزمة المالية سنة 2008 نموذجا للتغيير على مستوى العلاقات الدولية، ومن المحتمل أن يتحول إلى تكتل اقتصادي كبير يقلل من السيطرة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، وإصلاح الوضع الدولي الراهن و ذلك حسب طبيعة اهدفه التي يسعى للوصول اليها، حيث ومنذ تشكيله عقد سبع قمم منتظمة سنوية بصفة دورية،

وهو الأسلوب المتبع في العمل الجماعي، من أجل تحقيق التوافق في اتخاذ القرارات داخل المجموعة. (شحماط، 2018، صفحة 54)

حيث تسعى الدول الخمسة المنضوية في عضوية تكتل البريكس لتحقيق اهداف كثيرة ناتجة عن الدوافع التي تم بموجبها انشاء هذا التكتل منها: (حاجم و عبد الحميد ، 2016، الصفحات 13-15)

1. ان دول البريكس لا يجمعها توجه عقائدي سياسي او ايديولوجية او هوية واحدة ، بل حتى لا تتشارك في فعاليات ومراحل التطور التاريخي، اذ ان كل دولة تختلف عن الأخرى . غير ان هناك رابطاً مهماً يجمعها سوية اذ تستهدف مجموعة "بريكس" خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها. فهي ترفض النموذج النيوليبرالي في التنمية الذي اتبعه الغرب ومؤسساته التي تسيطر عليها الدول الغربية، والذي كان الاستمرار في تبنيه سبباً من أسباب الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات دول الغرب مؤخرا. وكذلك رغبتها في الوصول الى كيان فاعل ناجر على صعيد الاقتصاد العالمي .

2. وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها وتأمين التفاعل من أجل النمو الابتكاري.

3. ان الوظيفة الاساسية للبريكس هي اصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي ، عبر تحقيق آفاق للتنمية وتسهيل التقارب بين الدول المتشاركة، ولكن هناك ضرورة لوجود رغبة مشتركة من الشركاء للقيام بالإصلاح الدولي والمالي والاقتصادي، دون الأخذ بنظر الاعتبار القوة الاقتصادية للأسواق الناشئة والبلدان النامية

4. ان دول البريكس تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا. فالهدف الرئيسي هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس، وتطوير التعاون في مجال الاسواق المالية من اجل تحسين الاستقرار المالي والتفاعل على اساس المبادئ والمعايير الدولية .

5. محاولة تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي و جيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته، وتنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة، وتحقيق آليات مساهمة فعالة : الدول الخمس في وقت الأزمات و التدهورات الاقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات الغربية وإيجاد طريقة فاعلة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث أي خلل اقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد من أجل أن يتمكنوا من التعامل مع

المخاطر والتحديات المختلفة والحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي بقوة وبطريقة مستدامة ومتوازنة.

6. أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وإيجاد بديل فاعل وحقيقي عنهما .

7. السعي لإنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية : العمل على أنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، ولتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل. على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها اذ أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لكل الدول النامية وليس دول بريكس فقط، وهو ما من شأنه ليس فقط تعزيز مكانة دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية أيضا فدول بريكس وخاصة الصين صاحبة مصلحة أصيلة في تطوير البنية التحتية في كثير من الدول النامية التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة ، ولعل ذلك كان سبباً في توجيه أغلب استثمارات ومساعدات دول بريكس في الدول النامية للبنية التحتية. ولن يستطيع احد اغفال اهمية هذه المؤسسات المالية الدولية الجديدة حتى لو انها لم ترتقي الى حجم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

8. تقوية تنسيق مجموعة البريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية والقيام بدور نشط في تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: الرؤية الاستراتيجية لتجمع البريكس.

يتجه تجمع "بريكس، وبصرف النظر عن الاختلافات الملموسة في المستويات الاقتصادية والتطور الاجتماعي لدوله، نحو الاستقلالية الاقتصادية مغايرة للاقتصاد الدولي الراهن، ويستند في ذلك إلى أسس وثوابت العولمة الغربية من دون خلفية أيديولوجية، قصد منع تصدير أزمات القطب الأحادي الغربي لباقي دول العالم، وضمان تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف العالمية، وإعادة الهيكلة المالية للدول المتعثرة، خارج نطاق صندوق النقد الدولي، والتوزيع الأكثر عدالة للموارد العالمية والتطلع إلى عالم تحكمه الشرعية الدولية و بهذا فانه يرتكز على تحقيق الاستراتيجيات التالية: (شحماط، 2018، الصفحات 57-61)

اولا: **الاستراتيجية المرحلية لتطور تجمع الاقتصادي**: تعكس الإستراتيجية المرحلية التي ينتهجها تجمع "بريكس" في مسيرة تطوره، مخرجات القواسم المشتركة لقممه السبع التي عقدت حتى الآن، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة للإحداث والمستجدات التي قد تحصل من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المرسوم، إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، منطلقا من فكرة أساسية، أن لا يستمر القلب الأحادي الغربي ينفرد بقيادة الاقتصاد العالمي، كتلة اقتصادية مؤثرة في المستقبل، وكتجمع جيو اقتصادي عالمي حيث ظهر مفهوم الجيو اقتصادي في أدبيات الاقتصاد، مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تم

تشكيل فضاءات اقتصادية قارية علاقة ، ودخول مرحلة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، الذي يدار إدارة مركزية اقتصادية متعددة الأقطاب في إطار نظام عالمي تهيمن عليه ثلاث كتل اقتصادية كبرى هي: الاتحاد الأوروبي، والتكتل الاقتصادي الأمريكا الشمالية منطقة التجارة الحرة ،AFTA والتكتل الاقتصادي الأسيوي وسيطرة كل قطب على مجال اقتصادي محدد لكن ظهور تجمع "بريكس" بمقدراته الاقتصادية والمالية، قد يغير من هيمنة هذه التكتلات ومن تم تغيير الوضع الاقتصادي الدولي، باعتباره مركز ثقل الاقتصاد العالمي الجديد.

1. **تجمع بريكس مركز ثقل الاقتصاد العالمي الجديد** :يتوفر تجمع "بريكس على كل المقومات والإمكانيات الكافية ليصبح الآلية الإستراتيجية الشاملة للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية فهو يمثل أكبر اقتصاديات خارج منظومة التعاون الاقتصادي والتنمية بإمكانه عقد صفقات وتبادل سندات القروض، عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية، أو بين دول المجموعة وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعددة المستويات، للتعاون التجاري والاستثمار المشترك، والتوسع المستمر في مجال اعتماد الصلات المحلية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتحفيز القطاع الحقيقي في اقتصادياته لمساعدة أعضائه، ومنع ركود الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، قصد تفادي الأزمات المالية العالمية، والزيادة من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي، حتى يضمن المشاركة كقطب ثنائي جديد، في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية في المستقبل حيث شكل الطابع التدريجي لمسار تجمع "بريكس"، كآلية متكاملة للتعاون المتبادل لمقدرات دوله الاقتصادية بعيدا عن الأيدلوجيات مركز ثقل اقتصادي عالمي جديد.

حيث تمتلك البرازيل، العضو المهم في المجموعة احتياطيا هائلا من الحديدة وغيرها من المعادن، تساهم هذه المواد الطبيعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البرازيل .أما روسيا فلديها القدرة على أنتاج الماس، والنحاس، والذهب والصناعة العسكرية المتطورة، حيث تشكل إيرادات أما روسيا فلديها القدرة على أنتاج الماس، والنحاس والذهب والصناعة السكرية المتطورة، حيث تشكل إيرادات النفط والغاز 52 بالمائة من إيرادات موازنتها الاقتصادية. أما الهند فتمتلك ثروة معدنية ضخمة، يؤهلها أن تؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد الدولي حيث تعتبر أكثر بلدان العالم مصدرا للحوم في العالم. أما الصين فتعتبر القوة الاقتصادية الثانية، والقوة التجارية الأولى دوليا، وكقوة مالية ضاربة تمتد إلى المحيط الهادي. أما جهورية جنوب إفريقيا، فتمتلك احتياطات من البلاتين بمقدار 95 بالمائة من الاحتياطي العالمي، والذهب، وتحتل المرتبة 32 عالميا من بين الأكثر إنتاجا في الزراعة في العالم.

و بهذا تعكس المقدرات الاقتصادية لتجمع بريكس 55 في المائة من الاقتصاد العالمي واقع عمق التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، مما قد يسمح له من تجاوز سياسة التفاعل السياسي والتكامل الاقتصادي، نحو تكتل اقتصادي عالمي جديد، خاصة أن دوله عرفت محاولات تحديث هامة تؤشر إلى موقع جديد لمركز ثقل الاقتصاد العالمي، بالنظر لامتلاكه قدرات وإمكانات هائلة للنمو من الإنتاج الزراعي إلى الموارد الطبيعية والمعدنية وصولا إلى قواعد الإنتاج القوية ذات الأهمية المتزايدة، حيث أصبح يحتل الصدارة الدولية في الكثير من الموارد المعدنية ، ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لم تتوقف خطوات تجمع لبريكس في السعي لتحقيق إصلاحات حقيقية في المؤسسات المالية الدولية، ولإنهاء سيطرة القطب الأحادي الغربي على إدارة هذه المؤسسات، حيث تم التوقيع على اتفاقية في قمة نيودلهي عام 2012، تقضي بإيجاد آلية تعاون بين مصارف دول التجمع بهدف

زيادة عمليات الإقراض بالعملات المحلية، الخطوة الأولى لتفادي مخاطر الاعتماد على الدولار، كعملة رئيسية التسوية المعاملات الدولية، وتسويات التجارة البينية مع جيرانها في المحيط الإقليمي على أساس الصلات المحلية. كما هو المصول به بين روسيا والصين، حيث تم توسيط اليوان كعملة في تلك العمليات المؤشر على أن ثمة ملامح جديدة لخريطة القوى الاقتصادية العالمية، التي بدأت في الظهور على أرض الواقع، قد يكون لها تداعيات مؤثرة على مجريات النظام العالمي الحالي.

كما بات يطرح عملية الانتقال الواضح لمركز النقل في الاقتصادي العالمي، تجربة تجمع بريكس المحدودة زمنيا 2009-2016 تحدي المستقبل، بالنسبة لدول القطب الأحادي الغربي، يتمثل في المتغير في خريطة الاقتصاد العالمي ودوره المؤثر في اتجاهات الاقتصاد الدولي، الذي بدأت ملامحه تتبلور حيث يمتلك تجمع أريكس أكثر من 70 في المائة من مصادر الطاقة في العالم، مما يزيد من نفوذه على صعيد الناتج الاقتصادي العالمي، والتعاون التجاري والسياسية الدولية، رغم أن التجمع يخضع في مصادر قوته لتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته التجارية، لذلك فهو لا يسعى إلى قلب السوق جذريا، وإنما إلى تغييرها بما يناسب مصالحه في العديد من المؤسسات الدولية،

وقد زادت وتيرة التحول التدريجي في توازن الاقتصادي العالمي، من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، حيث وصل حجم التنمية السريعة لدول التجمع، بحسب بيانات اليك الدولي إلى ما يقارب 15 في المائة من التجارة العالمية، و25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأثبت خلال عقد من الزمن القدرة على إحداث التغيير في التوازن أمام القوة المطلقة الدول الصناعية الغربية.

2. **خيار تجمع بريكس التكتل الاقتصادي:** اذ يعكس خيار التكتل الاقتصادي لدول "بريكس" مجال التعبير عن مشهد انتقال مركز الجيو – اقتصادي العالمي ويعبر عن عمق التحولات التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية، وما قد يترتب عن ذلك من هيكلة جديدة للاقتصاد العالمي. وقد حقق التجمع تقدما جوهريا، في اتجاه أن يتحول إلى كتلة اقتصادية مؤثرة وصاعدة على الساحة الدولية، وهو خيار استراتيجي مرحلي، بدأ تنفيذه من خلال التعامل التجاري بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء، وإنشاء بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي للطواري، وهو ما جعل التجمع يحظى باهتمام عالمي، ويساهم في الاقتصاد العالمي بنسبة 50 في المائة، وأصبح تدريجيا قاطرة النمو الاقتصادي الدولي، وقوة هامة في دفع النمو الاقتصادي العالمي .

ويهدف بريكس" من خيار التكتل الاقتصادي، كسر الهيمنة الغربية بمواقفه المؤثرة في القضايا الدولية، مثل. ضبط قواعد حرية التجارة والاستثمار جعلت قدراته وإمكاناته المادية والمالية حاضرا بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة. بلغت نسبة مساهمته في الاقتصاد العالمي نحو 50 في المائة، وقوة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي والتعاون التجاري الدولي، ويعد نموذجا للتسير من قوة الجير – اقتصادي في العلاقات الدولية. يتجه مؤشر نقل ميزان القوة الاقتصادية في الوقت الحالي، وبصفة تدريجية من المركز التقليدي، في الغرب نحو الدول الصاعدة بالشرق، وبوتيرة سيكون لها تأثير ووزن سياسي معتبر بمثل 20 بالمائة من إجمالي الناتج المحلى العالمي، وعادات استثماراته خلال عام 2012 نسبة 11 في المائة من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، أي

ما يعادل 465 مليار دولار أمريكي، فضلا عن تجارته البينية، التي حققت نجاح بنسبة 17 في المائة من حجم التبادل التجاري العالمي خلال 2012 .

وبالتالي تشكل دول بريكس الخمسة القوة الاقتصادية الصاعدة في العالم. ومن منظور استراتيجي، تمتلك الدول الأعضاء في مجموعة بريكس مقومات وعوامل تشجعها على التعاون فيما بينها والاستمرار بما بدأت به قبل سبع سنوات 2009-2016، حيث يمكن تلمس نتائج الإستراتيجية المعتمدة، خلال فترة زمنية قياسية، بشكل واضح، حيث إن التجمع قد يتوصل في المدى المنظور التوحيد العملة بين دوله في التعامل التجاري لمواجهة عدم فرض فقط الدولار الأمريكي المعمول به في التعامل التجارة الدولية حاليا، ومنافسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإنشاء بنك التنمية في سياستهما تجاه الدول النامية والصاعدة، ومن خلال السياسة الاستثمارية والائتمانية الضرورية، التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لهذه الدول، وتقديم القروض بفوائد مقبولة، وعدم التدخل في سياساتها السيادية بالعمل المرتكز بشكل أساسي على تكثيف التعاون متعدد الجوانب في إطار المجموعة فالتجمع يتمتع بقدرات اقتصادية ومالية كبيرة، تمكنه من الحد من هيمنة القطب الأحادي الغربي، وإعادة التوازن الدولي، وإحداث تغييرات في دور وشرعية الأمم المتحدة في كافة المجالات. وبحسب العديد من المراقبين فإن ما خرجت به قمة نيودلهي عام 2012 من قرارات اقتصادية سوف يكون لها تأثير من دون شك في التعاملات التجارية الدولية تتمثل في التوقيع على اتفاقية لإيجاد آلية تعاون بين بنوك دول بريكس، هدفه زيادة عمليات الإقراض بالعملات المحلية، وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تخفيض تكاليف المعاملات التجارية داخل المجموعة، وهي خطوة في اتجاه استبدال الدولار، كعملة رئيسة في التجارة البينية لدوله المعاملات التجارية داخل المجموعة، وهي خطوة في اتجاه استبدال الدولار كملة رئيسة في التجارة البينية لدوله وهو التوجه الذي أكده رئيس بنك "بريكس" التنمية الجديد أن المصرف سيمنح أول قروضه بالعملة الوطنية الصينية اليوان عام 2016.

ثانيا: **مرحلة الاستقلال الاقتصادي والمالي** : ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن الدول الخمسة في المجموعة، حققت ناتجا محليا إجماليا اسميا، يقدر بحوالي 13.6 تريليون دولار أميركي عام 2011، وهو ما يقدر بـ19.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم. وقد نمت التجارة في ما بين دوله بمتوسط سنوي نسبته 28 في المائة من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية وبالطبع فإن هذا الوضع المريح لدول المجموعة مكنها من التطور وتأسيس الغرفة الصناعية والتجارية لدوله ومجلس إدارة بنوك المعلومات وغيرها من الآليات التي تجمع الدول الأعضاء، إذ لم تعد الدول الغربية، تنفرد بالأمور التقنية، كما كان الأمر سابقا. وقد يتدرج في التطور إلى إقامة سوق مشتركة، الشكل المتقدم على أشكال التكامل الاقتصادي، الذي يقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول المشاركة في السوق، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها، ووضع نظام بديل المواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي النظام المالي والنقدي الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية والتعاون العملي، ويصبح منصة مهمة للأسواق الصاعدة، يزيده من وتيرة التحول إلى مركز النقل التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي و الاستقلال الاقتصادي لتجمع بريكس وبلا شك، تعكس الصين مستقبل رؤية تجمع "بريكس، كمشروع مستقل اقتصاديا وسياسيا فدول التجمع موجودة مع

الصين في علاقة مؤسسية وليس على أساس تجمع مع الدول يختلف عن دول القطب الأحادي الغربي، يستند في مسعاه إلى أسس وثوابت العولمة الرأسمالية الغربية التنافسية، المغاير للاقتصاد العالمي الراهن، باعتبار أنه تجمع معين ذو طبيعة اقتصادية وسياسية، وله رؤية للاقتصاد الدولي.

و لقد تبلور خيار تجمع بريكس، من أجل مواجهة المراكز الاحتكارية الغربية ولضمان مواقعه الجيوسياسي كي ينتقل من الوضع الطرفي إلى مستويات أعلى من التطور، والتفاعل في الاقتصاد العالمي. وهذا الخيار يعتمد على مجموعة اتفاقية شنغهاي، ومجموعة الاتحاد الاقتصادي "الأوراسيوي" و "المركوسور" في أميركا اللاتينية وهي مراكز دولية وبيئة اقتصادية وسياسية، تؤسس للتعددية القطبية، وكمنافس كبير على ساحة الاقتصاد لمواجهة القطبية الأحادية الغربية، وكمشروع متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي، ومع نقل الصين الاقتصادي والمالي في مستقبل تطور بريكس والرؤية المستقبلية هي أهم ما يميز إستراتيجية تجمع "بريكس" الاقتصادية، التي تقوم على التدرج المرحلي من أجل التطور، إذ من المتوقع أن تشهد المؤسسة المالية التي أنشأها نجاحا على أرض الواقع، التي تمثل نوعا من التوازن مع الحضور الأمريكي والغربي، على صعيد خريطة القوى الاقتصادية الدولية. فدول التجمع تعد قطبا جذابا، وتحظى بعدد متزايد من التأييد لها، خاصة في إطار مجموعة العشرين (20)، إذ أنه سبق للتجمع أن اقترح إصلاح المنظومة المالية العالمية التي يتحكم فيها الغرب بصفة عامة، وأنها اتخذت عدة قرارات اقتصادية، تتمثل في تأسيس وكالة تصنيف ائتماني تكون بمثابة آلية تأمين، ومجلس ارجال الأعمال، وإنشاء كابل الألياف البصرية تحت البحر، يسمح بنقل معطيات من البرازيل إلى روسيا عبر جنوب إفريقيا والهند والصين.

ومن هذا التقييم لمقدرات تجمع دول بريكس الخمس، يتضح أن التجمع حاضر بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة، فالصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية والقوة التجارية الأولى عالميا، علاوة على تطويرها قوة علمية وتكنولوجية، خاصة ما يتعلق بصناعتها في مجال الإلكترونيك والنسيج، ثم تحولها إلى قوة مالية تمتد إلى المحيط الهادي، وتحتل الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات وفي صناعة الأدوية، أما روسيا فتحتل هي الأخرى مكانة هامة في مجال سوق المحروقات وهي ما تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية، كما أنها ثاني قوة عسكرية، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدمة في مجال الصناعة الغذائية والتكنولوجيا الحيوية، أما جنوب إفريقيا، بوابة القارة الإفريقية، فإنها تعد من الدول الرئيسية في التعدين في العالم فهي منتج للفحم والنحاس، وتحتل الرتبة الأولى عالميا في إنتاج الذهب، الذي أصبح له دور مهم في تطوير البلاد، وجلب الاستثمارات الأجنبية. ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لم يتوقف تجمع "بريكس عن المطالبة بضرورة إجراء إصلاحات حقيقة في المؤسسات المالية الدولية، لإنهاء سيطرة القطب الأحادي الغربي، على إدارة هذه المؤسسات و لهذا انشات بريكس بنك التنمية الجديد في 2014 في قمة البريكس السادسة.

المطلب الرابع: مقومات و تحديات تجمع البريكس.

كأي تكتل فاعل في الساحة الدولية، البريكس لها مجموعة من المقومات كما تصادفها العديد التحديات التي تواجهها حيث ان في بدايتها قد حققت نجاحا ملحوظا بالمقابل تواجه العديد من العوائق التي تحول بينها و بين السيطرة الحقيقية في المجالات الاقتصادية و السياسية.

الفرع الاول: مقومات تجمع البريكس

تشترك دول البريكس في كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت، الا انها تمتاز عن بعضها بمقومات جعلت منها الانطلاقة الأساسية ازاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في مقومات القوة ، ويمكن ادراج ابرزها حسب كل دولة بالتالي: (وسن، 2020، الصفحات 165-168)

1. **البرازيل**: وتعد من اهم القوى الصاعدة في امريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة وتحديدا الارجنتين وتشيلي وفنزويلا. ويعتبر اقتصادها من اهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية كما ويمتلك شركات متعددة الجنسية في الزراعة والطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة صناعة الطائرات، فهو يمتلك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال اتساع حجم سوقه كما تحتل الموارد الطبيعية لديه اهمية كبيرة جعلته شبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك، تمتلك البرازيل اوسع غابة استوائية في العالم وهي غابة نهر الأمازون وتشكل أكبر مولد ومخزون للأوكسجين فوق الكرة الارضية". وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير. وقد أكد مركز ابحاث الاقتصاد والاعمال (CEBR) ان البرازيل احتلت المرتبة (السادسة) في الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة (الأولى) الصين (الثانية)، اليابان (الثالثة) المانيا (الرابعة) وفرنسا (الخامسة). وقد جاء ذلك بفضل نسبة النمو المتحققة بدءا من عام 2010 والبالغة حوالي (7.5%). كما وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان الذي تجاوز حاليا (207.847.53) مليون نسمة، فإلى جانب سكانه الأصليين فإن المهاجرين من ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليابان والصين وكوريا جعلوا من البرازيل بلدا متعدد الاقاليم والثقافات .

2. **روسيا الاتحادية**: وتقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أوروبا والذي يمثل ربع مساحتها اما الثلاثة ارباع المساحة فتقع في الجزء الاسيوي الذي تمتد فيه وتحديدا شمال آسيا. ترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية، كما وتمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة. اذ تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والذي تجاوز (30%) من الاحتياطي العالمي، اي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي. كما وتحتوي على عدد متنوع ومختلف من التضاريس متمثلة بالجبال والانهار والاقاليم الجغرافية وحسب الاحصائيات الاخيرة في عام 2016 وصل عدد سكان روسيا نحو (144.096.81) مليون نسمة. وقد ساعد ارتفاع اسعار النفط لفترات متباينة على تكديس الثروة لديها والذي جعل منها أحد مفاتيح القرار الدولي، حتى باتت الولايات المتحدة تفكر كثيرا في الموقف الروسي قبل الاقدام على التوجه نحو مجلس الأمن عند البحث في اصدار اي قرار دولي قد يكون لروسيا فيه وجهة نظر مغايرة يمكن ان تقف عائقا امام صدوره. لقد بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر بمصالحها الوطنية، فقد وضع (بوتين) برنامجه على اساس

التحديث الداخلي والبرغماتية من خلال ربط روسيا اقتصادها باقتصاد السوق الذي يهدف الى ضمان التنافسية والابتكار التكنلوجي، حتى أصبح ذلك سبيلا لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولة عظمى وهو ما يتطلب التحول الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي امام الخارج. فضلا عن ذلك، تمتلك روسيا قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ يوجد لديها حوالي (5000) رأس حربي نووي نشط بالرغم من تواصلها بموجب معاهدة(SORT) نحو تقليص قواها النووية الاستراتيجية باعتباره جزءا من التحول الاستراتيجي بعيدا عن وضع الردع (الفائض الكبير) الى الردع المكافئ الادنى وفق المخطط الروسي للمدة 2020/2015 ضمن تفوق القوى التي حددت في معاهدة (STAART2).

3. **الهند:** هي من الدول التي تقع في الجزء الجنوبي من قارة اسيا تحتوي على نحو (77%) من سكان جنوب آسيا اذ بلغ عددهم حسب تقديرات احصاء 2015 نحو (1.311.050.53) نسمة وهو ما يعني أن الهند ستتجاوز الصين من حيث عدد السكان في حدود عام 2025، كما وتحتوي على (72%) من المساحة ونحو (84%) من الأراضي القابلة للزراعة فضلا عن (81%) من الغابات. وتمتلك الهند سوقا واسعه ونظاما ماليا متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات. ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيس في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي (80%) من مجموع القوى العاملة ويسهم بأكثر من (40%) من مجموع الناتج المحلي الصافي والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تعد الملايين بالغذاء كما انها مصدرا للعديد من المواد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية، ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان تحديا كبيرا لها، على اعتبار ان غالبيتهم من سكان الارياف غير ان ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات والخدمات الموجهة للتصدير .

4. **الصين:** وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة اسيا وتتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم سواء البرية منها بإشرافها على طريق الحرير الذي مارس دور كبير في تنشي التجارة عبر محور الشرق الاقصى والشرق الأوسط وأوروبا مرورا بأسيا الوسطى وجنوب اسيا او طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وغيرها لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى سكانها البالغ حسب احصائيات مجموعة البنك الدولي لعام 2014 نحو (1.369.811.000) نسمة اي حوالي (20%) من سكان العالم، وتعد الصين المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، ففي اقل من ثلاثين عام اصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعدما سجلت معدلات نمو فاقت (10%)، ويعود أساسا إلى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي ادت الى تخفيض معدلات الامية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية ، وهي كذلك عضو في منظمة التجارة العالمية. ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكي المعنون بالاتجاهات العالمية لعام 2025 تحول العالم، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا فضلا عن ذلك، فهي تفرض نفسها بمرور الوقت

كقوة مالية وعسكرية وثقافية"، اذ أصبحت الصين واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم فقد راكمت لديها عملات اجنبية كثيرة تقدر بأكثر من تريليون دولار امريكي خلال العقد الأول من القرن 21، كما وتعتبر واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم ذلك ويعود وتستهلك ما يقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم وازداد حجم الاتفاق على الجيش الوطني بمقدار (20%) سنويا في الاعوام الأخيرة وامتدت دبلوماسيتها لتشمل كل فترات العالم وهو ما يؤكد ان الاقتصاد العالمي بصدد تغير جذري لصالح صعود الصين.

5. **جنوب افريقيا**: وتقع في اقصى الطرف الجنوبي لقارة افريقيا وتحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم، وتعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن حيث تمثل وحدها أكثر من (20%) من الناتج الاقتصادي للقارة الافريقية، ويقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسة هي الصناعة والتعدين والتجارة وبعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنلوجيا خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وكذلك في قطاعات خدمية تحديدا الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات. وبعد الذهب اهم صادراتها الى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين. وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا باستثناء العجز في سلعة الذرة، حتى مصر، ويأتي ترتيبها (29) على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصادي وبتعداد سكاني تجاوز الخمسين مليون نسمة، وعند مستوى نمو يقل او يزيد على (3.5%) وناتج محلي يقل بحوالي (16) مرة عن نظيره في الصين، لذلك بحسب Jim Oneill ورغم هذه المقومات الا انه لا يشكل انضمامها لدول البريكس الا تمثيلا للقارة الافريقية وفقا للمقومات التي تتميز بها هذه الدول قياسا بجنوب افريقيا.

الفرع الثاني: تحديات تجمع البريكس.

تواجه البريكس العديد من التحديات الكبيرة قد تكون أحد الأسباب التي سوف تهدد استدامة نموها و التي يمكن ذكرها في النقاط التالية: (معلم و وناسي، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، 2021، الصفحات 751-753)

1. إن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين .

2. تفشي ظاهرة الفساد السياسي العكس بالسلب على إقتصاديات هذه الدول واستدامة نموها الاقتصادي حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. اذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.9% من الشركات على المستوى المحلي ويعيق دخولها الى السوق العالمية

3. تعتبر الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس، حيث تعتبرها وسائل الهيمنة الشمال على الجنوب من خلال السيطرة على إقتصادياتها والتحكم فيها بما يتوافق مع مصالحها.

4. تأثر إقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الإقتصاد العالمي نتيجة إرتباط إقتصادياتها مع البيئة العالمية.

5. عملت القوى الغربية على تقويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس من أجل الحد من تصاعدها وعملت على التدخل بمختلف الطرق لاحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول آسيا الوسطى مثلا .

6. يمثل التحدي الفرصة المهمة لبنك التنمية الوطنية في كيفية إدارة تمويل التنمية وبالتالي فإن هيمنة صناع القرار في البلدان الغنية فيما يتعلق بالولايات التجارية لبنوك التنمية ستقل الآن مع البنك الجديد.

7. العلاقة الضبابية بين دول البريكس والاتحاد الأوروبي اذ لا يمكن تفسيرها، لأنه يغلب عليا الطابع التعاوني والتنافسي في نفس الوقت ازدواجية في المعايير بين دول البريكس والاتحاد الأوروبي كما تنافسها على تطويق المناطق التي تستحوذ عليها البريكس لاستحواذ أكبر عدد ممكن من أسواق الإفريقية لتصدير منتجاتهم، ولكن الإتحاد الأوروبي و البريكس شريكين ومنافسين.

8. دول البريكس تفتقر إلى المصالح الإقتصادية المتبادلة التجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا وتراجع تجاربها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلى من 6.5 مرة تجارة الصين مع بقية العالم أعلى من 12.5 مرة تعد التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة مثل التجارة بين دول البريكس.

9. الأعضاء متشابهان للغاية في بعض المجالات الرئيسية جميع الأعضاء (باستثناء روسيا) لديهم احتياطيات أجنبية ضخمة (15-35% من الناتج المحلي الإجمالي) ولديهم ديون خارجية منخفضة (15 % إلى 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وبصرف النظر عن روسيا فهي مندمجة بشكل كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية مع الغرب .

10. دول البريكس تتنافس في الأسواق الثالثة في العديد من المجالات ، من الملابس الصين والهند والبرازيل، ومن خلال التأثير الاقتصادي في إفريقيا (الصين وجنوب إفريقيا والهند إلى أسواق الطائرات والمعدات العسكرية الدولية (الصين وروسيا والبرازيل) تتنافس بلدان البريكس مع بعضها البعض جميعهم قادرون على إعادة هندسة ونسخ التقنيات. مما يعني تبادل نتائج البحث والتطوير والابتكارات وتطوير التعاون العلمي غير البلاد.

11. تنوع الثقافات إن مراحل التنمية الاقتصادية والأيديولوجيات وتعريفات الفقر والاختلافات الثقافية الأخرى تعني أن أعضاء البريكس يفتقرون إلى تفاهمات مشتركة حول الأولويات الضرورية لتبادل الخبرات بصورة مثمرة.

12. التحديات البيئية : تعتبر التحديات البيئية من أكبر التحديات التي ستؤثر كثيرا على اقتصاد دول البريكس فهي من بين الدول التي تعرف نسب عالية من التلوث ، و من المرشح أن تزيد هذه النسب نتيجة لاهتمام هذه البلدان بزيادة نمو اقتصادياتها على حساب البيئة ، ومعظم أنشطتها الاقتصادية مضرة بالبيئة خاصة في روسيا ، الصين والهند التي زاد معدلها الإجمالي من انبعاثات CO_2 ليتجاوز المعدل الكلي لدول الاتحاد الأوروبي من هذه الانبعاثات . (سعداوي، 2021/2020، صفحة 80)

13. التباعد الجغرافي بين دول البريكس أدى إلى ضعف التجارة البينية نتيجة لارتفاع تكاليف النقل مما يسمح بزيادة . القدرة التنافسية لدول الجوار أكبر من دول المجموعة ، و بالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التجاري على سبيل المثال روسيا لها مبادلات تجارية مع دول الجوار مثل باكستان والاتحاد الأوروبي أحسن من التعامل مع البرازيل. (سعداوي، 2021/2020، صفحة 80)

المبحث الثاني: اثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس

قدمت الجزائر طلبا رسمياً للانضمام إلى مجموعة ''بريكس'' التي تضم المجموعة حاليا خمسة من الاقتصادات الأكثر نمواً في العالم، على رأسها الصين والهند، إضافة إلى روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وتسعى هذه الدول عبرها إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي في ما بينها، كذلك تشكيل كتلة موازية لمجموعة السبع بقيادة الولايات المتحدة.

المطلب الاول: مؤهلات الانضمام و مزاياه.

أكدت الصين دعمها وترحيبها لانضمام الجزائر للمجموعة الاقتصادية "بريكس"، على لسان وزير خارجيتها وانغ يي، خلال لقائه بنظيره الجزائري رمطان لعمامرة، على هامش مشاركتهما في الدورة الـ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم25 سبتمبر 2022 بنيويورك حيث أشار وانغ يي إلى أن الجزائر دولة نامية كبيرة، وتعد ممثلا عن الاقتصادات الناشئة، وأن الصين تقدر انضمام الجزائر لمجموعة كمبادرة للتنمية العالمية بصفتها من أوليات الدول الأعضاء وتطبق المبادرة بفاعلية، كما تعتزم العمل مع الجزائر من أجل لعب دور بناء في تحقيق السلام والتنمية العالميين حيث لا يزال النقاش حول سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة "بريكس" يستحوذ على اهتمام العديد من وسائل الاعلام المحلية والدولية، إذ تتواتر أسئلة حول امتلاك أكبر بلد في أفريقيا مساحة مقومات تؤهله ليكون عضواً في كيان يضمن الدول الأسرع نمو اقتصادي في العالم و يحتمل ان الجزائر لديها المقومات اللازمة للانضمام، والشروط الاقتصادية تتوفر بنسبة كبيرة اذ أنها واحدة من أكبر الدول في افريقيا من حيث المساحة والحجم الاقتصادي، ما يمنحها " الثقة" الكاملة للمشاركة بنشاط في الحوكمة العالمية و التي يمكن ذكرها في: (كاب، 2022)

اولا: **الجغرافيا الفريدة والموارد الغنية.**

تقع الجزائر في الجهة الشمالية الغربية للقارة الافريقية، وتعتبر أكبر دولة عربيّة وإفريقيّة من حيث المساحة، ويمتاز الموقع الذي تحتلّه بأهمية كبيرة، حيث أنها أهمّ بوّابات قارة إفريقيا، كما تحظى موانئها بأهمية كبيرة لقُرْبها من خطوط الملاحة البحرية الموجودة في

البحر المتوسط، وأيضًا لقربها من الموانئ الأوروبية ويوجد في الجزائر الكثير من الموانئ البحرية التي تستخدم للتجارة والصيد والنقل البحري ومع انضمام الجزائر رسميا إلى مبادرة "الحزام والطريق" في 2019، دخلت الشراكة الجزائرية الصينية مرحلة جديدة بالاتفاق على إنجاز مشروع مشترك لبناء أكبر ميناء إفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، ميناء الحمدانية التجاري، الذي سيرتبط بالطريق العابر للصحراء، ومن شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية.

كما أن الموقع الجيولوجي الذي تحتله الجزائر مكنها من امتلاك العديد من المعادن والثروات الطبيعية الهامة مثل الحديد، والنحاس، واليورانيوم، والذهب، والرصاص، والزنك، والفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، وتمتلك الجزائر احتياطيّاتٍ كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي. وقد نجحت الجزائر في رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويًا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويًا في 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%.

وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك). وإن الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، والقيمة الكلية للاتفاقية تصل إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة زرزايتين في حوض إليزي (أقصى الجنوب). كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل هذا العام، بقيمة 25 مليار دينار (178.6 مليون دولار)، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرفأ سكيكدة شرقي الجزائر، بحجم 150 ألف متر مكعب.

ثانيا: **الاقتصاد الواعد**.

يعتبر الاقتصاد الجزائري قوة عذراء وعملاق نائم، حيث لم يستغل كما ينبغي حتى الآن، بالرغم من أن مستوى التنمية الاقتصادية للجزائر يأتي في مقدمة الدول الأفريقية وتتجه الجزائر إلى إحياء ثرواتها المعدنية غيرِ المستغَلة أملا في تخفيف العبء على قطاع المحروقات ودخول مرحلة التنوع الاقتصادي، حيث شهدت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات للمرة الأولى في تاريخها ارتفاع إلى 4 مليارات دولار نهاية 2021، والذي كان يتوقع بأن تبلغ 7 مليار دولار في نهاية 2022. وتظهر الإحصائيات التي أعلنت عنها الجزائر مؤخرا، أن الصادرات خارج المحروقات (خارج الطاقة والزيوت) قد بلغت 3,507 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2022، مقابل 2,047 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، "أي نصف الهدف المسطر لسنة 2022 وهو 7 مليار دولار". ويتوقع أن يتجاوز فائض الميزان التجاري للجزائر 17 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022. كما أن قطاع الزراعة يعد من أبرز شروط انضمام الدول إلى مجموعة "بريكس"، وتتوفر الجزائر على نحو 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وقدرات مائية ضخمة، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون أحد محاور الأمن الغذائي في العالم. كما لجأت الجزائر مؤخراً إلى تغيير قانون الاستثمار ليكون جاذباً لرؤوس الأموال الأجنبية خصوصا المباشرة منها والتي لا تتعدى حاليا 1.3 مليار دولار، بحسب الحكومة الجزائرية. وبخصوص أهم الشركاء التجاريين للجزائر، أبرزت الجمارك الجزائرية أن الصين من الممونين الرئيسيين

(16,5 بالمائة) للجزائر. وفي عام 2021، بلغ إجمالي واردات الصين من السلع من الجزائر 7 مليارات يوان، وبلغ إجمالي صادرات الصين إلى الجزائر 41 مليار يوان، وحقق الفائض التجاري للصين مع الجزائر 34 مليار يوان.

ثالثا: **الدبلوماسية المستقلة**.

شهدت الجزائر تاريخا مؤلما من تعرضها لجرائم ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري على مدى أكثر من قرن من الزمن، وقدم الشعب الجزائري تضحيات جسيمة إلى الإعلان الرسمي للاستقلال عام 1962. وتعتبر الدبلوماسية المستقلة أهم ما يميز الجزائر المستقلة، والتي تظهر ثقتها بذاتها كقوة اقليمية، حيث ان الجزائر قد تبنت "مبادئ عدم الانحياز" لتأسيس سياستها الخارجية، وان هذه المبادئ تعكس وجهتها النضالية والوطنية التي عرفت بها بالأمس وتضمن اليوم استقلالها. ويتضح ذلك في الموقف الجزائري من الصراعات المختلفة في العالم، حيث تشدد دائما على موقفها دبلوماسي مستقل تدعوا إلى حل سياسي للأزمات من خلال الحوار والمفاوضات.

كما أن الجزائر دائما وفية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتعمل لمنع نشوب النزاعات وحلها عبر السبل السلمية. ويتضح ذلك في موقف الجزائر الذي يتطابق مع ما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة تايوان، حيث أكدت الجزائر على لسان سفيرها لدى الصين حسان رابحي حول زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي إلى تايوان في شهر أغسطس هذا العام، "أن سيادة الصين على تايوان منصوص عليها صراحة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2758 في عام 1971". و"أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وأن حكومة بكين هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها".

إن رغبة الجزائر في الانضمام إلى البريكس تتوافق مع مصالحها الخاصة، خاصة وأن لديها علاقة تقليدية ومستقرة مع الدول الأعضاء في البريكس، منها الصين، كما يمكن أن تحقق مصالح مشتركة من خلال الانضمام الى مجموعة الأسواق الناشئة. و "بريكس" قوة اقتصادية صاعدة، إذ تمثل 25 % من إجمالي الناتج العالمي بقيمة 24.2 تريليون دولار وتتصدرها الصين بـ17.7 تريليون دولار، كما أن انضمام الجزائر الى " بريكس" التي تعتبر منظمة ذات بعد اقتصادي في المقام الأول، سيدفع بالتأكيد تنميتها الاقتصادية، خاصة في ظل ما يشهده النفط من ارتفاع في السعر مع الازمة الروسية الاكرانية. كما سيسمح لها بالتموقع في الساحة الاقتصادية العالمية، وهو منبر يسمح لها بجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وباعتبار الجزائر بلد استراتيجي في عالم يشهد تغيرات سريعة لم يشهدها من قبل، فإنه من المهم أن تعيد تموضعها بما يخدم مصالحها الخاصة. كما سيسمح لها ان تلعب دورا بارزا وسط متغيرات وتجاذبات على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة وأنها تمتلك مقبولية كوسيك لحل الأزمات الإقليمية والدولية.

وتعمل " بريكس" على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت هذا التحالف، إذ تبنى أول اجتماع للمنظمة عام 2009، تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. ومقارنة مع مجموعة السبع الصناعية الكبرى تمثل دول "بريكس"

40 في المئة من سكان العالم، وما يزيد قليلاً على ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الصين على أكثر من 70 في المئة من اقتصاد المنظمة.

حيث تنظر دول "بريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ 44 مليار دولار، وهي ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب عربياً بـ 173 طناً ويتوقع أن تنضم الجزائر الى منظمة " بريكس " عام 2030 .

المطلب الثاني: اسباب انضمام الجزائر لتجمع البريكس.

تعد الجزائر قوة اقتصادية وسياسية حيث ان الانضمام الى تجمع البريكس سيبعد الجزائر التي تعتبر رائدة في عدم الانحياز عن تجاذب القطبين و احد اهم الاسباب الانضمام و تدخل ضمن "إطار مساعيها لتنويع شراكاتها مع المجموعات الدولية التي تتوافق مصالحها مع مصالح الجزائر واهتماماتها، بإحلال نظام عالمي متعدد مبني على المساواة وتكافؤ الفرص ويضمن المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الدول اذ إن الجزائر في وضع يسمح لها بالانضمام للمجوعة، خصوصا أن علاقات الجزائر بالدول الأعضاء عريقة ومتينة.

و قد أوضح الخبراء الاقتصاديين أن انضمام الجزائر لمجموعة الأسواق الناشئة سيدفع بعلاقاتها الاقتصادية مع هذه البلدان نحو مزيد من التعاون لتحقيق مكاسب مشتركة يمكن ذكر بعضها من خلال بعدين تاليين: (حمداوي، 2022)

اولا: **ابعاد اقتصادية** .

يرى احد الخبراء الاقتصاديين أن خطوة انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس تأتي في إطار مراجعة الجزائر لعلاقاتها الدولية والاقتصادية، ضمن تحرك اقتصادي يتزامن مع انتعاش مالي متوقع على خلفية ارتفاع أسعار النفط والغاز حيث توقع قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2022 الصادر في اوت 2022، ارتفاع الإرادات بنسبة 26% إلى 7000.84 مليار دينار (48.63 مليار دولار) من 5683.22 مليار دينار (39.48 مليار دولار) في قانون المالية الأولي و إنه يمكن للجزائر عبر هذا التكتل الاقتصادي الجديد "الاستفادة من مشاريع مشتركة و من قواعد صناعية قوية بهذه البلدان ومن وفرة كبيرة للمنتجات الغذائية وهو التحدي العالمي القادم."

وتوقع أن يعزز انضمام الجزائر للبريكس التبادل التجاري السريع عبر معاملة تفضيلية بين أعضاء المجموعة، إلى أن هذا التحالف قد يسمح بتوفير مصادر إضافية للسيولة المالية من خلال بنك التنمية الذي استحدثته دول مجموعة بريكس.

حيث ان الجزائر تقدم نفسها كبلد يمكنه لعب دور قاعدة صناعية ولوجستية إضافية لدول كبرى، كالصين والهند والبرازيل وباب لإفريقيا، من خلال الاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي لبلد هو مفترق الطرق بين القارات ومدخل آمن إلى عديد الدول الإفريقية، حيث تتميز الجزائر باستقرار سياسي وأمني يرفع من جاذبية البلد في مناخ المال والأعمال.

ثانيا: **ابعاد سياسية.**

تطغى الحسابات السياسية على مسعى الجزائر بالانضمام الى مجموعة بريكس وتداعياته على مستقبل علاقاتها القائمة مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تنظر لمجموعة بريكس كمنافس سياسي واقتصادي لها وفق قراءات محللين سياسيين. كما أثيرت التساؤلات عما إذا كان توجه الجزائر للانضمام لمجموعة الأسواق الناشئة سيكون ورقة بديلة لشراكتها مع الاتحاد الأوروبي، في ظل مطالب الجزائر المستمرة بمراجعة الاتفاق الذي تعتبر أنه غير متوازن وتسبب بخسائر مالية لها.

حيث أنه حتى وإن انضمت الجزائر إلى بريكس فإنها ستحتفظ بسيادة قرارها في تعاملها مع باقي شركائها وفق مقاربتها ومساعيها لتحقيق مصالحها السياسية و الاستراتيجية اذ إن انضمام للجزائر في منظمة البريكس لن يكون على حساب شراكاتها الاستراتيجية مع باقي الشركاء التي تتعامل معهم، فالجزائر وفقه تتعامل بمنطق التنويع والشراكة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية " حيث ان مجموعة "بريكس" هي منظمة تشجع التعاون التجاري والسياسي بين الدول المنضوية تحت لوائها كما تسعى إلى الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: اثار انضمام الجزائر للبريكس على علاقاتها مع الغرب.

ترتبط الجزائر بعلاقات قوية على مستوى التعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع دول "بريكس"، خاصة الصين وروسيا حيث بلغت قيمة التجارة بين موسكو والجزائر العام الماضي 3 مليارات دولار.

وحول دافع التوجه للبريكس، ان الجزائر خاضت تجاربا اقتصادية فاشلة مع العديد من الدول الأوروبية خاصة مع فرنسا، كانت أسبابها ضعف التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية الآن لتوجيه اقتصادها نحو الدول الآسيوية وتحديدا الصين

حيث ظلت فرنسا تسيطر على الاقتصاد الجزائري على مدار خمسين عاما، وبحلول عام 2012، فتحت الجزائر أبوابها للتبادل التجاري مع الصين، ووقعت معها عدة اتفاقيات شراكة استراتيجية آخرها مشروع منجم غار جبيلات الضخم ومن الناحية التاريخية فترتبط الجزائر بالصين وروسيا بعلاقات قوية، فبالإضافة إلى التعاون الاقتصادي فإن روسيا تعتبر حليفا إستراتيجيا هاما للجزائر من الناحية العسكرية.

وتنظر دول "بريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ44 مليار دولار، وهي ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب بـ 173 طنا. (علال، 2022)

و رغبة الجزائر في الانضمام إلى هذه المجموعة السياسية والاقتصادية، تأتي في وقت تتسم فيه علاقات الجزائر مع بعض الأطراف الأوروبية بالتوتر كما هو الحال مع إسبانيا بسبب موقف مدريد من قضية الصحراء الغربية وانتصارها للطرح المغربي لهذه القضية كما أن علاقات الجزائر مع فرنسا متأرجحة رغم الزيارات المتكررة للمسؤولين الفرنسيين لهذا البلد العربي، إيطاليا الوحيدة التي تحسنت علاقاتها بالجزائر، لكن يمكن أن تتعكر أيضا بعد انتصار اليمين المتطرف في الانتخابات التشريعية الأخيرة حيث يخشى الغرب أن تدير الجزائر ظهرها له بمجرد انضمامها لمجموعة بريكس وتغير حلفاءها، خاصة أن قادة الجزائر عبروا في أكثر من مناسبة عن

رغبتهم في إيجاد حلفاء جدد نتيجة عدم استفادة بلادهم من التحالفات القديمة و ليس من مصلحة الغرب، خسارة الجزائر التي تمثل له حلقة وصل مع إفريقيا و أيضا مصدرًا مهمًا للثروات الطاقية، فالغرب في حاجة ماسة للجزائر بعد توتر علاقاته بروسيا، وأي تغيير في التحالفات ستكون عواقبه وخيمة عليها .

و صحيح أن الجزائر ترغب في تنويع شركائها، لكن من غير المنتظر أن تتخلى عن شركائها التقليديين، فهي الآن في حاجة لكل الأطراف لتحقيق برامجها وأهدافها، وتطوير اقتصادها والخروج من سيطرة النفط الذي آخر البلاد سنوات كثيرة. (عميرة، 2022)

و بالتالي هذا لا يعني دخول الجزائر إلى البريكس أنها ستدير ظهرها لنظام الغرب نعرف أن العلاقات التجارية الجزائرية–الأوروبية مزدهرة خصوصا في مجال النفط والغاز إذ نرى العلاقات الجزائرية–الفرنسية التجارية لا تزال قوية، ومع إيطاليا أيضا الجزائر لن تدير ظهرها للدول الأوروبية والولايات المتحدة متكبد خسارة كبيرة اذ أن الاستراتيجية الجزائرية يجب أن تكون عدم إدارة الظهر للغرب وترك الباب مفتوحا لدول البريكس وبالتالي تبقي علاقاتها حسنة مع الجميع.

و بالتالي يمكن القول بانه ستكون هناك تداعيات كبيرة على العلاقات بين الجزائر والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي و السياسي لكن انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس سيوطد مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم وربما يقوي وضعها السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. (زرواطي، 2022)

المطلب الرابع: الاثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الجزائر الي تجمع البريكس.

ان رغبة الجزائر في الانضمام إلى المجموعة يعود وراء لما لها من مزايا ستعود بالفائدة على اقتصاد الجزائر، حيث ستوظف السلطات العليا للجزائر علاقاتها الدبلوماسية وأوراقها الاقتصادية لدخول هذا التكتل. اذ ان لديها تنامي احتياطات الصرف، وزيادة مداخيل العملة الأجنبية من خارج قطاع المحروقات، والامتيازات الجديدة التي طرأت على الاستثمار الذي بات جاهزا لتسهيل عملية الاستثمار داخل هذا التنظيم .

حيث في ظل التحولات الجيو سياسية التي يشهدها العالم، ستجني الجزائر في حال انضمامها الى مجموعة ''بريكس'' أهمها تحقيق تكامل اقتصادي مع الدول الأعضاء في هذا التكتل، ومكاسب أخرى يمكن أن تتحقق لأن الجزائر تبحث عن بديل يمكن معه توظيف الإمكانات والقدرات التي تتمتع بها لتحقيق المعادلة الاقتصادية (رابح ـ رابح) خصوصا وأن تقييم برنامج الشراكات الجزائرية مع الشركاء التقليديين، أثبت بأنها لم تقدم أية إضافات للاقتصاد الجزائري، ولم تسمح لها توظيف قدراتها وإمكانياتها بالشكل المطلوب، وهنا تم الاشارة خصوصا الى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الجزائر اليوم تتجه نحو شراكات ثنائية مع إيطاليا وألمانيا بشكل كبير، وبشكل أقل مع فرنسا في إطار معين، وبما أن منطق عمل مجموعة ''بريكس'' اقتصادي محض، فهذا سيتيح للجزائر الانتقال خطوة الى الأمام بالنظر قياسا للإمكانيات التي تتوفر عليها من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وقد خصص لهذا الغرض ميزانية هي الأكبر منذ الاستقلال لتحقيق هذا الهدف المنشود.

خطوة الجزائر الانضمام إلى ''بريكس'' سيتيح لها أيضا الدخول تدريجيا في مرحلة إعادة التوازن المالي تحت غطاء المنظومة المالية العالمية، وبالتالي تخفيف التبعية لهيئة مالية معينة، وكذا ضمان التوازن في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع شركائها في الاتحاد الأوروبي كما تسعى الجزائر الاستفادة من خصائص هذه المجموعة التي قد تجعل منها دولة قادرة على تطوير اقتصادها من خلال الشراكات التي ستقام مع هذه الدول، علما أن عددا من هذه الدول مثل روسيا والصين عنصران فاعلان جدا في الشراكة مع الجزائر، إضافة إلى هذا، فإن الصين تعتبر من أبرز المتعاملين الاقتصاديين العالميين معنا، ويمكن أن يتطور هذا التعاون في إطار مجموعة عالمية تسيطر وتتحكم فيما لا يقل عن 25 بالمائة من الاقتصاد العالمي. (بوسنة، 2022)

و يمكن ذكر التحولات الاقتصادية التي ستحظى بها الجزائر في حالة انضمامها الى البريكس في: (جيدل، 2022)

1. **البريكس بديل لمنظمة التجارة العالمية**

يعتبر الانضمام إلى مجموعة البريكس خطوة جد إيجابية ومفيدة ، بالنسبة للجزائر كون العالم يعيش حاليا عصر التحالفات الكبرى، وبالتالي فمن حق الجزائر أن تبحث عن التحالفات التي تناسبها و البريكس هو تحالف "اقتصادي سياسي اجتماعي"، والجزائر لها كل الإمكانات التي تمكنها من الانضمام إلى هذه المجموعة، فهي اليوم انتقلت، كما يقال، إلى السرعة الثانية، ولاسيما في مجال استغلال المناجم مثل الحديد والفوسفات، وتعزيز إنتاجها الطاقوي.

كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة سيوفر لها متنفسا في محيط عالمي مليء بالمطبات، فكما هو معلوم الجزائر كانت محاصرة من قبل منظمة التجارة العالمية تقريبا منذ ثمانينات القرن الماضي، ففي كل مرة تخرج هذه المنظمة بشروط تعجيزية لعرقلة انضمام الجزائر إليها، لذلك يمكن القول إن هذه المجموعة القوية جدا، يمكن أن تكون بديلا لمنظمة التجارة، فهي تمثل حوالي 40 بالمائة من الاقتصاد العالمي، وحوالي 40 إلى 50 بالمائة من الناتج المحلي العالمي، وحوالي 40 بالمائة من عدد سكان العالم فالصين يبلغ عدد سكانها حوالي 1.5 مليار نسمة والهند 1.2 مليار، وهذه الدول متقدمة جدا من الناحية الصناعية، كما أن روسيا تعتبر رائدا في صناعة الأسلحة، كما أن عنوان العلاقة بين دول هذه المجموعة، "التكامل والتجارة البينية"، فدولة جنوب إفريقيا تتوفر على المعادن النفيسة مثل الذهب واليورانيوم والنحاس، وميناء شرشال الذي يوجد قيد الإنجاز سيلعب دورا بارزا في طريق الحرير الذي أطلقته الصين، كما نستفيد من تطوير صناعة السلاح من روسيا باختصار هذه الدول هي دول المستقبل التي تسيطر على العالم في المستقبل، و هذا حسب ما صرح به صاغور أستاذ العلاقات الدولية.

2. **مجموعة بريكس كحركة عدم الإنحياز بصبغة إقتصادية**

أن انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس " تتطلب مؤهلات، فإن هذه الأخيرة موجودة فالأمر يحتاج فقط إلى وقت وترتيبات ، وأن لا يكون هناك حرق للمراحل ، لأن كل مرحلة تبني الأخرى للوصول إلى المطلوب ، كما ان هذا الإنظمام يساعد الجزائر كثيرا حيث أن هذه المجموعة شبيهة بحركة عدم الإنحياز ، والتي هي حركة سياسية بحتة ، أما مجموعة بريكس فتأتي بصبغة اقتصادية.

و لهذا فالجزائر لديها تجربة كبيرة ، وكانت رائدة في دول عالم الإنحياز ، والمؤهلات الموجودة في الجزائر التي تجعل أعضاء المجموعة يشجعونها للانضمام إليهم ،هي أنها موقعها استراتيجي ولديها موقع إقليمي، وفي المحيط وهي بلد داخل في المعادلة الطاقوية العالمية لا تأثير ويصنع الفارق في المنطقة ولديه مؤهلات اقتصادية كبيرة.

و من بين الأمور التي لو تم التسرع فيها والمتعلقة بنسبة النمو الاقتصادي ، سيكون الإنظمام سريع لأنه نلاحظ أن بلدان المجموعة لديهم صفة تجمعهم النمو الاقتصادي وأن أظن ان تركيا والجزائر من بين البلدان الملتحقة بهده المجموعة مستقبلا، لتتحول إلى "بريكس تاي".

3. كسب والحفاظ على الاستمرارية الاقتصادية.

أن مجموعة بريكس تضم الدول الأسرع نمو في العالم ، وهو تكتل إقتصادي أكثر منه سياسي ، وبالتالي فإن انضمام الجزائر لها يمكنها من إجراء شركات والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا ، من خلال الدول العملاقة كروسيا والصين.

حيث أن المجموعة تطمح لتوسيع التكتل بهدف مواجهة النظام الاقتصادي الرأسمالي ، واقتراح نظام اقتصاد جديد ودخول الجزائر إلى هذا التكتل، يعطيها إمكانيات لتحقيق شراكات إقتصادية وتبادلات تجارية مع دول هذه المنطقة. و إذا استمرت الجزائر بنفس الوتيرة الاقتصادية فإنها تستطيع الانضمام إلى المجموعة على المدى المتوسط، لأن حاليا اقتصادها يتوقف على اكتشافات نفطية وغازية هامة، واستثمار جديد و القروض الجزائرية في الخارج ، وحتى من الجانب الزراعي هناك تطور ملحوظ خاصة وفيما يخص إنتاج الحبوب ، من أجل تحقيق ما يعرف بالأمن الغذائي و كل هذه الخطوات اذا استمرت لأربع أو خمس سنوات، الجزائر ستكون مؤهلة للانضمام للمجموعة ، خاصة وأن هذه المجموعة تسعى للتطور من أجل إنشاء تكتل إقتصادي يواجه النظام الرأسمالي وخلق نظام إقتصادي عالمي بديل.

4. دخول تحالف إقتصادي.

انه للمقارنة بين النمو الاقتصادي لهذه الدول التي تضمها مجموعة "بريكس" ، وبين الجزائر فهناك فرق كبير من هذه الناحية ، وبالرغم من مشكل الكثافة السكانية و اليد العاملة الرخيصة التي تعاني منه الا أنها رائدة في مجال الاقتصاد، فلذلك لابد من انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة لأنه، أحسن بكثير من علاقتها مع الدول الأوروبية منوها إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث أكد الخبراء الاقتصاديين أنه حتى اليوم لم تستفد من علاقتها مع أوروبا إقتصاديا ، لان العالم اليوم يشهد تكتلات، والنظام العالمي مستقبلا يتطلب أمور كثيرة ، لأن الولايات المتحدة لن تبقى هي المسيطرة إقتصاديا، ولا بد من وجود تحالفات إقتصادية ويتحقق دلك من خلال الانضمام إلى المجموعة ،اذ أنه مستقبلا لابد من التحالفات ،لأن أوروبا دورها تراجع عالميا ولابد لهده الدول إثبات نفسها عالميا.

5. **الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد .**

أن تفكير الجزائر في الانضمام إلى مجموعة ''بريكس'' هي خطوة في باب الأهمية خاصة من الناحية الاقتصادية. وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية بأن الجزائر تتوفر بنسبة كبيرة على شروط الالتحاق بهده المجموعة كما أكد أنه من الرؤية الإستشرافية ، إنضمامها إلى مجموعة بريكس يعبد الطريق إلى شراكات وتحالفات إقتصادية عالمية، تشارك من خلالها في الخطوات الاقتصادية التي تخوضها كبرى دول العالم المكونة للمجموعة المرتكزة أساسا على شراكة ، رابح بعيد عن سياسات فرض الرأي في الهيئات الاقتصادية العالمية. وأن ذلك ما سيعزز الخطوات المهمة التي تخطوها الجزائر للتوجه بالاقتصاد الوطني الذي يعد جزاء مهما داخل الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش والتحديد الاقتصادي الذي سيمكن من انتهاج سبل، تنمية إقتصادية قوية وشاملة وتضامنية في إطار رؤية استراتيجية واستشرافية رامية الى تنمية القطاعات، المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي تداركا لهشاشة هيكلة النموذج الاقتصادي التقليدي التي نتجت، عن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات.

ومن جهة أخرى أن رؤية دول بريكس للجزائر بأنها دولة تمتلك مقومات كثيرة وإمكانات إقتصادية كبيرة وموقعا استراتيجيا مهما بحكم أنها بوابة استراتيجية لإفريقيا ، هده النظرة ستساهم في انضمامها للمجموعة خاصة أن الصين التي هي جزأ مهم في المجموعة تدرج من اهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر ،كما أن بكين رحبت بالجزائر في المجموعة ، بحيث ان ضرورة تجسيد المشاريع الكبرى وتمتين القدرات للاندماج السريع في الاقتصاد العالمي وضمان البقاء متحررين من الديون الخارجية بالإضافة للسعي نحو زيادة احتياطي العملة الصعبة وكدا الاستغلال الأمثل والعقلاني المدروس للموارد الطبيعية الباطنية منها، والسطحية وخاصة الذهب الأصفر.

و بالتالي فانه يحصي خبراء الاقتصاد ان المكاسب التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر مباشرة، بمجرد استكمال محادثات انضمامها إلى مجموعة ''بريكس''، وهذا بعد توجيه طلب رسمي لدول التكتّل، وإعلان روسيا والصين موافقتهما هي: (كيمشون، 2022)

- تعزيز الشراكة الاقتصادية، وتوقيع مشاريع جديدة في قطاعات الفلاحة والمناجم والثروات الباطنية، ونقل الخبرة والتكنولوجيا، واستحداث اتفاقيات تفاضلية والاستفادة من تمويلات جديدة، والنهل من تجارب هذه الدول في التنمية، مع إحداث نقلة صناعية سريعة، وتعزيز مبدأ عدم الانحياز الذي تنتهجه الجزائر في ظل تغيّر المعطيات الدولية بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

- تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول العضوة في هذه المجموعة، حيث ستكون هذه العضوية في خدمة المصالح الاقتصادية البحتة لبلادنا، كما أن هذا الانضمام سيؤهّل الجزائر إلى التوقيع على مشاريع اقتصادية جديدة، حسب خصوصيات هذه الدول، وتطوير البنى التحتية، وتسهيل إنجاز المشاريع الكبرى، ويتعلّق الأمر باستغلال الثروات المنجمية مع الصين على سبيل المثال، والتي تم أمس توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي وفق الخطّة الخماسية الثانية معها.

- كما أن دول ''بريكس'' وقعت سنة 2014 إنشاء بنك التنمية الجديد، والذي يتكفّل بتمويل استثمارات كبرى، إذ أن الصيغة التي يعمل بها هذا البنك تنافس صندوق النقد الدولي، فـ''الأفامي'' يفرض شروطا تعجيزية صارمة لإقراض الدول، في حين يكتفي بنك ''بريكس'' بالإقراض مقابل فوائد معيّنة، وهي الآليات المالية التي سيتسنى للجزائر الاستفادة منها في حال

انضمامها للمجموعة، كما قد يؤهلها هذا الخيار إلى التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلق برفع القيود الجمركية والعراقيل غير الجمركية، وأيضا الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية.

- إن هذه الدول تمكّنت في ظرف 20 سنة من التحول إلى دول نامية، حيث يفوق دخلها الخام الفردي 15 ألف دولار، مقارنة مع معدل 4 آلاف دولار، وهو ما سيمكن الجزائر كعضوة جديدة في المجموعة من اقتباس نفس التجربة، في مجال التجارة والنمو، وتأسيس نموذج تنموي جديد يقوم على التطور التكنولوجي، بتحويل فعلي للخبرة والتكنولوجيا، وليس مجرد حبر على ورق، وتوقيع مشاريع استثمارية جديدة.

- أن هذه الخطوة ستتيح نسبيا للجزائر الدخول في مرحلة إعادة التوازن في ظل المنظومة المالية العالمية الجديدة، وتخفف من التبعية لجهة معيّنة وضمان التوازن في علاقاتها الاقتصادية والتجارية، القائمة على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي من جهة وآخر مع الدول العربية واتفاقيات ثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، وانخراط في تكتّل " البريكس".

خلاصة الفصل.

كحوصلة لما تقدم في هذا الفصل تم التعرف على تجمع البريكس الذي يعد تكتل سياسي واقتصادي عالمي بارز يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو يستقطب إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط.

تسعى الجزائر إلى الانضمام لمجموعة بريكس حيث ان طموحها اقتصادي بحت وخال من أي توجه سياسي اذ تهدف الجزائر من خلال انضمامها الى كسب فوائد تعود على اقتصادها منها اجراء إصلاحات عميقة تمس مختلف القطاعات ، في مقدمتها المنظومة المالية والبنكية، حتى تكون أكثر انفتاحا على الاقتصاد الخارجي، مع رفع التعاملات التجارية مع الخارج، وتنويعها لتشمل مجالات أخرى، بدلا من الاعتماد حصرا على المحروقات ومشتقاتها، التي تمثل نحو 96 من المئة من الدخل الوطني من العملة الصعبة وكذلك ضرورة رفع الناتج المحلي الخام.

الخاتمـــة

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع التكتلات الاقتصادية الاقليمية تبين لنا أنه من الصعب تشكيل تكتل مجموعة من الدول مختلفة النواحي الثقافية، و الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسية إلا أن قيام هذا النوع من التعاون سيؤدي حتما الى تقوية مكانة الدول المتكاملة دوليا من خلال اكتساب العديد من المزايا، لا سيما تعزيز قراراتها لسياسية ووضعيتها الاقتصادية دوليا، ولعل ما يدعم هذا الطرح مختلف التجارب الدولية في القارات الخمس اليت يمكن من تقوية مراكزها الاقتصادية في ظل العولمة و التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية.

ويعد تكتل دول البريكس من ابرز التكتلات التي ظهرت في القرن الواحد و العشرين اذ انه يمثل أحد نماذج القوة الاقتصادية و تكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمسة قوى اقتصادية ذات نمو سريع من اربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته و مرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة ان يشكل قوة دولية لا يستهان بها وتتجه لان تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية ، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى لتغير واقعها الاقتصادي و السياسي بين الدول لذلك طلبت الانضمام الى مجموعة البريكس و تسعى ليتم قبولها في هذا التجمع.

I. النتائج الدراسة:

لقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

- التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كان بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها هذه الفترة، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا لأوروبا من خلال مشروع "**مارشال**" في 1947 الذي شكل النواة الأولى للوحدة الأوروبية فيما بعد عام 1957.
- أصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم.
- يعرف التكتل على انه عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل والترابط بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق التنمية، وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية وواقعية تخدم أهداف العملية التكاملية .

الخاتمة

- من أهم الدوافع لتشكيل التكتلات الاقليمية هو العمل على توسيع الأسواق، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.
- ان أهم تجارب التكتل الفاعلة بين الدول المتقدمة نجد نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يعرف بالنجاح الساحق و وصوله إلى الوحدة الكاملة ، وكذا تكتل النافتا منطقة التجارة الحرة لدول لأمريكا الشمالية الذي له وزن على الصعيد الاقتصادي الدولي.
- من اهم التكتلات الاقتصادية للدول النامية نجد تكتل دول جنوب شرق اسيا و يعتبر التكتل الاقتصادي الآسيوي في طور التكوين، بسبب أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الاتجاه، و تكتل السوق المشتركة لشرق جنوب افريقيا (COMSSA).
- يعد تكتل البريكس من اهم التكتلات الاقتصادية وهو عبارة عن تكتل سياسي واقتصادي عالمي بارز يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو يستقطب إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط .

II. اختبار الفرضيات:

جاءت نتائج اختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الاولى:** التكتل الاقتصادي هو عبارة عن تحالف تشكله دول ما لتصبح بذلك قوة اقتصادية.

لتأكد او رفض من صحة هذه الفرضية تم التطرق لها من خلال الفصل الأول حيث ان هذه الفرضية خاطئة لأنها ليست كاملة فالتكتل هو عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر، تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى، للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي و ذلك لتحقيق العديد من الاهداف فالاقتصادية و السياسية و العسكرية المشتركة.

- **الفرضية الثانية:** تجمع البريكس هو تحالف مجموعة من الدول الناشئة يسعى لتحسين نموها الاقتصادي.

لتأكد او رفض من صحة هذه الفرضية تم التطرق لها من خلال الفصل الثاني حيث ان هذه الفرضية صحيحة فتجمع البريكس هو تجمع لدول توصف اقتصادياتها بالصاعدة من خلال الارقام التي حققتها في اصعدة نموها و هذه الدول هي الدول الخمس التي كانت لها اليد في تأسيسها وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

- **الفرضية الثالثة** :ان اسباب الجزائر في انضمام الى تجمع البريكس هو الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن ان تساهم في استفادتها من استراتيجيات التجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية.

لتأكد او رفض من صحة هذه الفرضية تم التطرق لها من خلال الفصل الثاني حيث ان هذه الفرضية صحيحة فالجزائر تسعى لانضمامها الى تكتل بريكس وهو العامل والأساس الاقتصادي وذلك بحثا

عن رهانات التجديد الاقتصادي في الداخل الجزائري، وأيضا الحركية العالمية التي تصنع فيها مجموعة "بريكس" الاستثناء.. تقييمنا لتجربة دول منظمة على الصعيد التنموي، و بانضمام الجزائر الى هذا الاتحاد الذي سيمكنها من الاستفادة من تجاربه في مواجهة ضغوطات الأزمات العالمية بالأريحية المطلوبة، خاصة أنها لا تقوم على مفهوم "المشروطية السياسية".

III. الاقتراحات:

في ضوء الإطار الخاص بالدراسة، والنتائج التي أسفرت بها نقدم الاقتراحات التالية:

- لابد من التوجه إلى عدة إصلاحات عميقة وصارمة تمس مختلف القطاعات، في مقدمتها "المنظومة المالية والبنكية، حتى تكون أكثر انفتاحا على الاقتصاد الخارجي"، مع رفع التعاملات التجارية مع الخارج، وتنويعها لتشمل مجالات أخرى، بدلا من الاعتماد على المحروقات ومشتقاتها، التي تمثل نحو 96 من المئة من الدخل الوطني من العملة الصعبة و ذلك للوصول إلى المجموعة البريكس .
- وكذلك ضرورة رفع الناتج المحلي الخام، الذي لا يتعدى حاليا 170 مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي للصين يتجاوز 17000 مليار دولار، وروسيا نحو 1700 مليار دولار، ثم إن رفع الناتج المحلي يتطلب رفع حجم الاستثمارات الخارجية في الجزائر فعليا، وعلى أرض الواقع، عوض التركيز والاقتصار على التشريعات فقط، وتنويع الاقتصاد، عن طريق زيادة حجم المداخيل خارج نطاق المحروقات، وعملية التنويع يجب أن تتأكد مع الزمن، وذلك بعد 4 إلى 5 أعوام على اقل، والجزائر بحاجة إلى تغيير في هيكلة مداخليها.
- وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، الجزائري فان الجزائر تستعمل التقنيات القديمة في المجال الفلاحي بالجزائر و يجب تطويرها بالإضافة الى توجه الى سياسة تنويع مصادر تمويل خزينتها بعد فتحها مجالات الاستثمار الضخمة في قطاعات أخرى، على رأسها المناجم، وتوقعات بأن ترتفع مداخيل الجزائر السنوية من استغلال مناجم الحديد والفوسفات والذهب وغيرها .

IV. الآفاق والمقترحات البحثية:

أثارت انتباهنا ونحن نختتم هذا البحث عدة مواضيع أخرى للبحث في هذا المجال ونحبذ لو يعالجها باحثون آخرون في المستقبل وتتمثل بعض الإشكاليات المفتوحة فيما يلي:

- إجراء دراسة عن أثر مجموعة البريكس على المغرب العربي .
- إجراء المزيد من الدراسات المشابهة للدراسة الحالية .
- إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على اثار و فوائد التي تمنحها البريكس للدول التي ستنظم لها

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان	--
الإهداء	--
ملخص الدراسة	--
قائمة الجداول و قائمة الأشكال	--
المقدمة العامة	أ – ذ
الفصل الاول: الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية	02
تمهيد	03
المبحث الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية.	04
المطلب الاول: ***نشأة التكتلات الاقتصادية.***	04
المطلب الثاني: *مفهوم التكتلات الاقتصادية.*	11
الفرع الاول: تعريف التكامل الاقتصادي.	11
الفرع الثاني: تعريف التكتل الاقتصادي.	13
الفرع الثالث: العلاقة بين التكتل الاقتصادي و التكامل الاقتصادي	15
المطلب الثالث: *اهمية التكتلات الاقتصادية و اهدافها.*	16
الفرع الاول: اهمية التكتلات الاقتصادية.	16
الفرع الثاني : اهداف التكتلات الاقتصادية.	18
الفرع الثالث: وسائل تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي.	20
المبحث الثاني: اساسيات في التكتلات الاقتصادية.	22
المطلب الاول: *خصائص و شروط التكتلات الاقتصادية.*	22
الفرع الاول: خصائص التكتلات الاقتصادية.	22
الفرع الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية.	23
المطلب الثاني: *دوافع قيام التكتلات الاقتصادية.*	27
المطلب الثالث: *المطلب الثالث: اشكال و مراحل التكتلات الاقتصادية.*	31
الفرع الاول: اشكال التكتلات الاقتصادية	31
الفرع الثاني: مراحل التكتلات الاقتصادية	33
المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية و معيقتها .	38
المطلب الاول: *اهم نماذج التكتلات الاقتصادية.*	38
الفرع الاول: نماذج التكتلات الاقتصادية الخاصة بالدول المتقدمة.	38
الفرع الثاني: نماذج التكتلات الاقتصادية لبعض تجارب الدول النامية.	43

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: نماذج التكتلات الاقتصادية في الوطن العربي.	47
المطلب الثاني: اثار التكتلات الاقتصادية .	49
المطلب الثالث: معوقات التكتلات الاقتصادية.	50
خلاصة الفصل	54
الفصل الثاني: دراسة استشرافية لانضمام الجزائر الى مجموعة البريكس.	55
تمهيد	56
المبحث الأول: المبحث الاول: ماهية مجموعة بريكس.	57
المطلب الاول: نشأة و تعريف تجمع بريكس	57
الفرع الاول: تعريف مجموعة بريكس.	57
الفرع الثاني: نشأة تجمع بريكس	57
المطلب الثاني : اهداف مجموعة البريكس.	59
المطلب الثالث: الرؤية الاستراتيجية لتجمع البريكس .	61
المطلب الرابع: مقومات و تحديات تجمع البريكس .	65
الفرع الاول: مقومات تجمع البريكس	66
الفرع الثاني: تحديات تجمع البريكس.	68
المبحث الثاني: اثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس.	70
المطلب الاول: مؤهلات الانضمام و مزاياه.	70
المطلب الثاني: اسباب انضمام الجزائر لتجمع البريكس.	73
المطلب الثالث: اثار انضمام الجزائر للبريكس على علاقاتها مع الغرب.	74
المطلب الرابع: الاثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الجزائر الي تجمع البريكس.	75
خلاصة الفصل	80
خاتمة	.I
فهرس المحتويات	--
قائمة المصادر والمراجع	--

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I. المقالات و المؤتمرات:

1. احسان عبد المنعم وسن. (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العامي-تكتل مجموعة دول البريكس انموذجا. *مجلة مركز دراسات الكوفة، 01*(58).
2. ام البنين معلم، و لزهر وناسي. (27 12, 2021). دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي. *مجلة تنمية الموارد البشرية، 04*(16).
3. سليمان بلعور. (2009/2008). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي. *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر-01-.
4. صالح طالم. (31 12, 2016). التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوربي. *مجلة المعيار، 07*(16).
5. عائشة خلوفي. (30 04, 2017). انعكسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية. *مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، 02*(01).
6. عبد السلام مخلوفي، و سفيان بن عبد العزيز. (31 12, 2013). التكتلات الاقتصادية: وجهه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبة، 04*(04).
7. فاطمة الزهراء بلحوسين، و رياض ربعي. (01 09, 2014). اثر التكتل الاقتصادي على دول اعضاء النافتا (NAFTA). *مجلة التكامل الاقتصادي، 02*(02).
8. ليلى عاشور حاجم، و سالي موفق عبد الحميد . (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس (BRICS) انموذجا. *مجلة قضايا سياسية*(46).
9. محمود شحماط. (25 10, 2018). تجمع البريكس : من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. *مجلة التواصل، 24*(01).

II. الكتب:

10. احمد يوسف دودين، و يوسف مصطفى كافي. (2019). *التكتلات الاقتصادية الدولية*. عمان، الاردن: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.
11. اكرام عبد الرحيم عوض. (2000). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة*. القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع.
12. باسكال ريغو. (2014). *البريكس القوى الاقتصادية من القرن الحادي و العشرين*. (طوني سعاد، المترجمون) بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي.
13. جابر محمد محمد الجزار. (2006). *التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة*. القاهرة، مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي.
14. عبد الحميد عبد المطلب. (2003). *السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة*. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
15. عبد الحميد عبد المطلب. (2006). *اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

قائمة المراجع

16. عبد الكريم محمد عبابنه. (1992). *التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية*. بيروت، لبنان: جامعة اليرموك.

17. عزت قناوي، و سليمان نيرة. (2005). *التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق*. القاهرة، مصر: دار العلم للنشر و التوزيع.

18. علي القزويني. (2004). *التكامل الاقتصادي الدولي و الاقليمي في ظل العولمة*. طرابلس، ليبيا: اكاديمية الدراسات العليا.

19. فاتن عبد الاول منشى. (2019). *الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي*. القاهرة، مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

20. محمد بوبوش. (2017). *التكامل الاقتصادي المغاربي و التكتلات الاقليمية الراهنة*. عمان، الاردن: دتر الخليج للصحافة و النشر و التوزيع.

21. محمد عبد الله شاهين محمد. (2017). *أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي*. عمان، الاردن: الاكاديميون للنشر و التوزيع.

22. محمد عبد الله شاهين محمد. (2019). *اساسيات علم الاقتصاد*. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر و التوزيع.

23. محمد محمود الامام. (2000). *التكامل الاقتادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق*. القاهرة، مصر: معهد البحوث و الدراسات العربية.

24. منال ابراهيم عشري. (2020). *التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الاسلامي*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

25. هالة احمد الامين. (2009). *التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا و السودان*. السودان: ادارة الترويج والدراسات والاستثمار.

26. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي. (2010). *آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي*. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

27. يوسف مسعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*. الجزائر، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.

III. الاطروحات و الدكتوراه:

28. اسمهان خاطر. (2013/2012). دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. *مذكرة ماجستير في اعلوم الاقتصادية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

29. اسيا بلوافي. (2007/2006). التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

30. الحاج حنيش. (2009/2008). التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر-01-.

31. ام البنين معلم. (2022/2021). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. *اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية*. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

32. خليل طا محمد سرداخ. (2012). الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي و افاق التكامل الاقليمي. *مذكرة ماجستير في الاقتصاد*. غزة، فلسطين: جامعة الازهر.

قائمة المراجع

33. زين الدين حماشي. (2012/2011). انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة حلة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان)-. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

34. سكينة حملاوي. (2017/2016). انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الاتحاد الاروبي" ازمة اليورو". *اطروحة دكتوراه ي العلوم الاقتصادية*. بسكرة ، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

35. عبد الجليل هويدي. (2022/2021). التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الازمات المالية دراسة حالة التبال التجاري الاوروومغاربي خلال الفترة 2000-2018. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر .

36. عبد الحليم الحمزة. (2012/2011). دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

37. عبد الرحمان روابح. (2013/2012). حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010). *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

38. عبد العزيز بوكار. (2013/2012). التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظ مقتضيات العولمة دول المغرب العربي نموذجا. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

39. عبد الغني سعداوي. (2021/2020). تاثير مجموعة البريكس في اعادة تشكيل النظام الدولي. *مذكرة ماستر في العلوم السياسية*. المسيلة ، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

40. علي كاست. (2009/2008). التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى. *مذكرة ماجستير في علوم التسيير*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

41. فاتح عمارة. (2015/2014). دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة بريكس (BRICS) انموذجا. *مذكرة ماجستير في العلوم السياسية*. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

42. فطيمة حمزة. (2015/2014). تاثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الاروبي نموذجا. *اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

43. محمد محمود ولد محمد عيسى. (2010/2009). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية . *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، الجزائر: جامعة دالي براهيم.

44. نوال شحاب. (2010/2009). اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية. *مذكرة ماجستير في علوم السياسية*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

45. نجاح منصوري. (2015/2014). اثر اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة على التجارة العربية البينية. *اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

46. محمد بن ناصر. (2008/2007). المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. *مذكرة ماجستير في العلوم التسيير*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر-01-.

قائمة المراجع

IV. المواقع الالكترونية:

47. امين حمداوي. (11 07, 2022). *لماذا تهتم الجزائر بالانضمام لمجموعة بريكس؟* تاريخ الاسترداد 16 04, 2023، من مقال في الشرق: https://asharq.com/ar/3sAPz3F4x2Cd0Eia38xzlf-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9 .

48. امين زرواطي. (30 09, 2022). *ما هي مجموعة "بريكس" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟* تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من مقال في فرنس 24: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20220930-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7

49. ايمان كيمشون. (08 11, 2022). *7 مكاسب للجزائرين بعد انظمام الى البريكس*. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من مقال في الشروق: https://www.echoroukonline.com/7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B1

50. *تجمع اساتذة الاجتماعيات*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://profes-hg.eklablog.net/-a83020748

51. سارة بوسنة. (11 11, 2022). *بريكس طموح اقتصادي و ليس انحياز سياسي*. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من مقال في جريدة الشعب: http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/item/200557-%C2%AB%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%80%D8%B3%C2%BB-%D8%B7%D9%85%D9%80%D9%80%D9%88%D8%AD-%D8%A7%D9%82%D8%A

52. سمية جيدل. (09 07, 2022). *الإنضمام إلى مجموعة بريكس.. ضمان مكانة اقتصادية عالمية مع الكبار*. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من مقال في المستثمر: https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-

قائمة المراجع

%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-
%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-
%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-
/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7

53. عائد عميرة. (08 11, 2022). *لما تريد الجزائر الانضمام إلى "بريكس"؟* تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من مقال في نون بوت: https://www.noonpost.com/content/45727

54. فايزة سعيد كاب. (29 09, 2022). *انضمام الجزائر الى مجموعة " بريكس" مؤهلات ومزايا*. (صحيفة الشعب اليومية) تاريخ الاسترداد 15 04, 2023، من مقال خاص في ارابيك بيبل: http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0929/c31662-10153156.html

55. محمد علال. (02 اوت, 2022). *الجزائر و"حلم البريكس" أبرز التحديات ونقاط القوة*. تاريخ الاسترداد 16 04, 2023، من مقال في عربية سكاي نيوز: https://www.skynewsarabia.com/business/1543860-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-
%D9%8A%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AF-72-
%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-
%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-
%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%

[redacted]

ملحق بالقرار رقم ....Ad582.... المؤرخ في ..... 2020 ... 7 7 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي اسفله،

السيد(ة): بلهادف حسام الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 203902847 والصادرة بتاريخ 2019/01/01

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم التسيير قسم التجارة

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الصعوبات المحاسبية المتعلقة بدراسة استشرافية لانضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/07

توقيع المعني (ة)

[redacted]